تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة و قيمة الشركة

(دراسة تطبيقية)

إعداد

دكتورة / سلوى عبد الرحمن عبد الدايم
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

دكتورة / ليلى محروس العقيلي
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

(مستخلص البحث)

استهدف هذا البحث دراسة تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة ولذلك تناول الإطار النظري للدراسة الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة الذي تضمن الاختلاف بين التقارير المالية والاستدامة والتقارير المتكاملة, مراحل تطور التقارير المتكاملة, المنافع والتحديات التي تواجه التقارير المتكاملة, دور الهيئات والتنظيمات المهنية في التقارير المتكاملة, المرحلة الانتقالية لتطبيق التقارير المتكاملة, استخدام مؤشر ESG (البيئي والاجتماعي والحوكمى) و مبادئ (G4) كمرحلة انتقالية للتقارير المتكاملة, تكامل مؤشرات ESG مع مؤشرات الأداء.كما تناول مداخل توصيل المعلومات في التقارير المتكاملة التي تشتمل على المحتوى الإعلامي للتقارير الجزئية, مداخل بناء التقارير المتكاملة, تداعيات إطار التقارير المتكاملة على عملية خلق القيمة.وتم استخدام عينة من٣٤ شركة من خلال ٦ قطاعات أعمال مختلفة , وتتكون من مجموعتين المجموعة الأولى ١٧شركة مسجلة داخل مؤشر المسئولية المصري (كبديل للشركات التي تطبق التقارير المتكاملة) والمجموعة الثانية عينة من ١٧ شركة لم تدخل أو تسجل داخل مؤشر المسئولية المصري وذلك في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ .وتم اختبار ستة فروض أساسية : الفرض الأول عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمحتوى التقارير الجزئية للإفصاح بين الشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصري, الفرض الثاني عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء للشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصري, والفرض الثالث عن وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح للتقارير المتكاملة للشركات بين القطاعات المختلفة ,الفرض الرابع يختبر وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء للشركات داخل وخارج المؤشر المصري ومحتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة, الفرض الخامس عن علاقة الارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وبين القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر داخلي لزيادة قيمة الشركة والفرض السادس يختبر وجود علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة وبين القيمة السوقية المضافة كمؤشر خارجي لزيادة قيمة الشركة وأيدت النتائج الإحصائية قبول الفروض السابقة, وانتهت الدراسة بالعديد من التوصيات والبحوث المستقبلية.

المصطلحات

التقارير المتكاملة <IR> - تقارير الاستدامة- مبادرة التقارير العالميةGRI-مجلس التقارير المتكاملة الدولية IIRC - خلق القيمة - القيمة الاقتصادية المضافةEVA – القيمة السوقية المضافة MVA

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١- مقدمة :

يزداد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي من قبل الشركات والهيئات والمؤسسات محلياً ودولياً وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت مؤخراً في عام ٢٠٠٨ , وأدت إلى انهيار عدة شركات وأثرت على الاقتصاديات العملاقة وعلى رأسها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.وقد أدى التساؤل حول مدى الملاءمة والموثوقية للتقارير الحالية وبصفة خاصة التقارير المالية السنوية، وتلك التقارير ذات بعد مالي قصير الأجل ولا توفر للمستثمرين تكوين صورة شاملة عن أداء الشركة وقدرتها على خلق القيمة ، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الحالية، كما نرى أن تقارير الاستدامة تعانى من قصور مشابه لفشلها في الربط بين قضايا الاستدامة وإستراتيجية الشركة.وزيادة اتجاه الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية مرتبط بشكل كبير بمدي التزامها بالقوانين واللوائح والتعليمات والمعايير التي تصدرها الجهات المنظمة, فبناء على تحليل (Bhimani & Soonawalla) لوضع إطار لتطور مسئولية الشركات بداية من مطابقة الشركة ونهاية إلى أداء الشركة. ومطابقة الشركة هي خاصية هامة للمحاسبة المالية وهناك آليات لتحقيقها مثل الإرشادات والإطار والمعايير وذلك للتأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات طبقا للجهات المنظمة.ويحدد هذا الإطار أربعة أنظمة للمعلومات تعتبر هامة للشركة (Nlisson & Stockenstrand, 2015) كما يوضحها الشكل التالي:-

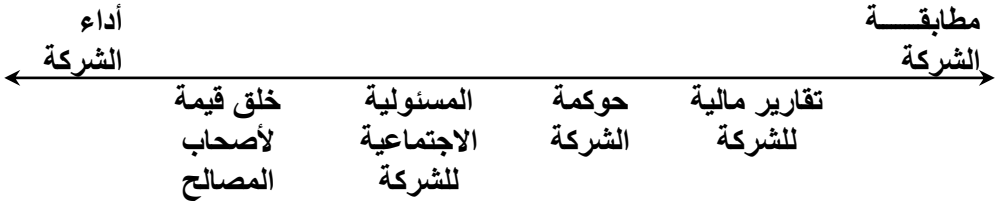

شكل رقم (١): تطور مسئوليات الشركة

Source : (Bhimani & Soonawalla, 2005)

١- التقارير المالية للشركة والتي ترتبط بوجود مبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) ومعايير المراجعة المتعارف عليها (GAAS) وإرشادات بورصة الأوراق المالية (SEC) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة الخدمات المالية (FSA).

٢- حوكمة الشركات وترتبط بإصدار قانون SOX,لجان المراجعة, آليات المراجعة الداخلية.

٣- المسئولية الاجتماعية للشركة التي تتميز بوجود مبادرات التقرير العالمي (GRI) وذلك للتقرير عن الأداء الاقتصادي,البيئي,الاجتماعي وأيزو٩٠٠٠ تطوير ممارسات في مجالات إدارة الجودة ، أيزو ١٤٠٠٠تطوير الممارسات في مجالات إدارة البيئة،والمساءلة الاجتماعية ٨٠٠٠ (SA) وهو تنظيم عالمي لتطوير الممارسات المسئولية الاجتماعية.

٤- خلق قيمة لأصحاب المصالح التي تتركز على مفهوم الإدارة على أساس القيمة وهناك مقاييس لهذا المفهوم تتمثل في معدل العائد على الاستثمار (ROI) والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ويعتبر المالك (المستثمر) هو صاحب المصلحة الأكثر أهمية،ويعتبر أصحاب المصالح الآخرين هامين إذا كان كل منهم يؤثر على القدرة على خلق قيمة. وينظر كل أصحاب المصالح بطرق مختلفة فالمستهلك يقيم قيمة المنتجات أو الخدمات والعاملين يقيموا المقابل النقدي وتحقيق الذات,أما المستثمر يقيم بالعائد على الاستثمار وبالتالي هناك محاولات إيجاد توازن بين أصحاب المصالح المتعددين داخل وخارج الشركة، وهناك أدوات لإدارة الأداء منها مقياس الأداء المتوازن الاستراتيجي , دالة الجودة وغيرها.

وقد دعا ذلك إلى ضرورة وجود تقرير واحد يعمل مع تكامل المعلومات سواء المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة بحيث يتضمن قضايا الاستدامة ,إستراتيجية الشركة نموذج الأعمال والمخاطر والفرص التي تواجه الشركة مع ضرورة الارتباط بين المعلومات المالية والاقتصادية والبنية الاجتماعية والحوكمة فيما بينها، ومن المنطقي أن تحظى التقارير المتكاملة بالاهتمام لأنها قادرة على أن تأخذ الزمام في تطوير التقارير وتلبى احتياجات أصحاب المصلحة سواء داخل أم خارج الشركة ولكنها قد تأخذ بعض الوقت لأنها في طور التكوين.

٢- طبيعة المشكلة

مر تطور التقارير المالية المنشورة بالعديد من المراحل ففي القرن (١٩) كانت التقارير المالية تركز على النقدية وتتسم بالفاعلية الاقتصادية، وفي بداية السبعينات ظهر الاهتمام بالجوانب الاجتماعية وذلك لإبلاغ أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين عن أنشطة الشركة والمنتجات والخدمات وأيضا عن الآثار الاجتماعية (على سبيل المثال تقارير القيمة المضافة) ، وظهرت التقارير البيئية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات كرد فعل للحوادث والكوارث البيئية مثل تشرنوبيل (المفاعل الذرى) وغيرها وذلك لتحل محل التقارير الاجتماعية وكان التركيز في التقارير البيئية على الفعالية البيئية التي تعنى الاهتمام بالآثار البيئية مثل انبعاث الهواء والماء والنفايات السامة والضارة. وانتقل الاهتمام من البعد الواحد إلى البعد الثنائي الذي يربط بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية ونادراً ما يكون الرابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وفى منتصف التسعينات فإن الشركات قد أفصحت عن معلومات تربط بين المخرجات الاقتصادية والمدخلات البيئية (الكفاءة البيئية) وهذا المفهوم تم تطوره في الفكر الاكاديمى أولاً ثم انتشر عن طريق مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة World Business Council for Development (WBCSD) عام ١٩٩٧ الذي تولى بعد ذلك زمام المبادرة في نشر مدخل الكفاءة البيئية (Herzig & Schaltegger,2006) وحاليا فإن المحاولات الأساسية لإصدار تقارير الاستدامة المتكاملة التي تعالج الأبعاد الثلاثة (اقتصادي – بيئي – اجتماعي) كما يوضحها الرسم التالي:

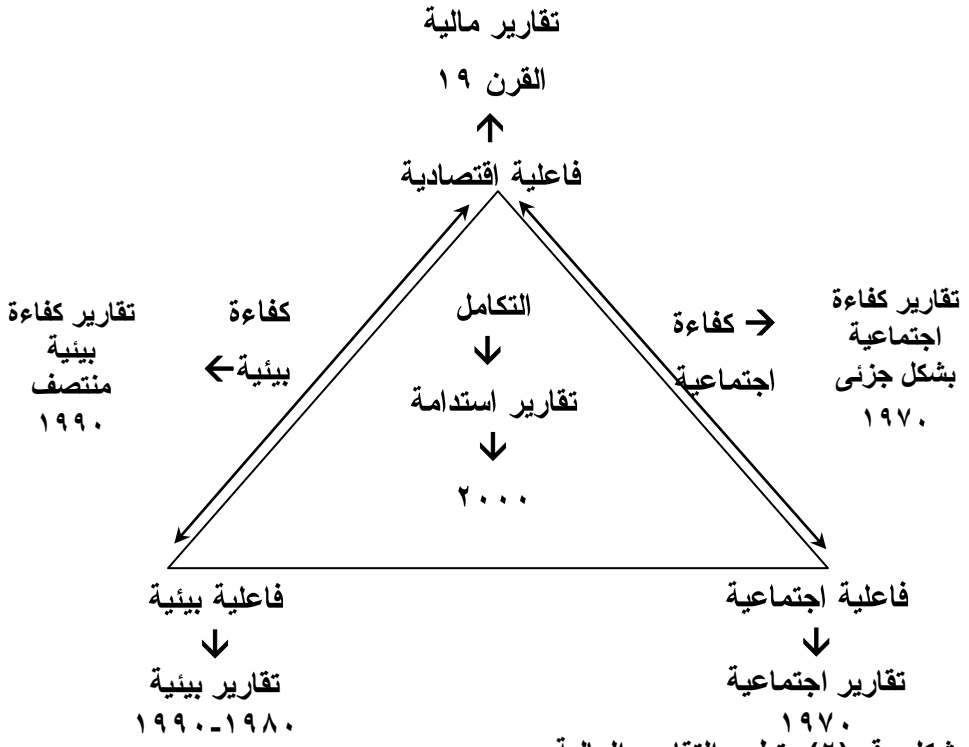

شكل رقم (٢): تطور التقارير المالية

Source: (Herzig & Schaltegger, 2006)

والجدير بالذكر أن الاهتمام بالقضايا الداخلية والخارجية للحوكمة ومكافآت المديرين التنفيذيين والقضايا البيئية والاستدامة في مجال التقارير عن المسئولية الاجتماعية للشركات وهذا ما يعرف بتوسيع نطاق المعلومات المفصح عنها تجاه الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي من خلال إصدار المعايير والإرشادات المحاسبية المتعلقة بالتنمية المستدامة (Lusher, 2012) ، وكذلك بدأ البحث عن تحقيق التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية في إطار تقرير واحد والذي يشمل على القياس الكمي والتقرير عن التكاليف الاجتماعية والبيئية التي يمكن أن تؤدى إلى تناغم في حدة طلبات التقارير سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية. ومن أهم أسباب الحاجة إلى التقارير المتكاملة والتي تؤدي إلى خلق الطلب عليها هو قصور نماذج التقارير الحالية سواء التقارير المالية أو تقارير الحوكمة وعدم ارتباطها بإستراتيجية الشركة مما يؤدي إلى عدم قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن أداء الشركة وقدرتها على خلق والحفاظ على القيمة خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل الأمر الذي دعا إلى الاتجاه إلى تقرير الأعمال المتكاملة.(شحاتة السيد شحاتة , ٢٠١٤)

وهناك وظيفتان لتقارير الشركة (المعلومات – التحويل) الأولى: وظيفة المعلومات التي تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات تخصيص رأس المال خلال الشركات وعلى الأقل في

نفس القطاع، والشركات نفسها يمكن أن تستفيد من وظيفة المعلومات من خلال مؤشرات قياس الأداء مقارنة بأقرانها وعلى ذلك تبلغ عن قرارات تخصيص موارد الشركة داخليا، الثانية: وظيفة التحويل وهى نتيجة اشتراك الشركة مع أصحاب المصالح للحصول على المدخلات لقرارات تخصيص موارد الشركة داخليا، وانفصال التقارير المالية عن تقارير الاستدامة ولم يعد كافيا لأداء أي من الوظيفتين (معلومات – تحويل) ويحتاج المستثمرين فهم العلاقة بين الأداء المالي والأداء غير مالي , كما تحتاج الشركات نفسها إلى التقارير المتكاملة للتأكد أنها لديها أشكال مناسبة لاشتراك أصحاب المصالح بداية من إعداد التقرير ذاته واستخدامه كأساس لمزيد من الاشتراك ولذا فإن وظيفة التحويل تكون فعالة بقدر الإمكان، واشتراك الجهات المنظمة لها أهمية قصوى في وظيفة المعلومات مثل خلق معايير محاسبية من قبل الجهات المنظمة، بينما لها أهمية أقل في وظيفة التحويل، وبالتالي يثار تساؤل في المستقبل إذا كانت التقارير المالية أكثر تركيزاً على وظيفة المعلومات وتقارير الاستدامة أكثر تركيزاً على وظيفة التحويل فإن التقارير المتكاملة ستحاول أن تحقق كلاهما. (Eccles & Serfien, 2015)

وتشير دراسة (عبد الوهاب نصر, ٢٠١٢) إلى وجود بعض الممارسات الجزئية غير المنظمة لتقارير الأعمال المتكاملة في مصر, وتلك الممارسات محدودة وغير نمطية ولا تتبع نموذجاً محدداً وتفصح عن معلومات بعضها مالي وغالبيتها معلومات غير مالية . وتحتاج هذه الممارسات إلى الالتزام بتبني مدخل التقارير المتكاملة من جانب جهات الإشراف والرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية كما هو الحال في جنوب أفريقيا , وتحتاج إلى إصدار إرشاد محاسبي إجرائي يكون نواه لمعيار محاسبي ينظم ويرشد الممارسات المحاسبية في مصر وتنمية الوعي المالي والاقتصادي لأصحاب المصلحة وبخاصة المساهمين والمستثمرون المحتملون ومنظمات المجتمع المدني خاصة منظمات أصدقاء البيئة

وبناء على ما تقدم يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة ؟
- ما الفرق بين التقارير المتكاملة والتقارير المالية وتقارير الاستدامة؟
- ما هي مراحل تطور التقارير المتكاملة ؟
- ما هي المنافع والتحديات التي تواجه التقارير المتكاملة ؟
- ما هو دور الهيئات والتنظيمات المهنية في التقارير المتكاملة ؟
- هل توجد مرحلة انتقالية لتطبيق التقارير المتكاملة وما هي المتغيرات البديلة لهذه المرحلة ؟
- ما هي مداخل توصيل المعلومات في التقارير المتكاملة ؟
- ما هي تداعيات إطار التقارير المتكاملة على عملية خلق القيمة ؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين مؤشرات الأداء ومحتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وبين القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر داخلي لزيادة قيمة الشركة؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة وبين القيمة السوقية المضافة كمؤشر خارجي لزيادة قيمة الشركة؟

٣- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة ومراحل تطورها
- تحديد المنافع والتحديات التي تواجه التقارير المتكاملة .
- التعرف على المتغيرات البديلة للمرحلة الانتقالية لتطبيق التقارير المتكاملة.
- تحديد مداخل توصيل المعلومات في التقارير المتكاملة ومداخل بناء هذه التقارير.
- تحديد تداعيات إطار التقارير المتكاملة على عملية خلق القيمة
- تحديد العلاقة بين مؤشرات الأداء ومحتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة
- تحديد العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة (كمؤشر داخلي) وبين القيمة السوقية المضافة(كمؤشر خارجي) لزيادة قيمة الشركة.

٤- أهمية البحث

ترجع أهمية البحث في تناوله اتجاه جديد لتطور الفكر المحاسبي الخاص بالقياس والإفصاح في التقارير المتكاملة والذي يحتاج إلى مرحلة انتقالية لتطبيقه , وترتبط التقارير المتكاملة بمجموعة شاملة من العوامل التي تؤثر جوهرياً على مقدرة التنظيم على خلق قيمة لأصحاب المصالح على المدى القصير والمتوسط والطويل ومع ذلك نجد ندرة البحوث المحاسبية التي تناولت هذا الموضوع و حاجة البيئة المصرية للعديد من البحوث والدراسات النظرية والميدانية التي تتناول ذلك , وسوف يتناول هذا البحث تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة.ويمكن لهذا البحث أن يساهم مع الجهات التنظيمية والمهنية في مصر لإصدار معيار محاسبي يتعلق بالتقارير المتكاملة.

٥- حدود البحث

- يخرج عن إطار البحث لغة تقارير الأعمال الموسعة Extensible Business Reporting Language(XBRL)
- لم يتم التعرض في الدراسة التطبيقية للتقارير المتكاملة للبنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية كما لم يتم تتناول تقرير رأس المال الفكري والأصول غير الملموسة.

٦- منهج البحث

وتحقيقا لأهداف البحث من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية التي تمثل جوهر المشكلة فإنه يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء وتحليل ما يتضمنه الفكر المحاسبي من كتابات وبحوث وإصدارات تتعلق بموضوع البحث ومن خلال الاعتماد على تحليل التقارير والقوائم المالية لعينة من الشركات المساهمة المصرية تتكون من مجموعتين المجموعة الأولى عينة من ١٧شركة مسجلة داخل مؤشر المسئولية المصري كبديل للشركات التي تطبق التقارير المتكاملة والمجموعة الثانية عينة من ١٧ شركة لم تدخل أو تسجل داخل مؤشر المسئولية المصري وذلك في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣.

٧- تنظيم البحث

القسم الأول :الإطار العام للبحث

القسم الثاني : الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة

١/٢ الاختلاف بين التقارير المالية وتقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة

٢/٢ مراحل تطور التقارير المتكاملة

٣/٢ منافع التقارير المتكاملة والتحديات التي تواجهها

القسم الثالث : الدراسات السابقة

القسم الرابع : دور الهيئات والتنظيمات المهنية في التقارير المتكاملة

القسم الخامس:المرحلة الانتقالية لتطبيق التقارير المتكاملة

١/٥ استخدام مؤشر ESG كمرحلة انتقالية للتقارير المتكاملة

٢/٥ مبادئ (G4) وارتباطها بالتقارير المتكاملة كمرحلة انتقالية

٣/٥ تكامل مؤشرات ESG مع مؤشرات الأداء

القسم السادس: مداخل توصيل المعلومات في التقارير المتكاملة

١/٦ -المحتوى الإعلامي للتقارير الجزئية

٢/٦ -مداخل بناء التقارير المتكاملة

القسم السابع : تداعيات إطار التقارير المتكاملة على عملية خلق القيمة

١/٧ إطار التقارير المتكاملة (المفاهيم ,المبادئ وعناصر المحتوى)

٢/٧ تداعيات التقارير المتكاملة و خلق القيمة

القسم الثامن : الدراسة التطبيقية

القسم التاسع :الخلاصة والتوصيات والبحوث المقترحة

القسم الثاني : الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة

١/٢- الاختلاف بين التقارير المالية وتقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة

-التقارير المالية

وفقا لمعايير المحاسبة سواء معايير إعداد التقارير الدولي IFRS أو المعايير الدولية IAS ومعايير المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) فإن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو أن يمد المستثمرين بالمعلومات الملائمة وذلك للقيام باتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ذات محتوى إعلامي. (Deloitte, 2013) وتواجه التقارير المالية تحديات تسببت في انخفاض الاعتمادية والمقدرة على تقديم صورة صادقة وعادلة ويمكن عرض هذه التحديات كما يلي: (Busco, et al., 2013)

١- التقارير المالية طويلة ومعقدة جداً ولا تفصح عن بعض المعلومات الهامة التي يحتاجها المستثمر وما هو ملائم فعلاً في تفسير مقدرة الشركة على خلق قيمة على المدى الطويل.

٢- التقارير المالية لا توفر ما يكفى من المعلومات غير المالية مثل إدارة الجودة ورضا العملاء والأداء البيئي والاجتماعي, وتكون المعلومات ملائمة إذا تم ترجمتها إلى شكل

نقدي وإذا لم يتم تحويلها فإنها تصبح غير ملائمة , وقد كان الاعتقاد بأن المعلومات المالية هي التي تمد بعناصر التنبؤ بالأداء المستقبلي، والعديد من الدراسات قامت بتحليل العلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركة والأداء المالي فوجد بعض الارتباط بينها مما يدل على أن المعلومات المالية فقط ليست كافية للمستثمرين وأصحاب المصلحة بغرض تقييم أداء الشركة ومسببات القيمة.

٣- التقارير المالية تهتم بالأداء المالي في الماضي ولا تقوم بالتنبؤ بالأداء طويل الأجل،ولا يوجد معلومات عن النظرة المستقبلية للأداء كما أن هناك نقص في الاهتمام ببعض مؤشرات الأداء الهامة التي تقيس الأداء المالي ولها اتصال مع القضايا البيئية والاجتماعية والتي تعد هامة وأساسية في التنبؤ بالأداء المستقبلي طويل الأجل.

ولقد اقترحت المفوضية الأوربية European Commission في أبريل عام ٢٠١٣ تعزيز الشفافية في الشركات الكبرى بالنسبة للقضايا الاجتماعية والبيئية عن طريق الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالسياسات والمخاطر والنواحي الاجتماعية والبيئية وأيضا العاملين واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد وقضايا الرشوة. (European Commission, 2013)

-تقارير الاستدامة

توفر هذه التقارير معلومات متعلقة بأنشطة الشركة وطموحها فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية والعاملين والمستهلكين واستخدام الطاقة وتكافؤ الفرص وحوكمة الشركات وغيرها.وهناك مبادرات التقرير العالمي (The Global Reporting Imitative ((GRI) التي تضم أصحاب المصالح المختلفة لعام ١٩٩٧ وتم إصدار العديد من المعايير والإرشادات التي تستخدم بشكل كبير في الشركات العالمية ، ولقد قامت (GRI) بوضع إرشادات G4 عن مبادئ التقرير وعناصره والتي يتم تحديدها كالآتي: (GRI,2013a)

مبادئ التقرير: وتشمل على: شمولية أصحاب المصالح – الأهمية النسبية- إمكانية المقارنة – الدقة – التوقيت المناسب- الوضوح والاعتمادية.

عناصر التقارير :وتشتمل على: الإستراتيجية والتحليل- اشتراك أصحاب المصالح- التقرير عن الحوكمة والأخلاق والنزاهة.

كما يوجد بالإضافة إلى مبادرات التقرير العالمي (GRI) ، مشروع الإفصاح عن الكربون (CDP) وهو تنظيم يوفر نظام عالمي للشركات والمدن للقياس,الإفصاح, والمشاركة للمعلومات البيئية الهامة , وتركز بالنسبة للمدن عن اشتراطات صارمة حول الانبعاث الحراري للكربون وأيضا بالنسبة للمستثمرين حول انبعاث الكربون واستخدام الطاقة.

-التقارير المتكاملة

زاد اهتمام كل من المهنيين والأكاديميين بالتقارير المتكاملة عام ٢٠١٠ من خلال مشروع الاستدامة Accounting for sustainability لمبادرات المحاسبة (A4S) ومبادرات التقرير العالمي (GRI) ثم تكوين لجنة التقارير المتكاملة (International Integrated Reporting Committee) (IIRC) , وفى عام ٢٠١٣ تم إصدار أول تقرير متكامل <IR> مختصر وموجز عن إستراتيجية التنظيم والحوكمة والأداء والتطلعات المستقبلية , وهذا في سياق البيئة الخارجية مما يؤدى إلى خلق قيمة على المدى الطويل والمتوسط والقصير، وهدف التقارير المتكاملة هو المستثمر ومن يقدم رأس المال المالي وهذا مختلف عن تقارير الاستدامة فهو ليس قائما على أصحاب المصالح جميعاً.

فالتقرير المتكامل هو التقرير الذي يوصل معلومات مالية وغير مالية عن الأداء الكلي للشركة لخدمة أصحاب المصلحة والمساهمة في اتخاذ القرارات والوقوف على مدى مقدرة الشركة على خلق القيمة الشاملة في الحاضر والمستقبل القريب والبعيد (عبد الوهاب نصر , ٢٠١٢) , ويتم توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (١): الخصائص الأساسية للتقارير المالية والاستدامة والمتكاملة

الخصائص	التقارير المالية	تقارير استدامة	تقارير متكاملة
١- الهدف	- مشاركين محددين (مساهمين ومستثمرين)	- مشاركين متعددين	- في المقام الأول من يقدم رأس المال المالي
٢- اختياري أو إجباري	إجباري	اختياري (ماعدا الدنمرك – السويد – فرنسا)	اختياري (ماعدا جنوب إفريقيا)
الجهات المنظمة	القانون المحلى والدولي والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعايير الدولية (IAS, IFRS)	مبادرات التقرير العالمي (GRI)	إطار لجنة التقارير المتكاملة (IIRC)
٤- إمكانية المقارنة	عالية	متوسطة	منخفضة
٥- مستوى التأكيد	عال	منخفض	منخفض
٦- النطاق	وحدة التقرير المالي الشركة أو مجموعة من الشركات	أوسع من وحدة التقرير المالي سلسلة التوريد أو دورة حياة	أوسع من وحدة التقرير المالي سلسلة التوريد أو دورة حياة

Source: (Fasan, 2013)

أولا : التقارير المتكاملة والتقارير المالية

التقارير المتكاملة هي تطور لتقارير الاستدامة وأوسع نطاق من التقارير المالية فهي أداة للتغلب على قصور كل من التقارير المالية (التعقد – الأجل القصير- نقص في المعلومات غير المالية) وتقارير الاستدامة (انخفاض الموثوقية والثقة من قبل المستثمرين- الفصل عن الأداء المالي) فإطار التقارير المتكاملة (IIRC) يركز على مقدمي رأس المال المالي في المقام الأول وأيضا أصحاب المصالح الذين يهتموا بمقدرة التنظيم على خلق قيمة مع مرور الوقت بما في ذلك العاملين والمستهلكين والموردين وباقي الأطراف، ويأخذ هذا الإطار موقفا قويا بشأن قضية خلق القيمة وبصورة أساسية يعتمد على الأشكال الأخرى لرأس المال , وهذا المدخل يقود إلى نظرية أصحاب المصالح وخطوة للأمام مقارنة مع معايير المحاسبة المرتبطة بالتقارير المالية التي لا تأخذ في اعتبارها مسببات خلق القيمة.

ثانياً: التقارير المتكاملة وتقارير الاستدامة

التقارير المتكاملة تتسم بقدر من الملائمة في تطبيق إطار (IIRC) على جميع أنواع التنظيمات والمرونة في التطبيق وإمكانية عقد المقارنة، وعلى العكس, تقارير الاستدامة تتبع "مبادرات التقرير العالمي (GRI) وتعتمد على قائمة محددة من العناصر التي تحتاج أن يفصح عنها, وتسمح بتطبيق مفهوم الأهمية النسبية ويعتبر مدخل غير مرن ومتخصص

بينما إطار(IIRC) مرن قائم على المبادئ , وهناك اختلاف آخر أن المدخل المقترح عن طريق (IIRC) يعتمد على مفهوم رأس المال الذي يعتبر مخزون للقيمة ويصبح بشكل أو أخر مدخلات لنموذج الأعمال في التنظيم ويتم تحويله من خلال الأنشطة إلى مخرجات (IIRC, 2013c). بينما مبادرات التقرير العالمي (GRI) تركز على مفهوم أصحاب المصالح والتي تنقسم إلى مجموعات مختلفة من أصحاب المصالح وتشتمل على الجانب (الاقتصادي – البيئي – الاجتماعي – حقوق الإنسان – مسئولية المنتج) , وتهدف التقارير المتكاملة إلى التقرير عن النتائج أكثر من التركيز على المخرجات وهو أكثر تطوراً عن تقارير الاستدامة , ووفقا لهذا الإطار يتعين على التقارير المتكاملة الإجابة على سؤال "إلى أي مدى حقق التنظيم أهدافه الإستراتيجية؟ وما هي النتائج من حيث تأثيرها على رأس المال سواء كانت (إيجابية أو سلبية)؟.وبالتالي فإن التقارير المتكاملة يتعين النظر إليها على أنها تطور للتقارير المالية أكثر من تقارير الاستدامة وذلك لأن المستخدم المستهدف في التقارير المتكاملة يكون مقدم رأس المال المالي بالإضافة إلى أن رأس المال في التقارير المتكاملة يعتبر أنه أكثر موضوعية وأهمية مقارنة بالمدخل الشخصي لأصحاب المصالح وفقا لتقارير الاستدامة.

٢/٢ مراحل تطور التقارير المتكاملة

تمر مراحل التقارير المتكاملة بأربعة مراحل موضحة في الشكل التالي:-

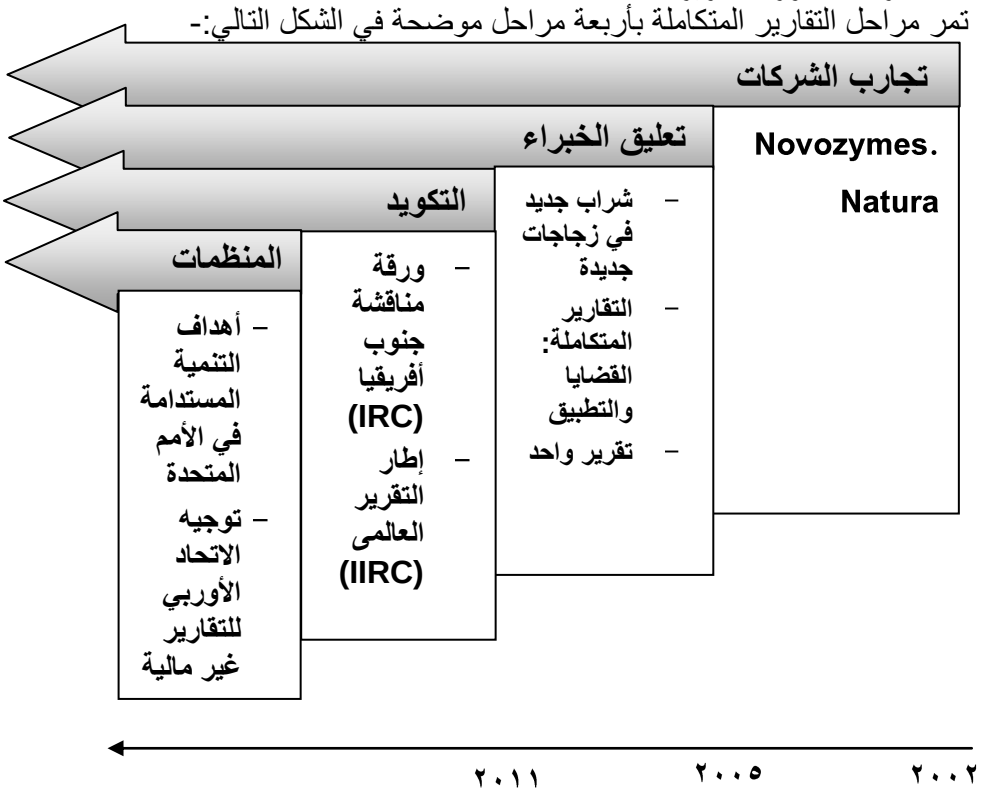

شكل رقم (٣) : المراحل الأربعة لتطور التقارير المتكاملة

Source : (Eccles and Krzus, **2015)**

المرحلة الأولى

هذه المرحلة تعتبر بداية ممارسة فكرة التقارير المتكاملة , ولقد بدأت في عام ٢٠٠٢ مع فكرة الجمع بين البيانات المالية وغير المالية بطريقة ذات مغزى، وكانت الشركات الرواد ثلاثة- اثنان من الشركات الدانمركية (Novo Nordisk, Novozymes) وشركة برازيلية وهى (Natura)- كل منهم أعطى نفس السبب لأهمية التغير لنجاح الشركات طويل الأجل فالتقارير المتكاملة تكمن في قدرتها على مساعدة الشركة في إدارة قضايا الاستدامة من منظور الأعمال التجارية، وعلى الرغم من أن هذه الشركات اختلفت في شكل التقارير المتكاملة فإن العديد من القضايا التي واجهت هؤلاء الرواد لا تزال محل المناقشة ، فالأهمية النسبية واشتراك أصحاب المصالح مازالت موضوع تحدى جنبا إلى جنب مثل حدود وأنواع التأكيدات لهذه التقارير وأهمية الأصول غير الملموسة وفهم العلاقة بين الأداء المالي وغير المالي - وغالبا ما يشير إلى أداء مؤشر (ESG) لأنه يتضمن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة -وذلك من أجل الانتقال من مفهوم تقرير مركب Combined إلى تقرير متكامل فعلا Integrated . فعلى سبيل المثال شركة Novozymes وهى شركة دانمركية للتكنولوجيا الحيوية الصناعية وقامت بإعداد التقارير المتكاملة في عام ٢٠٠٢ مع التركيز على تكامل التقرير المالي والاجتماعي والبيئي في تقرير واحد , واستخدم المدير التنفيذي لهذه الشركة مصطلح تقرير مركب على عكس عنوان التقرير "التقرير المتكامل" مما آثار جدل على الرغم من أن درجة الارتباط بين الأداء المالي وأداء مؤشر (ESG) يجب الإفصاح عنه وذلك لاكتساب صفة التكامل ,وبالتالي يجب التفرقة بين التقرير المركب لمجرد أنه يحتوى على معلومات عن أداء مؤشر (ESG) والتقرير المتكامل الذي يعطى معلومات بطريقة توضح العلاقات بينهم، وأيضا يجب التفرقة بين التقرير المتكامل ونظام التقارير المتكامل حيث أن نظام التقارير المتكاملة يتطلب إفصاح أكثر تفصيلاً لأصحاب مصالح معينين بينما التقرير المتكامل يتطلب معلومات إضافية يمكن إيجادها على موقع الشركة على الانترنت . وبناء على ذلك يعتبر هذا التقرير مركب أكثر من كونه متكامل وبالإضافة إلى ذلك تم الإفصاح عن الأداء مع عدد من المؤشرات البيئية والاجتماعية والأصول غير الملموسة أو رأس المال الفكري والبشرى والاجتماعي والعلاقات التي تحتل مكانة بارزة في إطار <IR> . وبالمثل تجربة شركة Natura وهى شركة لمستحضرات التجميل والعطور في البرازيل أصدرت تقرير متكامل عام ٢٠٠٢ وكان تقرير مركب أكثر من كونه متكامل يشمل الإفصاح عن الأنشطة في المجالات الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

المرحلة الثانية

بدأت هذه المرحلة بمقالة شهيرة شراب جديد عام ٢٠٠٥ وتتبعها مقالة من شركة استشارية تعمل في كندا ثم تم نشر أول كتاب عن التقارير المتكاملة وقد سعت هذه الدراسات إلى إعطاء معاني خاصة لمفهوم التقارير المتكاملة وذلك لتحديد المنافع والتحديات التي تواجه الشركات.

- الدراسة الأولى: شراب جديد في زجاجات جديدة

في عام ٢٠٠٥ قام Allen White وهو نائب الرئيس وزميل معهد تليوس للبحث بقوله "لإحداث نهضة في تقارير الشركة هو تحويل تدريجي في محتوى التقارير والمستخدم

وعلى الرغم من أن مقالته تركز في المقام الأول على التقارير غير المالية، إلا أنه ذكر صراحة مصطلح التقارير المتكاملة ولكن لم يحدد على وجه التحديد المفهوم ووصفه بأنه جنين مقارنة لمرحلة التقارير غير المالية الذي ذكر بأنها مرحلة مراهقة وهذا فعلاً لتقرير سنوي لشركة Novo Nardisk واستشهد بمجموعة شركات جمعت بين الأداء المالي وغير المالي في تقرير واحد تشمل شركة أدوية سويسرية، شركة طيران اسكندنافية، شركة لمستحضرات التجميل والعطور برازيلية ولقد حدد White بأن نهضة التقارير لا رجعة فيها وقام بخمس تنبؤات ظهرت إلى حد كبير في عام ٢٠١٤ وهى (White , 2005)

(١) تكامل الإفصاح المالي وغير المالي سيكون على وجه السرعة
(٢) تطوير مقاييس باستخدام مجموعة من المعايير المتعارف عليها والمقبولة لجميع الشركات.
(٣) المبادرات القائمة على أساس القطاع للتأكد من أن المعلومات المفصح عنها تكون معلومات ذات أهمية نسبية لأصحاب المصالح.
(٤) استخدام التكنولوجيا للتواصل والدخول على المعلومات ستكون خبرة وطفرة كمية.
(٥) مؤشرات ودرجات تصنيف للأداء غير المالي.

الدراسة الثانية: Solstice / Vancity

قامت شركة استشارية للاستدامة في كندا Solstice بدراسة حول التقارير المتكاملة برعاية البنك الكندي Vancity وقامت بتعريف التقارير المتكاملة بأنها مزيج من التقارير المالية والاستدامة في مستند واحد وهذا التعريف عملي لأنه يلبى احتياجات التقارير المالية الإلزامية وتقارير الاستدامة وهذا يعنى عادة تفسير واحد يحتوى معلومات عن أداء الاستدامة والقوائم المالية، وقد استندت هذه الدراسة على الآراء الواردة من (١٢) شركة وكذلك إجراء مقابلات مع خبراء في الشركات وتنظيمات أخرى، وحددت هذه الدراسة بعض المنافع من استخدام التقارير المتكاملة ومنها تقليل التكاليف- انعكاس التفكير المتكامل – اعتراف وتقرير القيادة- الكفاءة في إعداد التقارير – تحسين الفهم الداخلي للروابط بين الأعمال التجارية والاستدامة. ولكن مازالت هناك تحديات تواجه هذه التقارير وهى: دعم الإدارة العليا – ضغط الوقت وتجميع البيانات – التقارير طويلة أكثر من اللازم- التكامل يتطلب مهارات جديدة – احتياجات المستثمرين من المعلومات ربما تكون المسيطرة ولها الأولوية عن باقي أصحاب المصالح- دور الجهات المنظمة والمعايير في التكامل- تأثير التكنولوجيا على التكامل، وتناولت هذه الدراسة ثلاث قضايا إلا أنها محورية وهامة في تطوير التقارير المتكاملة وهى: معايير الجهات المنظمة من المحتمل أن تطلب الإفصاح الاجتماعي والبيئي ذو الأهمية النسبية ولكن يمكن أن تقترب نحو التكامل, ما إذا كان التقرير المتكامل يؤدى إلى إعطاء تأكيد تام بحجة أن المراجعين ليس لديهم مهارة في مراجعة المعلومات غير المالية, دور التكنولوجيا في نظام التقرير المتكامل. (Solstice, 2005)

الدراسة الثالثة : تقرير واحد

قام كل من (Eccles & Krzus, , 2010) بكتابة هذا الكتاب عام ٢٠١٠ وتقرير واحد لا يعنى تقرير واحد فقط، ولكن يجمع بين المعلومات المالية الهامة مع المعلومات غير المالية ولا يعنى أنه يمنع الشركة من تقديم معلومات أخرى بطرق مختلفة تسعى إلى

مستخدمين محددين، كما أن التقرير الواحد يعتبر قاعدة للمفاهيم تكتمل مع قاعدة تكنولوجية لموقع الشركة على الإنترنت والتي تحتوى على بيانات أكثر تفصيلاً وينبغي أن تقدم لتلبية الاحتياجات من المعلومات للعديد من أصحاب المصالح المتعددة واستناداً إلى تجارب الشركات الرائدة ثم تحديد منافع التقارير المتكاملة وهى مزيد من الوضوح حول العلاقات بين الأداء المالي وغير المالي والالتزامات, تعزيز اتخاذ القرارات لإستراتيجية الاستدامة, تعميق الروابط مع أصحاب المصالح والحد من التمييز بين المساهمين وباقي أصحاب المصالح من خلال توفير رسالة مشتركة على حد سواء وانخفاض مخاطر السمعة التي تصنف الآن باعتبارها خطر كبير تليها المخاطر التنظيمية ومخاطر رأس المال البشرى.ويتطلب تطبيق التقارير المتكاملة تحديد دور ومسئولية جميع الجهات الرئيسية مثل: (الشركات- المستثمرين- واضعي المعايير – المنظمات غير حكومية التي تمثل المجتمع المدني – الجهات المنظمة) ومسئولية مجلس الإدارة, الإدارة التنفيذية ومراجع الشركة.

المرحلة الثالثة التكويد أو الترميز

وهذه المرحلة الثالثة تختلف عن المرحلتين الأولى والثانية في أنها لا تقوم على جهود الشركات أو الباحثين ولكن تعتمد على وجود تنظيم يقوم بتأسيس عمليات للعديد من أصحاب المصالح مع أنه تطور متفق عليه لمفهوم التقارير المتكاملة ويدعمه مبادئ وإرشادات وعناصر محتوى تكون حيز التنفيذ وهناك تجربة رائدة في جنوب أفريقيا قامت بها لجنة التقارير المتكاملة في جنوب أفريقيا بورقة مناقشة عام ٢٠١١ (IRC/SA,2011) وكانت أول محاولة لترميز إطار التقارير المتكاملة ، كما أن هناك إطار للتقارير المتكاملة <IR> قام به مجلس التقارير المتكاملة العالمية (IIRC) عام ٢٠١٣ (IIRC, 2013a,c)

- الفرق بين ورقة مناقشة جنوب أفريقيا (IRC) وإطار التقرير الدولي المتكامل <IR>

(أ) لجنة التقرير المتكامل في جنوب أفريقيا

The Integrated Reporting Committee of South Africa

أول محاولة لتكوين إطار التقارير المتكاملة كانت ورقة مناقشة التقارير المتكاملة عام ٢٠١١ (IRC/SA, 2011) وتم تعريف التقارير المتكاملة في هذا الإطار"تقرير متكامل يعلن عن التنظيم ككل ويقرر عن أصحاب المصلحة بشأن الإستراتيجية والأداء والأنشطة بالطريقة التي تسمح لأصحاب المصلحة بتقييم قدرة التنظيم على خلق والحفاظ على القيمة على المدى القصير,المتوسط والطويل الأجل، والتقرير المتكامل الفعال يعكس قدرة التنظيم على خلق والحفاظ على القيمة بناء على النظم المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وجودة علاقاتها مع أصحاب المصالح" وعلى الرغم من أن التعريف لا يتضمن كلمة استدامة ولكن يتضمن خلق قيمة على شكل استدامة.وهناك ثلاث مجموعات لمبادئ التقرير في هذا الإطار مبادئ عن نطاق التقرير وحدوده وتتضمن الوحدات التي تتمثل في التقرير ووصف مدخل التقرير لكل وحدة داخل التنظيم, مبادئ عن اختيار محتوى التقرير وتشتمل على (الملائمة والأهمية النسبية- التمثيل الصادق- الحياد- خالية من الأخطاء)ومبادئ عن جودة معلومات التقرير وتشتمل على (المقارنة والتناسق- إمكانية التحقق- التوقيت المناسب- قابلية الفهم)ويتم اقتراح ثمانية عناصر داخل إطار التقرير المتكامل عن ملف التقرير (ما

هو نطاق وحدود التقرير), نظرة عامة على التنظيم ونموذج الأعمال التجارية وهيكل الحوكمة (كيف نخلق قيمة ونتخذ قرار) , فهم سياق التشغيل (ما هي الظروف التي يتم العمل فيها) , الأهداف الإستراتيجية والكفاءات ومؤشرات الأداء(إلى أين وكيف يمكننا الوصول إلى الهدف),حساب أداء التنظيم (كيف نحقق النجاح خلال فترة التقرير),أهداف الأداء المستقبلي (بالإطلاع على الأداء الحالي ما هي الأهداف المستقبلية), سياسات المكافآت (ما هو مدخل لحساب المكافآت)و التعليق بشكل تحليلي (ما هي وجه نظر القيادة عن التنظيم).

(ب) مجلس التقرير المتكامل الدولي

The International Integrated Reporting Council

قام هذا المجلس (IIRC) بوضع إطار للتقرير المتكامل الدولي <IR> في ديسمبر عام ٢٠١٣ وتم تعريف التقرير المتكامل وهو يشابه تعريف (IRC) في جنوب أفريقيا "تقرير متكامل عبارة عن اتصال موجز عن كيفية إستراتيجية التنظيم والحوكمة والأداء والتوقعات في سياق البيئة الخارجية التي تؤدى إلى خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل (IIRC, 2013c) ,ومع ذلك فإن هذا الإطار لا يعتبر التقرير المتكامل مزيج من التقرير المالي وتقرير الاستدامة كما اعتبرته ورقة مناقشة (IRC) في جنوب أفريقيا.وهناك سبعة مبادئ في إطار تقرير <IR> لمجلس التقرير المتكامل الدولي كما يلي:التركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي ,توصيل المعلومات (التواصل),علاقات أصحاب المصالح, الأهمية النسبية ,الإيجاز ,الاعتمادية , التناسق وإمكانية المقارنة. كما أن هناك ثمانية عناصر في هذا الإطار هي البيئة الخارجية ونظرة عامة على التنظيم , الحوكمة ,نموذج الأعمال , المخاطر والفرص , الأداء و التوقعات ,الإستراتيجية وتخصيص الموارد , أسس الإعداد والتقويم. والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم(٢): أوجه التشابه والاختلاف بين ورقة مناقشة (IRC) في جنوب أفريقيا وإطار التقرير المتكامل الدولي <IR>

الموضوع	ورقة مناقشة (IRC) جنوب أفريقيا	إطار التقرير الدولي المتكامل<IR>
(أ) المفهوم		
١. السياق	حوكمة الشركات من حيث (النزاهة – الشفافية- المساءلة المحاسبية)	خلق القيمة على مر الزمن
٢- التفكير المتكامل	مصطلح لا يستخدم	مفهوم أساسي
٣- التقرير متكامل	نظام التقرير وهو عمليات الأعمال التجارية	نظام التقرير الذي يدعمه التفكير المتكامل
٤- مستخدمي التقرير	أصحاب المصالح المتعددين	مقدمي رأس المال المالي وأصحاب المصلحة الذين يهتموا بقدرة التنظيم على خلق قيمة على مر الزمن
٥- تطبيق الإطار	أي تنظيم	القطاع الخاص للشركات التي تهدف للربح وبأي حجم ويمكن أن يتكيف مع القطاع العام أو التي لا تهدف للربح
٦- المدى الزمني	قصير – متوسط- طويل الأجل	قصير – متوسط – طويل الأجل

٧ـ هل النموذج لخلق قيمة استدامية	لا . هام لمناقشته	نعم . هام مناقشته إلى حد أنه يحتوى على تأثير أساسي على خلق القيمة بمرور الزمن
(ب) التقرير		
١ـ بناء الإطار	ثلاثة مبادئ أساسية – ثمانية عناصر مقترحة – تسعة خطوات لإعداد التقرير المتكامل	سبعة مبادئ استرشادية – إحدى عشر من عناصر المحتوى
٢ـالأهمية النسبية	يتم تعريفها من قبل الشركة (على أساس القضايا التي تؤثر على القيمة بشكل جوهري خلال المدى قصير / متوسط/ طويل الأجل	بشكل جوهري على قدرة المنظمة في مجال الاستدامة على خلق القيمة قصير / متوسط/ طويل الأجل
٣ـ اشتراك أصحاب المصالح	في مجال تحديد الأهمية النسبية	واحدة من المبادئ الاسترشادية وتعني مدى الاستجابة لهم
٤ـ إعطاء توجيهات بشأن كيفية إعداد تقرير متكامل	نعم	نعم
(ج) عام		
١ـ هل لديها مساندة تنظيمية	بورصة جوهانسبرج للأوراق المالية في جنوب أفريقيا تدرج قائمة للشركات التي تعد التقرير المتكامل	لا يوجد
٢ـ مناقشة كيفية الاستفادة من موقع الشركة الالكتروني	يجب نشرها على الموقع الالكتروني	يتم نشرها وفقاً لمبدأ للاتصال والإيجاز

Source :(Eccles & Krzus, 2015)

وإذا كانت ورقة مناقشة (IRC) في جنوب أفريقيا سياقها في التقرير المتكامل مع حوكمة الشركات لأن هناك ظروف خاصة بجنوب أفريقيا، بينما إطار <IR> له مزايا في خلق القيمة ومع ذلك يبقى للحوكمة أهمية ويستشهد على ذلك أنها واحدة من ثمانية عناصر للمحتوى التي ينبغي إدراجها في التقرير المتكامل , والحوكمة تكون مسئولة عن خلق هيكل للرقابة والإشراف المناسب لتدعيم مقدرة التنظيم على خلق قيمة، وإطار <IR> يتطلب أن يكون مجلس الإدارة لديه مسئولية كاملة عن إستراتيجية الشركة وذلك لخلق قيمة استدامية والتقرير عنها.أما ورقة مناقشة (IRC) في جنوب أفريقيا يسمح للتقرير المتكامل لأصحاب المصالح بتقييم قدرة المنظمة على خلق والحفاظ عليها في المدى قصير ومتوسط وطويل الأجل , بينما يركز التقرير المتكامل <IR>على مورد رأس المال المالي مع الإشارة إلى جميع أصحاب المصالح المهتمين في قدرة التنظيم على خلق قيمة على مر الزمن , ونجد أنه رغم الاختلاف بين ورقة مناقشة (IRC) وإطار التقرير المتكامل <IR> إلا أنهما أكدا معاً على دور التقرير المتكامل في مساعدة الشركة على خلق والحفاظ على القيمة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

المرحلة الرابعة

بعد القيام بوضع إطار للتقارير المتكاملة سواء من جنوب أفريقيا (IRC) أو في إنجلترا (IIRC) جاءت هذه المرحلة لإضفاء الطابع المهني الناتج من تأثير المنظمات الدولية

والسوق وذلك لجعلها أكثر ملائمة في ممارسة التقارير المتكاملة تبدأ من ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠ وهذه المرحلة تكون بناء على القوانين وقواعد السلوك المهني.

(١) الاتحاد الأوربي EU :أصدر في عام ٢٠١٤ تشريع للتقارير غير المالية يطلب من الشركات الكبرى المدرجة أن تقدم تقرير سنوي عن المخاطر الأساسية لحقوق الإنسان والآثار الاجتماعية والبيئية المرتبطة بعملياتها التشغيلية والعلاقات والمنتجات والخدمات , فضلاً عن إجراءات العناية المهنية الواجبة من أجل تحديد أو منع أو تخفيف تلك المخاطر, وبالتالي فإن هذه المخاطر يجب الإفصاح عنها بغض النظر عن ما تعتبره الشركة مناسب لها أم لا وهذا التشريع هو الخطوة الأولى أن يتضمن في قانون الاتحاد الأوربي مسئولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان والبيئة. ويجوز للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي أن تسمح للشركات بتقديم تقرير منفصل بدلاً من دمج القوائم غير المالية في تقرير الإدارة , وأن يتم نشره في موقع الشركة الإلكتروني، وهذا المدخل يعتبر خطوة مع الاتجاه المتزايد للتقارير المالية وغير المالية، وذلك يعطي إشارة قوية بأن المجتمع يتوقع من الشركات وضع حقوق الإنسان وقضايا البيئة جنبا إلى جنب مع الأداء المالي, مما يخلق أسبقية للتطورات المستقبلية بالنسبة للمسئولية الاجتماعية للشركات والمساءلة المحاسبية لها. ويجب أن تكون الشركات على قدر كبير من الشفافية ليس فقط من أجل سمعتها أو بناء على طلب من قبل المساهمين أو من أجل أي شيء جوهري يؤثر على أدائها, ولكن أيضا من أجل أن هذه الآثار تعتبر مصدر اهتمام من قبل أصحاب المصالح المتعددين والمجتمع ككل. (Chaplier & Gregor, 2014)

(٢) الأمم المتحدة UN :نشرت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ , ويمثل القضاء على الفقر أكبر تحدى عالمي يواجه العالم حالياً وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام , وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتضمن الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها، ويمثل الإنسان محور للتنمية المستدامة. واتخاذ الإجراءات العاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصالح المتعددين. (U.N. 2014).

٣/٢ منافع التقارير المتكاملة والتحديات التي تواجهها

الدراسات المسحية في منافع التقارير المتكاملة من وجهة نظر الشركات مازالت قليلة وغير ملموسة ومنها دراسة شركة أرنست ويونج (E&Y) بالاشتراك Green Biz Group لتحديد الأسباب التي تدفع الشركات إلى إعداد التقارير المتكاملة على عينة من إجمالي (٢٨٢) شركة في (١٧) قطاع ووجد أن ٨٥% من العينة استجابت للدراسة المسحية وكانت من أهم الأسباب زيادة الوعي للاستدامة من قبل المستثمرين والعملاء , تحسين الشفافية ودقة البيانات وتعزيز العلامة التجارية والسمعة الطيبة,وقد وجد أن المنافع الملموسة مثل تحسين كفاءة التقارير وتخفيض التكلفة أخذت في ترتيب أقل. (Eccles & Krzus, 2015)كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣): أسباب التطبيق الاختياري للتقارير المتكاملة

الأسباب	نسبة الردود %
زيادة الوعي للاستدامة من قبل المستثمرين والعملاء	٦٣
تحسين الشفافية ودقة البيانات	٥٦
تعزيز العلامة التجارية والسمعة الطيبة	٥٤
خلق مزايا تنافسية	٣٧
يؤدى إلى زيادة التعاون بين الأجزاء المختلفة من الأعمال	٣٧
تحسين الاتصال مع وسائل الإعلام والجمهور العام	٣٦
تحسين كفاءة التقرير	٣٥
تحسين التحليل والتقييم	٣٢
اتخاذ إجراءات لمنع تساؤل المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح	٢٨
يؤدى إلى وفرات في التكاليف	٢٨
تعزيز توظيف العامل	٢٥
تحسين الابتكار	٢٤

Source : (Ernset& Young and Green Biz Group, 2013)

وقد أكدت دراسة (BRIF, 2011) بأن تقرير الأعمال المتكامل يساهم في تلبية احتياجات أصحاب المصالح المتعددين من خلال معلومات شاملة عن الإستراتيجية والمخاطر وفرص أداء الأعمال للمساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة , وذلك عن طريق الربط بين المعلومات بجميع أنواعها بيئية واجتماعية والحوكمة والمالية وبين إستراتيجية الشركة مما يقدم صورة حقيقية للمستثمرين عن أداء الشركة ويساعدهم في معرفة كفاءة العمليات بالشركة وتقييم المخاطر الهامة. وأيضا دراسة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC,2011) بأن تقرير الأعمال المتكامل يحقق النفع لكل أصحاب المصالح المتعددين من تحسين جودة التقارير المالية حيث تؤثر العديد من المجالات الاجتماعية والبيئية على أداء الشركة.وفى دراسة قام بها مجلس التقارير المتكاملة (IIRC) بالتعاون مع شركة Black Sun والتي تؤكد على أهمية المنافع الداخلية التي تأتى من المنافع غير الملموسة ومعظمها من التفكير المتكامل وهى اتصال مع الفرق من خلال التنظيم مما يعنى القضاء على الفكر القديم وفتح المجال أكثر أمام التفكير المتكامل, إجراء التغيرات في النظم تلبية لمتطلبات التقارير المتكاملة مما يعطى مزيد من الوضوح في أنشطة الأعمال والمساعدة في تحسين فهم كيفية خلق القيمة في أوسع معانيها. إن التحول إلى التقارير المتكاملة يزيد من الاهتمام بمشاركة الإدارة العليا في القضايا طويلة الأجل والتي تساعدهم في اكتساب مزيد من الفهم الشامل, فهم أفضل للأنشطة التنظيمية التي تمكن الشركات من خلق نموذج كلى للأعمال وتساعد في تسهيل الاتصالات,تحديد الطرق لقياس القيمة لأصحاب المصالح في والتقرير عن قضايا الاستدامة.(Black Sun and IIRC, 2012)

وخلاف منافع التقارير المتكاملة فاتخاذ قرار التطبيق يكون من الصعوبة لزيادة تكاليف الموارد البشرية والمالية التي تشمل تنظيم وتنفيذ العمليات لإنتاج التقارير المتكاملة (وتتضمن تحديد القضايا الهامة والتي تتضمن اشتراك المستويات العليا من أصحاب المصالح), وأيضا الاستثمار في التكنولوجيا ونظم الرقابة لإنتاج معلومات غير مالية يمكن الاعتماد عليها وبشكل كاف وفى التوقيت المناسب, وتكاليف إنتاج التقرير الإضافي عند حدوث تغيرات في موقع الشركة لتدعيم التقرير المتكامل , وأيضا يحدث تثقيف للقراء

(المستخدمين) حول كيفية الحصول على أكبر قدر من المنافع ، أما صعوبة قياس التكاليف يكمن في زيادة التوقعات من قبل المستخدمين وهذا يسبب زيادة مخاطر السمعة والمخاطر القانونية جراء زيادة الإفصاح بينما هناك القليل من الأدلة الميدانية لإثبات وجود أو حجم تكاليف ومنافع التقارير المتكاملة والتحديات التي تواجه التقارير المتكاملة يوضحها الجدول التالي :(Eccles & Krzus,2015)

جدول رقم (٤): التحديات التي تواجه تطبيق التقارير المتكاملة

التحديات	نسبة الردود %
تحقيق التوازن بين متطلبات الشفافية وبين المخاطر القانونية والاعتبارات الأخرى المتعلقة بإطلاق معلومات	١٨
توافق بين عمليات تقارير الاستدامة وبين العمليات المالية	١٥
نقص نفوذ الرئيس التنفيذي – الرئيس التنفيذي للعمليات – ورئيس قسم المعلومات ونفوذ مجلس الإدارة	١٥
نقص في نفوذ المدير المالي	١٤
الموازنة والاستشاريين لإعداد التقرير	١٣
قيود الوقت	١٣
التوجيه الكافي من واضعي المعايير والجهات المنظمة مثل بورصة الأوراق المالية	١٢

Source: (Ernest & Young and Green Biz Group, 2013)

وبالنظر إلى الجدول السابق نجد أن المخاطر القانونية كسبب ضد استخدام التقارير المتكاملة يمثل ١٨% من الردود وذلك يمثل التحدي الأكثر صعوبة، وهناك دليل آخر بأن المخاطر القانونية هي أكثر ذريعة عن المسبب القانوني للامتناع عن إصدار تقارير متكاملة يرجع إلى وجود أدلة قليلة جدا عن الدعاوى القضائية أو أي إجراءات إلزامية قامت بها الهيئات المنظمة ضد الشركات للإفصاح الاختياري, والمشكلة تكون واحدة وهى عدم الدقة أو التضليل في الإفصاح أو الفشل في الإفصاح عن بنود جوهرية أما باقي التحديات في القائمة هي بنسبة ١٥% أو أقل ومعظمها داخلية، باستثناء عدم وجود توجيه من واضعي المعايير والجهات المنظمة التي استشهد بها ١٢% (من الواضح أنها ليست عائقاً كبيراً).

ولقد قسمت دراسة (BRIF, 2011) التحديات عند إعداد التقارير المتكاملة إلى تحديات تواجه الشركات مرتبطة بالتأكيد على المزايا التنافسية وأنه يجب تجنب الإفصاح عن المعلومات الخاصة , وأيضا بكون التقرير طويلاً ومفصلاً أكثر من اللازم، وتحديات تواجه المستثمرين متمثلة في نقص المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي والإجتماعى والحوكمى, نقص المعلومات ذات التناسق من سنة إلى أخرى و نقص الملاءمة في الإفصاح. بالإضافة إلى توضيح الآثار المترتبة على أنشطة الشركات من زوايا مختلفة لمنظورات الثلاثة (اقتصادي – بيئي – اجتماعي) والتي قد تتعارض مع الأهداف والمشاكل والأولويات وعملية اتخاذ القرار. ومع ذلك فإن عدد من الشركات التي تصدر تقارير الاستدامة في ازدياد وفى الوقت نفسه بدأت أشكال جديدة لتقارير الاستدامة تتطور وتظهر، والعديد من الشركات تبحث عن التقرير وشكل الاتصال الذي يعتبر الأفضل لها ونتيجة لذلك فإن محتويات التقرير وشكله غالبا ما يتغير من سنة إلى أخرى.

القسم الثالث : الدراسات السابقة

وتحقيقاً لهدف البحث يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى:

١) دراسات مرتبطة ببناء وتطوير الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة
٢) دراسات مرتبطة بتقارير الاستدامة كمرحلة انتقالية للتقارير المتكاملة
٣) دراسات مرتبطة بأداء الشركات والتقارير غير المالية (المتكاملة /الاستدامة)
٤) دراسات مرتبطة بأهمية التقارير المتكاملة وعلاقتها بخلق القيمة

١/٣ دراسات مرتبطة ببناء وتطوير الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة

دراسة (Westerfors & Vesterberg, 2011)

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة أسباب تطوير التقارير المتكاملة وكيف يتم تطبيقها والتحدي الكامن أمامها وتم تجميع البيانات من خلال مقابلات مع ممارسي المهنة في المحاسبة والمراجعة والبنوك ، وأشارت النتائج بأن الشركات لديها ممارسة فعلاً في التقارير المتكاملة ولكن مازالت تواجه التحدي في صعوبة قياس المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمى (ESG) ، وبالتالي فتحسين فرص الحصول على المعلومات (ESG)يجعل التقارير المتكاملة تساهم في التوازن ما بين الأبعاد المالية والاجتماعية والبيئية والحوكمة ومساعدة المستثمر في تقييم أداء الشركات (ESG) وكذلك إجراء الضغط على الشركات الأخرى لتحسين وتقديم تقرير عن أداء (ESG)

دراسة (Ioana & Adriana,2013)

تعرضت هذه الدراسة لمراحل تطور التقارير المتكاملة من خلال تقارير غير مالية ، تقارير المسئولية الاجتماعية، تقارير الاستدامة ثم ثورة التقارير المتكاملة ووجدت أن ظهور الاتجاه نحو التقارير المتكاملة مازال محدود بسبب الفجوة بين الممارسة والجهات المنظمة، فما زال الجدال والنقاش بالنسبة للجهات المنظمة هل التقارير المتكاملة إلزامي أم اختياري (لا يزال مفتوح أمام المزيد من البحوث)، وفى بعض البلاد سوق الأوراق المالية تطبق التقارير المتكاملة الإلزامية بينما يعرض في بعض الدول الأخرى الجهات المنظمة مازالت تفاضل من أجل تقارير متكاملة اختيارية، ويجب أن تساعد التقارير المتكاملة في إصدار مجموعة جديدة من معايير تقارير العالمية وذلك لتحسين ممارسات التقرير المتكامل و تطويره في المستقبل.

دراسة (Abeysekera,2013)

والغرض من هذه الدراسة توضيح مفهوم التقارير المتكاملة واقتراح نموذج لتكامل عملية إعداد التقارير في المنظمات وهذا بناء على الإطار المفاهيمي لها ووفقا لمفهوم الحوكمة في جنوب أفريقيا ومجلس التقارير المتكاملة الدولي (IIRC) في إنجلترا ويقترح هذا البحث إطار للتقارير المتكاملة وتوفير مثال لاستخدامه في التنظيم وذلك قد يتطلب تعديلات على نموذج الأعمال الذي يستند على أهمية الأبعاد المتعددة للأداء سواء الأداء المالي أو الاجتماعي أو البيئي , ويقدر على خلق قيمة استدامة وأيضا الأداء المرتبط بالماضي والحاضر والمستقبل، وفى إطار التقارير المتكاملة التي تعمل وفقا لمبادرات التقرير العالمي (GRI) والميثاق العام للأمم المتحدة لتقديم تقرير عن معاملات للأحداث غير المالية والبيئية والاجتماعية، ومتطلبات الحوكمة وفقا لقانون ساربنزأوكسلى لعام ٢٠٠٢ تتطلب من الإدارة العليا تعيين المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين في التنظيمات وذلك للتصديق

على أن القوائم المالية تمثل بعدالة في جميع الجوانب الهامة لعمليات التنظيم ، مع الأخذ في الاعتبار جانب المساءلة المحاسبية والأداء وشفافية الإفصاح.

دراسة (Cheng, et al, 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم التقارير المتكاملة بداية من عام (٢٠١٠) حتى إصدار النسخة الاسترشادية عام ٢٠١٣ وأثيرت عدة قضايا مرتبطة بتطوير التقارير المتكاملة، والسؤال الهام هل غيرت التقارير المتكاملة من الطرق التي تقوم بها الشركات لقياس الأداء بمعنى هل هناك حاجة أن يكون التغير في الطريقة التي يقيس بها مقدمي رأس المال المالي أداء الشركات، فهناك علاقات تشابكية بين تطورات مقدمي رأس المال فيما يتعلق بالأداء وطريقة حساب مكافآت المديرين التنفيذيين ، ومقدرة التقارير المتكاملة أن تلعب دوراً هاماً في خلق القيمة لا يعتمد فقط على مدى فاعلية التنظيم في تطبيق النواحي الفنية للنسخة الاسترشادية للتقارير ولكن أيضا مع محاكاة التفكير الجديد والعمل نحو تكيف نموذج الأعمال الأساسي لأن تركيز مقدمي رأس المال المالي والمديرين التنفيذيين مع الأداء المالي قصير الأجل قد يعوق قدرة التنظيم على إحداث تغيرات في نموذج الأعمال للوصول إلى المحاسبة على خلق القيمة.

دراسة (سعد محمد بيومي أحمد , ٢٠١٥)

تهدف الدراسة إلى تحليل أهم النقاط المرتبطة بموضوع الإفصاح المحاسبي البيئي والاجتماعي المقدم من قبل الشركات ، وذلك من أجل وضع إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي يتناسب مع بيئة الممارسة المهنية في مصر، من أجل الوفاء باحتياجات أصحاب المصالح وتم استطلاع آراء ثلاث مجموعات تضم أصحاب المصالح، الأكاديميين، والمديرين والمحاسبين في الشركات المصرية. واتضح أن ٥٠ % من الشركات تقدم إفصاح بيئي واجتماعي بصرف النظر عن درجة ملائمة هذا النوع من الإفصاح من عدمه وأن معظم الشركات التي قدمت إفصاح بيئي واجتماعي كانت تتبع أسلوب الإفصاح من خلال التقارير المستقلة بنسبة ٩.٧٨ %ثم أسلوب الإفصاح من خلال التقارير المالية والإيضاحات المتممة لها بنسبة ٥.١٠ %، ثم إتباع الأسلوبين السابقين معا بنسبة ٣.٥% ، وأساليب أخرى بنسبة ٣.٥% ، وتبين أن الأساليب الأخرى قد تكون تقارير الاستدامة أو تقارير تمثل دمج لكافة التقارير والإفصاحات الصادرة عن الشركة في محتوى واحد.

وخلاصة نتائج المجموعة الأولى من الدراسات السابقة المرتبطة ببناء وتطوير الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة نجد وجود تحديات تعوق من فاعلية التنظيم في تطبيق النواحي الفنية لإطار التقارير المتكاملة ناتج من تركيز مقدمي رأس المال المالي والمديرين التنفيذيين على الأداء المالي قصير الأجل وهذا قد يعوق قدرة التنظيم على إحداث تغيرات في نموذج الأعمال التي تحتاجها للوصول إلى المحاسبة على خلق القيمة , وأن الشركات التي لديها ممارسة في إعداد التقارير المتكاملة مازالت تواجه التحدي في صعوبة قياس معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمى (ESG) ، والتقارير المتكاملة تساهم في التوازن ما بين الأبعاد المالية والاجتماعية والبيئية والحوكمة , كما أن

وجود هياكل تنظيمية وكوادر بشرية مدربة يسمح في تغير التفكير نحو التكامل والسبب الرئيسي للانتقال نتيجة فهم قضايا (ESG) وثقافة الشركة, كما أن الفهم العملي للقضايا يجب أن تعززه مفاهيم ومبادئ إرشادية وليست قواعد, وأن ظهور الاتجاه نحو التقارير المتكاملة مازال محدود بسبب الفجوة بين الممارسة والجهات المنظمة، فما زال الجدال والنقاش بالنسبة للجهات المنظمة هل التقارير المتكاملة إلزامي أم اختياري بالإضافة إلى أن إطار التقارير المتكاملة يعمل وفقا لمبادرات التقرير العالمي (GRI) والميثاق العام للأمم المتحدة لتقديم تقرير عن المعاملات غير المالية والبيئية والاجتماعية.

٢/٣ دراسات مرتبطة بتقارير الاستدامة كمرحلة انتقالية للتقارير المتكاملة

دراسة (Van Zyl, 2013)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان تطبيق التقارير المتكاملة من قبل شركات كبرى في القطاع الخاص بجنوب أفريقيا ستؤدى إلى تحسن جودة المعلومات المفصح عنها فيما يتعلق بالاستدامة من خلال مراجعة الفكر الأكاديمي وتقييم الإفصاح في تقارير الاستدامة وفقا لمؤشر الاستدامة في بورصة جوهانسبرج , ووجدت الدراسة أن عملية إعداد التقارير المتكاملة لا تزال في مرحلة التطوير، وعلى الرغم من أن العديد من الشركات تحاول أن تستخدم التقارير المتكاملة إلا أن مستوى التكامل لا يزال منخفضاً جداً، والقليل من الشركات قد أدرجت أهمية الاستدامة سواء البيئية أو الاجتماعية في تحقيق النجاح على المدى الطويل.

دراسة (Sierra et al., 2013)

تبحث هذه الدراسة عن دوافع التنظيمات لتطبيق التقارير المتكاملة من خلال تساؤل هل هناك ارتباط بين التنظيمات التي لديها تقارير المسئولية الاجتماعية (GSR) وهل تؤدى بها إلى إعداد التقارير المتكاملة، ولقد وجد أن هناك علاقة إيجابية بين إصدار تقارير المسئولية الاجتماعية والإبقاء على التقارير المتكاملة.

دراسة (Frias, et al., 2013)

يختبر هذا البحث الدور الذي يلعبه تنوع الخصائص التي يحددها مجلس الإدارة في درجة تكامل المعلومات ، ونشر التقارير المتكاملة وذلك لأن التعقد في عالم الأعمال التجارية يؤدى إلى زيادة الطلب على الشركات لتوفير معلومات عن الأداء المالي ,حوكمة الشركات وتقارير الاستدامة , وكانت عينة الدراسة (٥٦٨) شركة تنتشر في (١٥) دولة في فترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٠) وجاءت النتائج أن فرص النمو- حجم الشركة والأجهزة الإدارية من أهم المتغيرات التي ساعدت على انتشار المعلومات المتكاملة، فالشركات الكبرى تميل إلى أن يكون لديها مجلس إدارة أكبر ومعلومات أكثر موضوعية وقابلة للمقارنة وذلك لأن لديها ما يمكنها من خلق قيمة مضافة مما يعزز من التأثير البيئي والاجتماعي، كما أن كبر حجم مجلس الإدارة وتنوعه يقلل من مشاكل التنازع والصراعات ويزيد من التواصل بينهم وله تأثير إيجابي على تكامل معلومات الشركات وبهذا تتسع المعرفة والآراء مما يدعم من عملية اتخاذ القرار لمجموعة أكبر من أصحاب المصالح وزيادة فائدة واتساق المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة.

دراسة (Lukomnik & DeSimore, 2013)

هذه الدراسة تقوم على تساؤل هل التقارير المتكاملة تلبي احتياجات المستثمرين من المعلومات وذلك لتحديد استراتيجية الشركة بفاعلية وهذا يعنى توليد قيمة،وقد أجرى هذا البحث على مؤشر ستاندروبور(S & P) وهذا البحث جمع معلومات عن (١١٣) مؤشر لعينة من ٥٠٠ شركة في أمريكا مع معلومات عن التغير المناخي – استخدام المياه- الإدارة البيئية – النفايات الضارة- إدارة المخلفات – العمالة – حقوق الإنسان – الأخلاق وفى كل موضوع من الموضوعات السابقة فإن هناك ثلاثة أسئلة هي: هل الشركة تناقش القضية على أنها مخاطر مالية؟ , هل الشركة ترى أي فرص عمل مرتبطة بقضايا تطور المنتجات ومتطلبات العملاء أو وفورات في التكاليف؟ وهل الشركة تحسب القيمة النقدية لهذه المخاطر والفرص؟ وأشارت النتائج أن عدد(٧) شركة تقوم بإعداد التقارير المتكاملة وتقارير الاستدامة بشكل منفصل أو التقرير المالي السنوي ويشتمل على تقرير الاستدامة, ٤٩٩ شركة على الأقل تقوم بالإفصاح عن الاستدامة و٤٣% من الشركات تربط بين مكافآت الإدارة التنفيذية ونوع من معايير الاستدامة.

دراسة مبادرات التقرير العالمي (GRI, 2013b)

هدفت هذه الدراسة تقييم أهمية التقارير المتكاملة ونسبة الشركات التي تعلن أنها تستخدم التقارير المتكاملة , وتم تقييم مجموعة من التقارير (٧٥٦) تقرير في أعوام (٢٠١٠ – ٢٠١٢) والشركات الرائدة في هذه العينة (جنوب أفريقيا – نيوزيلندا – استراليا – البرازيل- فنلندا) ووجدت أن حوالي ثلث التقارير المتكاملة تتضمن بوضوح معلومات عن الاستدامة , وحوالي نصف التقارير المتكاملة هي تقارير مندمجة (مركبة) تتكون من تقرير سنوي منفصل وتقرير استدامة , وتم استخدام قائمة استقصاء تتضمن (٥٢) شركة جاءت منها (١٨) من الردود ، والاستقصاء يبحث عن الدوافع والتحديات لاستخدام تقارير متكاملة وكانت الدوافع هي : الكفاءة – خطوة طبيعية تالية – إمداد أصحاب المصالح مرة واحدة – كسر الصمت وتشجيع الأفكار المتكاملة، وقد وجدت أن إطار (GRI) مفيداً ولكن مازال هناك خلاف على كيفية اختبار محتوى الإفصاح , وأن معظم أصحاب المصالح لهم رد إيجابي من استخدام التقارير المتكاملة مع أهمية الدعم الداخلي والقيادة وتضمين الاستدامة في الإستراتيجية.

دراسة (Lambooy et al., 2014)

اقترح هؤلاء الباحثون مزج بين قواعد الاتحاد الأوربي لتقارير الشركة مع التقارير المنظمة التي وضعتها مبادرة التقرير العالمي (GRI) لدراسة مدي الحاجة لإطار قانوني لتطبيق التقارير المتكاملة وتعديل قانون الاتحاد الأوروبي في مجال التقارير السنوية وهذا يمثل التحدي الأكبر لنموذج التقارير المتكاملة <IR> وهذا التعديل يأخذ في اعتباره إرشادات (G4) لمبادرة التقرير العالمي كنقطة بداية، واستعرض هؤلاء الباحثين اختلاف مدخل التقارير المتكاملة عن تقارير المسئولية الاجتماعية حيث أن تقارير المسئولية الاجتماعية خارج المنشأة ، بينما التقارير المتكاملة تدعم الإدارة في اتخاذ القرارات على المدى الطويل.و يمكن أن تكون أداة تأخذ المسئولية الاجتماعية بجدية وبالتالي فإن التقارير المتكاملة يمكن النظر لها أن تأخذ منظورين الخارجي (تبادل المعلومات والأفكار مع أصحاب المصالح خارج المنشأة) الداخلي (عمليات وضع التقرير) ، ونطاق التقرير

الاجتماعي واسع جداً ويحتوى على تقرير الأداء بينما نطاق التقارير المتكاملة يتجه إلى الاختصار والتركيز على القضايا الهامة للشركة.

ومما سبق يتضح من نتائج المجموعة الثانية من الدراسات السابقة المرتبطة بتقارير الاستدامة كمرحلة انتقالية أن عملية إعداد التقارير المتكاملة لا تزال في مرحلة التطوير، وعلى الرغم من العديد من الشركات تحاول أن تستخدم التقارير المتكاملة إلا أن مستوى التكامل لازال منخفضاً جداً، والقليل من الشركات قد أدرجت أهمية الاستدامة سواء البيئية أو الاجتماعية في تحقيق النجاح على المدى الطويل , التقارير المتكاملة يمكن أن تأخذ منظورين الخارجي (تبادل المعلومات والأفكار مع أصحاب المصالح خارج المنشأة) الداخلي (عمليات وضع التقرير) ، ونطاق التقرير الاجتماعي واسع جداً ويحتوى على تقرير الأداء بينما نطاق التقارير المتكاملة يتجه إلى الاختصار والتركيز على القضايا الهامة للشركة, كما وجد أن هناك علاقة إيجابية بين إصدار تقارير المسئولية الاجتماعية والإبقاء على التقارير المتكاملة. والشركات الكبرى تميل إلى أن يكون لديها مجلس إدارة أكبر ومعلومات أكثر موضوعية وقابلة للمقارنة وذلك لأن لديها ما يمكنها من خلق قيمة مضافة مما يعزز من التأثير البيئي والاجتماعي، كما أن كبر حجم مجلس الإدارة وتنوعه يقلل من مشاكل التنازع والصراعات ويزيد من التواصل بينهم وله تأثير إيجابي على تكامل معلومات الشركات , كما وجد أن إطار (GRI) مفيداً ولكن مازال هناك خلاف على كيفية اختبار محتوى الإفصاح , وأن معظم أصحاب المصالح لهم رد إيجابي من استخدام التقارير المتكاملة مع أهمية الدعم الداخلي والقيادة وتضمين الاستدامة في الإستراتيجية.

٣/٣ دراسات مرتبطة بأداء الشركات التي تفصح عن التقارير غير المالية(المتكاملة / الاستدامة)

دراسة(يونس حسن عقل, جمال على محمد, ٢٠١٠)

يتمثل هدف البحث في قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للإعلان عن مؤشر المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات من خلال عمل استقصاء على عينة من المستثمرين في بورصة الأوراق المالية واعتمد البحث على فرضين الأول يتعلق بقياس مستوى إدراك المستثمرين قي الأوراق المالية للمحتوى المعلوماتي للإعلان عن المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات , والثاني يتعلق بقياس الفروق الإحصائية بين المستثمرين في الأوراق المالية حول محتوى الإعلان عن المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات .وأشارت النتائج إلى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للمؤشر و عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المستثمرين في الأوراق المالية حول محتوى الإعلان عن المؤشر المصري.

دراسة (محمد وداد الأرضي، ٢٠١١)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد مدى حاجة أسواق المال للمعلومات غير المالية , تحديد مداخل توفير تلك المعلومات , تقييم ما يشمله تقرير الاستدامة من معلومات وتطويرها وتحديد مستوى التقرير واليات تطويره,وتم تحديد مستوى الإفصاح عن المؤشرات الرئيسية والفرعية الواردة بإطار الشركات المكونة لمؤشر المسئولية المصري وذلك على مقياس تدريجي من ١ إلى ٧ويشير ازدياد درجات المؤشر إلى ازدياد مستوى

الإفصاح عن العنصر المطلوب تدريجياً , وتوصل الباحث إلى دقة الفرضية الخاصة بضآلة مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة بالإضافة لضآلة عدد الشركات المدرجة بالمؤشر. لذلك يتطلب الأمر ضرورة المطالبة بدعم الإفصاح الحالي عن معلومات الاستدامة خاصة مع التأكيد على حاجة مستخدمي المعلومات , واقترح إضافة مؤشرات أخري تتعلق برأس المال الفكري والمخاطر المحيطة بالمنشأة والتعثر المالي ومؤشرات متعلقة بالقيمة المحققة لحملة الأسهم.

دراسة (Dragu & Tiron-Turdor, 2013)

تختبر هذه الدراسة الإفصاح المالي وغير المالي في التقارير المتكاملة على عينة من ١٦ شركة في آسيا والتي تشارك في البرنامج التجريبي للجنة التقارير المتكاملة العالمية , وتم تحديد مؤشرات الأداء الاقتصادي والإجتماعى والبيئي في ظل معايير (G3) لمبادرات التقرير العالمي (GRI) وتم حساب مؤشر الإفصاح الأساسي، و تحديد الارتباط بين أنواع الإفصاح في ظل ثلاثة افتراضات وهى: الأول: الأداء المالي لا يؤثر على الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية أو البيئية في التقارير المتكاملة السنوية, والثاني: الأداء المالي له ارتباط مباشر مع الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية أو البيئية في التقارير المتكاملة السنوية والثالث: الأداء المالي له ارتباط غير مباشر مع الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية أو البيئية في التقارير المتكاملة السنوية. وقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين مع الإفصاح المالي ، وأن النسب المالية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لا ترتبط مع المعلومات غير المالية وأن درجات التكامل بلغت مستويات منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة وفقا لتجميع المعلومات المالية والاجتماعية والبيئية.

دراسة (Gasperini et al., 2013)

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تصور التقارير المتكاملة لمجموعة من المحللين الماليين في إيطاليا وتم إرسال قائمة استقصاء إليهم عن طريق البريد الإلكتروني وأشارت النتائج بالنسبة للمزايا المحتملة للتقارير المتكاملة جاء تقييم الأداء المستقبلي للشركة في المقدمة (٧٧%) – وإمكانية الوصول للمعلومات مما يقلل من الوقت (٧٣%) ، ملاءمة المعلومات غير المالية مقارنة بالمعلومات المالية (٧١%) ، إمكانية المقارنة بين المعلومات (٦٦%) – التوقيت المناسب للمعلومات (٦٢%) – فاعلية ومصداقية المعلومات (٤٤%) , بالنسبة لشكل التقرير المتكامل – نجد المعلومات المالية تأخذ شكل ملف (PDF) بينما المعلومات غير المالية تأخذ شكل ملف FDF أو ملف اكسل ,وعن أهم المعايير والإرشادات كانت إرشادات GRI ومشروع الإفصاح عن الكربون (CDP) في مقدمة عدد الردود, بالنسبة لخصائص جودة المعلومات وجد أهمية التوحيد في شكل ونوع المعلومات يساعد في إجراء المقارنة بالنسبة للمحتوى وزيادة درجة الشفافية بين الشركات المختلفة، أما بالنسبة لمصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحلل المالي فكان موقع الشركة , التقارير المالية , تقارير الاستدامة. وعند إجراء المحللين الماليين لتقييم الشركة فالتقارير غير المالية الهامة كان التقرير المتكامل في المقدمة ثم تقرير الاستدامة, التقرير الاجتماعي, التقرير البيئي ثم تقرير رأس المال الفكري في الترتيب , وبالنسبة للأسباب الرئيسية التي تجعل الشركات لديها ميل أكبر أو أقل للتقرير عن المعلومات غير المالية كان حجم وجودة الإفصاح

,التعرض للمخاطر , الجهات المنظمة , ضغوط وسائل الإعلام , التسويق و طلبات أصحاب المصالح.

دراسة (Kocmanovà & Dočekalovà, 2013)

يهدف هذا البحث إلى قياس الأداء الاقتصادي للشركات باستخدام المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومدى تكامل مؤشرات (ESG) لاستخدامها في تقييم الأداء ودفع الشركات لإصدار تقارير متكاملة أكثر شفافية، وكيف يتم الانتقال التدريجي من المعلومات المالية إلى المدخل المتكامل عند إعداد التقارير ، وأشارت النتائج إلى مساهمة التقارير المتكاملة في تحقيق إستراتيجية التكامل عند وجود ارتباط بين المتغيرات المالية مالية ومتغيرات مؤشر (ESG) والتأثير على الأداء في المدى الطويل وذلك لأن مؤشرات (ESG) في التقارير المتكاملة تقدم معلومات ملائمة ومع مرور الوقت وإدماجها مع المؤشرات الاقتصادية يساعد في إظهار القيمة الاستدامية والقيمة الاقتصادية , وبالتالي إصدار تقارير أكثر شفافية وتدعيم المعلومات للمستثمرين ومقاييس أداء لاتخاذ القرار وتم التطبيق في دولة التشيك على عينة من ٢٧٩ شركة تعمل في قطاع الصناعة وتم تحديد مؤشرات ESG عن طريق قائمة استقصاء مع اختبار(٢٢) مؤشر اقتصادي من مصادر (GRI) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومعايير المحاسبة في التشيك. وهذه المؤشرات هي: (الربحية – التدفقات النقدية – الإيرادات – القيمة الاقتصادية المضافة – معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية) وبالتالي أفضل المؤشرات الاقتصادية هي القيمة الاقتصادية المضافة وذلك لقياس الأداء الاقتصادي بالنسبة لمؤشرات (ESG) على مستوى الشركات التي من شأنها تعزيز عملية اتخاذ القرار للمستثمرين والتركيز على النتائج الاقتصادية للفرص والمخاطر على المدى الطويل، وأداء مؤشر (ESG) يعكس التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تكون الشركة قادرة على زيادة القيمة سواء كانت قيمة اقتصادية أو قيمة استدامة وتقديم عائد مناسب للمستثمرين.

دراسة (محمد السيد رمضان, ٢٠١٣)

استهدف هذا البحث اختبار العلاقة بين مؤشر مسئولية الشركات(ESG) والتغير في أسعار الأسهم ، ودراسة العلاقة بين التغير في أسعار الأسهم كمتغير تابع و مؤشر المسئولية كمتغير مستقل , كما استخدم كل من حجم الشركة ونسبة التوزيعات إلى الأرباح ونسبة التداول الحر ونوع القطاع ،وأجريت الدراسة على عينة من ١٩ شركة داخل مؤشر المسئولية وعينة مقابلة من ١٩شركة خارج مؤشر المسئولية من نفس القطاع من الشركات المقيدة في البورصة المصرية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين عضوية مؤشر مسئولية الشركات والتغير في أسعار الأسهم ، كما أن نسبة التوزيعات إلى الأرباح وكذلك نوع القطاع معنوية وتؤثر على التغير في سعر السهم ، أما نسبة التداول الحر و حجم الشركة غير معنوية ولا تؤثر على التغير في سعر السهم. واستنتج البحث أن مكونات مؤشر مسئولية الشركات (ESG) لها تأثير على الأداء المالي وينعكس ذلك على التغير في أسعار الأسهم.

دراسة (ايمان سعد الدين , ٢٠١٣)

اختبرت هذه الدراسة خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات(ESG), وتم اختيار عينة من ١٤ شركة

مدرجة بالمؤشر خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ وباستخدام التقارير السنوية والاجتماعية ومواقع الشركات كمصادر للإفصاح الاجتماعي وقد كشفت نتائج الدراسة عن انخفاض مستوي الإفصاح الاجتماعي لشركات العينة مع استخدامها لمزيج من الإفصاح كما وجدت علاقة معنوية طردية بين كل من حجم الشركة والربحية والرافعة المالية وبين إجمالي مستوى الإفصاح وتوصلت الدراسة إلى أن نوع النشاط يؤثر معنويا على نوع الإفصاح الاجتماعي وفقا لمحاور المؤشر المصري والتي تشتمل على ١٢ عنصر للإفصاح , كما أكدت على وجود اتجاه نحو تطور الإفصاح عن محور حماية البيئة بعد إصدار المؤشر عام ٢٠١٠ وعدم حدوث تغير في الإفصاح عن باقي المحاور والتي تشمل حقوق العاملين وتنمية المجتمع ورضاء العملاء.

دراسة (Frias et al., 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العوامل التفسيرية لإعداد التقارير المتكاملة مع الأخذ في الاعتبار نظريات رئيسية للإفصاح عن المعلومات (نظرية أصحاب المصالح وتكلفة الوكالة- نظرية الإشارات – نظرية تكلفة الملكية- نظرية التكلفة السياسية) والمتغير التابع في الدراسة التقارير ويأخذ قيمة واحد إذا كان التقرير مالي فقط، قيمة (٢) إذا كان التقرير المالي بالإضافة إلى تقرير الاستدامة وقيمة (٣) إذا كان التقرير متكامل , وكانت المتغيرات المستقلة درجة تركيز لصناعة, حجم الشركة , الربحية ,فرص النمو والقطاع ودرجة الاعتماد على تقارير الاستدامة التي تأخذ (١) إذا كانت وفقا G3 – وتأخذ (٢) إذا كان ورقة مناقشة IIRC وتأخذ (٣) إذا كان تقرير نهائي IIRC وكانت عينة الدراسة (١٥٩٠) شركة عالمية في الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٠) وتم الحصول على المعلومات من المواقع الالكترونية للشركات , ومعرفة طريقة وشكل الإفصاح بشكل مستقل مثل تقرير مالي – تقرير استدامة –أو تقرير متكامل واحد والذي يكون واحد من الأنواع التالية (مالي – تعليق الإدارة – الحكومة – تقرير استدامة) بطريقة تعكس الترابط بين هذه الأنواع ، ومن أجل تحديد إذا كانت الشركات تقوم بتكامل فعلى فمن الضروري مراعاة إذا كانت القوائم المنشورة تحتوى على مجموعة من مؤشرات الأداء الأساسية (KPIs) .وجاءت النتائج أن حجم الشركة والربحية لها تأثير إيجابي على نوع التقرير بينما فرص النمو والصناعة ليست معنوية, تركيز الصناعة لها تأثير عكسي مع تطبيق التقارير المتكاملة, الشركات الكبرى والأكثر ربحية من المحتمل أن تنتج تقارير متكاملة إذا لم تكن في وضع احتكاري, وأوصت الدراسة بأن أي معايير دولية ستصدر ينبغي أن تكون بناء على CRI بمعنى أن ورقة مناقشة IIRC اقترحت إرشادات IIRC لابد أن تنبي على توصيات (GRI) , ولابد من وضع معايير آلية لحماية أصحاب المصالح بخلاف المساهمين وهذا يزيد من الشفافية وتعزيز المعايير الاجتماعية والبيئة التي تحسن من أداء الأعمال التجارية.

دراسة (E&Y, 2014)

قامت هذه الدراسة على أساس دراسة مسحية على (١٦٣) محلل مالي ومستثمر وأيضا مقابلات شخصية مع (١٢) مستثمر وذلك لقياس الأداء غير المالي في التقارير وجاءت النتائج أن الأهمية النسبية هي مفهوم أساسي وتقييم المستثمر للمعلومات مباشرة من الشركة سواء عن طريق التقارير السنوية أو التقارير المتكاملة أو من مصادر أخرى مثل تقارير الاستدامة , وأن الشركات التي تفصح عن الأداء غير المالي وفقا لمتطلبات تنظيمية تساعد

في بناء سمعة أفضل لها, ويعتقد أغلبية المستثمرين (٦٤%) أنه من المفيد للقوائم ومؤشرات الأداء والمقاييس الأداء المستقبلية أن ترتبط بالمخاطر غير المالية، والتقرير المتكامل يربط بين المعلومات المالية وغير المالية (٥٧%) وإفصاح الشركة عن مؤشرات لخلق القيمة (٦٠%), عند إجراء اتخاذ قرار الاستثمار فإن أقلية من المستثمرين تقوم بتقييم منتظم للمعلومات غير المالية والأغلبية تعتمد على التقدير الشخصي, وهناك ضرورة لتحسين المعلومات غير المالية للتأكد من أنها ملائمة, منسقة , قابلية للمقارنة , متوازنة , ترتبط بالأداء المالي ويمكن الاعتماد عليها والتحقق منها بواسطة طرف ثالث.وأهمية وجود روابط بين الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمى , كما يرى المستثمر عدم وجود إطار متسق لمقارنة المعلومات غير المالية والذي يمثل مشكلة هامة يمكن علاجها مع ظهور التقارير المتكاملة ، كما تشير هذه الدراسة أن المستثمرين يعتقدوا بأن التقرير المتكامل مجرد تقرير سنوي أدرجت فيه معلومات غير مالية ، ولكن إذا كان إطار (IIRC) يشير إلى مثل هذا التقرير إلا أنه في الواقع مستند يجمع كل الجوانب الهامة في التقرير وبالتالي يقدم نظرة عامة من خلال نموذج الأعمال وخلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

دراسة (Churet and Eccles, 2014)

يهدف البحث إلى إيجاد دليل ميداني للعلاقات بين التقارير المتكاملة وكل من جودة أداء الإدارة والأداء المالي على عينة من ١٠ قطاعات ولمدة ١٠ سنوات،واعتبر الباحثان أن التقارير المتكاملة أفضل بديل عن جودة الإدارة (إدارة الأصول غير الملموسة) مع الأخذ في الاعتبار مع الاعتراف بالحاجات البيئية والاجتماعية، كما أن إدارة مؤشر ESG أفضل بديل عن جودة الإدارة , فالشركات التي تبنت التقارير المتكاملة من المحتمل أن تدير قضايا الاستدامة على مستوى استراتيجي ، وكذلك إدارة مؤشر ESG أفضل بديل عن التقارير المتكاملة وأشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية بين تطبيق التقارير المتكاملة والأداء المالي الذي يتم قياسه بمعدل العائد على الاستثمار وهو مقياس جيد للأداء المالي لأنه يرتبط بالربحية وكفاية رأس المال وكلما زاد الفارق بين العائد على رأس المال وتكاليف رأس المال كلما زاد العائد المتوقع للمستثمرين وأسباب عدم معنوية العلاقة قد يرجع إلى عدم وجود فترة زمنية كافية لظهور أفضل نتائج (ESG)وتفوق الأداء المالي منذ أن منافع أداء مؤشر (ESG) ليست فورية ولكن تحتاج لفترة من الزمن , وكذلك أهمية المقاييس المحاسبية وأداء سعر السهم.

دراسة (مصطفى حماد , ٢٠١٤)

تهدف الدراسة إلى تقييم العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي وأثر ذلك على قيمة المنشاة من خلال تقييم تأثير أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي وعمل نموذج قياس تأثير المسئولية الاجتماعية على قيمة المنشأة على عينة من الشركات السعودية المسجلة في بورصة الأوراق المالية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ وذلك لقطاع الاسمنت والأغذية واستخدم الباحث عدد من المقاييس المحاسبية والسوقية مثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين ومقياس للتغير في نصيب السهم السوقي من الأرباح ومقياس للتغير في سعر السهم السوقي ومتغيرات أخرى مثل حجم الشركة والمخاطر ومعدل النمو في المبيعات وطبيعة القطاع كما استخدم الباحث نموذج Tobin-

q كأحد المقاييس الرئيسية لقياس قيمة المنشأة . وأشارت النتائج إلى اختلاف تأثير المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي باختلاف القطاعات حيث وجدت علاقة جوهرية في قطاع الاسمنت عنه في قطاع الأغذية وكذلك اختلاف تأثير المسئولية الاجتماعية على قيمة المنشاة باختلاف القطاعات حيث وجدت علاقة جوهرية في قطاع الاسمنت عنه في قطاع الأغذية.

دراسة (تامر الجندي , ٢٠١٥)

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في تطوير مؤشر لقياس مدى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع التركيز على الجانب الخاص بالحوكمة ومقارنة المؤشر مع ما ورد بكل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات والقواعد التنفيذية للحوكمة , وذلك بشأن كل من هيكل الملكية وحقوق المساهمين ، و المعلومات المالية والتشغيلية ، و هيكل وعمليات مجلس الإدارة ، أخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات وقام بتطبيقه على الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول . وتوصل الباحث إلى أن الشركة حصلت على نقاط تدل على فعالية مرتفعة في معظم متطلبات الإفصاح السابقة, وخلص إلى ضرورة إجراء تطوير على المؤشر يتضمن الفصل بين المسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة مع إجراء تعديل فيما يخص مكونات الجزء الخاص بالحوكمة يأخذ في الاعتبار ما ورد بكل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات .

وخلاصة نتائج المجموعة الثالثة من الدراسات السابقة المرتبطة بأداء الشركات التي تفصح عن التقارير غير المالية(المتكاملة / الاستدامة) أنها ركزت - وبخاصة الدراسات العربية - على أداء الشركات التي تفصح عن التقارير غير المالية على تقارير الاستدامة أو المسئولية الاجتماعية ولم تشير إلى التقارير المتكاملة وتوصلت هذه الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين مع الإفصاح المالي ، والنسب المالية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لا ترتبط مع المعلومات غير المالية, وأن درجات التكامل بلغت مستويات منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة وفقا لتجميع المعلومات المالية والاجتماعية والبيئية. ومن أجل تحديد إذا كانت الشركات تقوم بتكامل فعلى فمن الضروري مراعاة إذا كانت القوائم المنشورة تحتوى على مجموعة من مؤشرات الأداء الأساسية (KPIs) , ووجد أن حجم الشركة والربحية لها تأثير إيجابي على نوع التقرير بينما فرص النمو والصناعة ليست معنوية, كما أن تركيز الصناعة له تأثير عكسي مع تطبيق التقارير المتكاملة, أهمية أن تكون هناك روابط بين الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمى حيث يرى المستثمر عدم وجود إطار متسق لمقارنة المعلومات غير المالية وذلك يمثل مشكلة هامة يمكن علاجها مع ظهور التقارير المتكاملة وتوافر خصائص جودة المعلومات في التقرير المتكامل. وأن أفضل المؤشرات الاقتصادية لقياس الأداء هي القيمة الاقتصادية المضافة التي من شأنها تعزيز عملية اتخاذ القرار للمستثمرين والتركيز على النتائج الاقتصادية للفرص والمخاطر على المدى الطويل ,كما توجد علاقة ذات معنوية بين تطبيق التقارير المتكاملة والأداء المالي الذي يتم قياسه بمعدل العائد على الاستثمار وهو مقياس جيد للأداء المالي لأنه يرتبط بالربحية وكفاية رأس المال بالإضافة إلى أهمية المقاييس المحاسبية وأداء سعر السهم.

٤/٣ دراسات مرتبطة بأهمية التقارير المتكاملة وعلاقتها بخلق القيمة

دراسة (Kosovic, 2013)

يهدف هذا البحث إلى اختبار اثر التقارير المتكاملة من الناحية البيئية والاجتماعية على القيمة السوقية للشركة على عينة من (١٤٢) شركة مسجلة ببورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا و(٢١) قطاع وفترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠٠٦) ، وكان مؤشر الإفصاح يعتمد على مبادرات التقارير العالمي (GRI) , وجاءت النتائج بأن مستوى الالتزام لمتطلبات الإفصاح يختلف باختلاف القطاعات واختلاف متطلبات الإفصاح (إلزامي – اختياري) الذي ينعكس على النواحي الاجتماعية والبيئية في التقارير المتكاملة وتمثل قيمة ملائمة للقيمة السوقية للشركة.

دراسة (Haller & Van Staden , 2014)

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق قائمة القيمة المضافة باعتبارها مكملة ونافعة وأداة مناسبة للتقارير المتكاملة ويمثل خلق الثروة للشركة من خلال أنشطة الأعمال وفى نفس الوقت يظهر القيمة التي يتم توزيعها على أصحاب المصالح الرئيسين في الشركة، ومفهوم قائمة القيمة المضافة ينقسم إلى قسمين: القسم الأول يمثل مصادر القيمة المضافة والقسم الثاني يمثل توزيع القيمة المضافة، وبالتالي فإن القيمة المضافة تكون أداة هامة للتقارير المتكاملة لأنها تغطى رأس المال: (المالي – الانسانى – اجتماعي – علاقات - صناعي – فكرى)وعلى ذلك فإن مفهوم القيمة المضافة يمثل تكامل لأداء الشركة والكفاءة فيما يتعلق برأس المال وتوليد الدخل الكامن للمجتمع بالإضافة إلى أنها تفي بمتطلبات المبادئ الإرشادية لإطار التقارير المتكاملة (IIRC) وهناك قيود على استخدام تلك القائمة منها أن قائمة القيمة المضافة لا تعطى معلومات ملائمة عن التغيرات في رأس المال الطبيعي وعن العلاقات التشابكية مع رأس المال بأنواعه المختلفة وتعامل رأس المال الطبيعي على أنه مدخلات (يشتمل على التكاليف البيئية والضرائب) وهذا القيد يمكن قبوله , كما يجب تطوير شكل القائمة القيمة المضافة من أجل أن يشتمل رأس المال الطبيعي, ويقترح الباحثين أن قائمة القيمة المضافة يجب أن تكون واحدة من مكونات أخرى عديدة في التقارير المتكاملة وبنود غير النقدية (مثل المعلومات عن الاستراتيجية والتركيز المستقبلي) يجب أن تكون ضمن هذه المكونات الأخرى.

دراسة (إبراهيم شرف, ٢٠١٥)

استهدف البحث دراسة وتحليل دور الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة في تمكين أصحاب المصالح من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة من خلال دراسة ميدانية وتجريبية على عينة من المستثمرين والمحللين الماليين ومانحي الائتمان ومجموعات من الإفصاح شملت الإفصاح المالي فقط , الإفصاح المالي وغير المالي المنفصل والإفصاح المالي وغير المالي المتكامل ,وتم اختبار العديد من البنود غير المالية تتمثل في ٤٨ بند يتكون منها مؤشر الإفصاح المقترح وتتضمن المسئولية الاجتماعية والمعلومات البيئية ومعلومات أخرى ذات بعد استراتيجي ,وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المالي لم يعد كافيا لتلبية احتياجات أصحاب المصالح حيث وجد اتفاق بين مفردات العينة على أهمية الإفصاح غير المالي بجانب الإفصاح المالي , وأن أهم مشكلة تواجه إعداد التقارير غير المالية هي عدم وجود إطار يحكم إعدادها كما توجد مشكلة في الأهمية النسبية والتي تحتاج

إلى قدر كبير من الحكم في ظل اتساع قضايا الاستدامة التي يتم الإفصاح عنها , وان خلق القيمة يرتبط بحكم المجتمع وأصحاب المصالح على ما تقدمه الشركة لهم كاستجابة لاحتياجاتهم من المعلومات وان مؤشر القيمة و المؤشرات غير المالية تمثل عاملا مهم في خلق القيمة.

دراسة (IIRC ,2015)

هدف هذه الدراسة تحديد خصائص التقرير المتكامل في خلق قيمة للمستثمرين , فالمستثمر له دور أساسي في أداء الأسواق المالية وفي أحداث تغير في سلوك الشركات وأدائها من خلال استخدام نفوذه المالي والمطالبة بشفافية أكثر عن القضايا المرتبطة بالاعتبارات البيئية والضرائب وعلاقات العاملين وأجور الإدارة التنفيذية , والاتجاهات نحو الشفافية وهو تركيز جديد من خلال الدور الإشرافي للمستثمر في أعقاب الأزمة المالية العالمية وفقدان الثقة في التقارير المالية. وقد وضع مجلس التقارير المتكاملة العالمية إطار لهذه التقارير بصورة دقيقة تساعد المستثمرين على تحليل الاستثمارات والأنشطة على المدى الطويل. وهناك معلومات يجب على المستثمر أن يستخدمها بالإضافة إلى رأس المال المالي وهى: التحليل الاقتصادي وذلك للمساعدة في فهم الاتجاهات والعوامل الخارجية التي تؤثر على التوقعات الاقتصادية وبالتالي على خلق وتكوين رأس المال, تحليل الصناعة: وذلك لفهم العوامل التي تقود القدرة التنافسية وإمكانية خلق قيمة استدامية لهذه الصناعة., استراتيجية الشركة: لفهم جودة الإدارة وتقييم مقدرتها على الاستجابة للاتجاهات الناشئة ولتعديل مؤشرات التقييم التقليدية لتعكس الأداء وقضايا الإستدامة الهامة. وبالتالي تمثل هذه التقارير أفضل نفع للمستثمر، فالمستثمر يرغب في المعلومات غير المالية التي ستساعده في تحليل المخاطر وتحسين العائد والفرص وخلق القيمة المحتملة على المدى الطويل.

ومما سبق يتضح من نتائج المجموعة الرابعة من الدراسات السابقة المرتبطة بأهمية التقارير المتكاملة وعلاقتها بخلق القيمة بأن القيمة المضافة تكون أداة هامة للتقارير المتكاملة لأنها تغطى رأس المال (المالي – الانسانى – اجتماعي – علاقات - صناعي – فكرى)وعلى ذلك فإن مفهوم القيمة المضافة يمثل تكامل لأداء وكفاءة الشركة وذلك عندما تفي بمتطلبات المبادئ الإرشادية لإطار التقارير المتكاملة. وأن مستوى الالتزام لمتطلبات الإفصاح يختلف باختلاف القطاعات واختلاف متطلبات الإفصاح (إلزامي – اختياري) الذي ينعكس على النواحي الاجتماعية والبيئية في التقارير المتكاملة التي تمثل قيمة ملائمة للقيمة السوقية للشركة , كما أن أهم مشكلة تواجه إعداد التقارير غير المالية هي عدم وجود إطار يحكم إعدادها كما توجد مشكلة في الأهمية النسبية والتي تحتاج إلى قدر كبير من الحكم في ظل اتساع قضايا الاستدامة التي يتم الإفصاح عنها , وان خلق القيمة يرتبط بحكم المجتمع وأصحاب المصالح على ما تقدمه الشركة لهم كاستجابة لاحتياجاتهم من المعلومات.

الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تحقيقاً لهدف البحث تم تقسيم الدراسات السابقة إلى أربع مجموعات هي دراسات مرتبطة ببناء وتطوير الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة, دراسات مرتبطة بتقارير الاستدامة

كمرحلة انتقالية للتقارير المتكاملة, دراسات مرتبطة بأداء الشركات والتقارير غير المالية ودراسات مرتبطة بأهمية التقارير المتكاملة وعلاقتها بخلق القيمة.ومن الملاحظ وجود ندرة في الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت تداعيات التقارير المتكاملة وعلاقتها بخلق القيمة أو أثرها على قيمة الشركة , كذلك ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة المصرية فمعظمها ركز على مؤشر المسئولية الاجتماعية مع استخدام قوائم الاستقصاء ولم يتم تناول تحليل محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وعملية خلق القيمة, أما الدراسة الحالية فتهدف إلى تحليل وتقييم العلاقة بين محتوي الإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المصرية لذلك تعتبر هذه الدراسة في مقدمة الدراسات التي تتناول هذا الموضوع.

القسم الرابع : دور الهيئات والتنظيمات المهنية في التقارير المتكاملة

١/٤ مبادرات أصحاب المصالح المتعددة

هناك مبادرتين هامتين في التقارير المتكاملة التي قد تعجل وتسرع في تطبيقها:

١- مبادرة الاستدامة في بورصة الأوراق المالية

Sustainable Stock Exchange Initiative (SSE)

قامت الأمم المتحدة بمبادرة الاستدامة في بورصة الأوراق المالية بالتعاون مع المستثمرين والجهات المنظمة والبلاد وذلك لتعزيز الشفافية للشركات والأداء وذلك على أساس القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وتشجيع الاستثمار على أساس استدامي وكان أول اجتماع لهذه المبادرة عام ٢٠٠٩ في نيويورك، ثم الحوار العالمي في الصين عام ٢٠١٠ وفى عام ٢٠١٢ في البرازيل ، وفى عام ٢٠١٤ عقد في سويسرا.وتدعو المبادرة إلى تعزيز تحسين الإفصاح عن مؤشر (ESG) والأداء بين الشركات المدرجة وأيضا تشجع مشاركة الجهات المنظمة من بورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات وباقي أصحاب المصالح في المجموعة الاستشارية ومن أشهرها بورصة جوهانسبرج في جنوب أفريقيا التي تطبق متطلبات التقرير المتكامل والتي جعلت الالتزام بمبادرة (SSE) شرطاً للتسجيل في البورصة، ولقد قامت الأمم المتحدة بمبادرة الاستدامة في بورصة الأوراق المالية وحتى الآن يوجد تسعة بورصات من أشهرها البرازيل – الهند - مصر – جنوب أفريقيا، ويقوم فريق CK capital يتبع لشركة Knaight في كندا بتكليف من استاندر وبورد بدراسة لعمل مؤشر للإفصاح عن الاستدامة لمجموعة الشركات المسجلة في ٤٥ بورصة عالمية في ٤٠ بلد وجاء تقرير هذا الفريق عام ٢٠١٣. وبناء على درجات للإفصاح العام لأكبر شركات في رأس المال في كل بورصة وتعطى مبادرة (SEE) حوافز للتحسين لمن يشترك في مبادرتها ويأتي في ترتيب أقل بينما الشركات التي لا تطبق (SEE) لديها فرصة لإصدار قائمة عامة عن التزاماتها بالاستدامة.

٢- تحالف تقرير الاستدامة للشركة

Corporate Sustainability Reporting Coalition (CSRC)

لتحالف تقرير الاستدامة للشركة دوراً هاماً في تسهيل الحوار حول إعادة النظر في التوجيه المحاسبي للأمم المتحدة ومؤتمر التنمية الاستدامة في عام ٢٠١٢ ويضم في

عضويتها المستثمرين والشركات ومنظمات غير حكومية التي تمثل مجموعة الاهتمام البيئي والاجتماعي وتتضمن مبادرات التقرير العالمي(GRI) , مجلس التقارير المتكاملة العالمية(IIRC) ومنظمات محاسبية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة. ويسعى تحالف تقرير الاستدامة (CSRC) إلى البحث عن التأثير عن التشريعات التي تخدم أساسا الجهة المنظمة، بينما تسعى مبادرة الاستدامة في بورصة الأوراق المالية (SSE) إلى حشد الجهات المنظمة القائمة مثل البورصة, وفى بيان صحفي طلب تحالف تقرير الاستدامة(CSRC) من الشركات الإفصاح عن المعلومات الاستدامة وضرورة تكاملها مع التقرير المالي وتفسير أسباب عدم القيام بذلك , مما يؤكد الاعتقاد بأنه ينبغي تطور إطار السياسة الدولية لتعزيز الشفافية والمساءلة المحاسبية، وفى مؤتمر قمة الأرض عام ٢٠١٢ أصدرت اتفاق عن إعلان تقارير الاستدامة للشركات وهذا المستند دعا وفود المؤتمر إلى الالتزام بوضع سياسة عامة في مجال تقارير الاستدامة , وفى وقت لاحق جاءت الوثيقة الختامية للمؤتمر "المستقبل الذي نريده" ، وشملت فقرة تحفز الشركات على دمج وتكامل معلومات الاستدامة مع التقارير المالية. ولم يكن هذا التحالف قويا في هذا المؤتمر ولكن هناك فقرة أكدت على دعم الدول المشاركة في هيكل مساءلة محاسبية بشكل أكثر تكاملاً على الرغم أنه لم يذكر التقارير المتكاملة ولكن المفهوم ذكر من خلال عبارة تكامل المعلومات عن الاستدامة التي تشير إلى التقارير المالية المكلفة من قبل الشركات المدرجة بالبورصة. وهذا يعكس العلاقة بين التقارير المتكاملة وتقارير الاستدامة حيث أن التقارير الاستدامة هي عنصر هام ومكمل في التقارير المتكاملة.

٢/٤ المنظمات المهنية

وتشتمل على التنظيمات التي لها دور في تطبيق التقارير المتكاملة وهى مهمتها داعمة لهذا التطبيق مثل :

(١) مجلس التقارير المتكاملة العالمية

International Integrated Reporting Council (IIRC)

في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩ أشار Mervyn King رئيس مبادرات التقارير العالمي (GRI) في منتدى الاستدامة بضرورة عمل إطار تقارير متكاملة استجابة للجهات والحوكمة، وفى وقت لاحق دعا Paul Druckman وهو رئيس مجلس الإدارة لمشروع الاستدامة للمحاسبة (A4S) إلى عمل لجنة للتقارير المتكاملة العالمية، وفى أغسطس ٢٠١٠ قاما كل من مشروع الاستدامة (A4S) ومبادرات التقرير العالمي من تشكيل لجنة التقارير المتكاملة العالمية الذي يعرف الآن بمجلس التقارير المتكاملة العالمية (IIRC) وهو عبارة عن تحالف عالمي من الجهات المنظمة والمستثمرين والشركات وواضعي المعايير والتنظيمات غير الحكومية التي تعمل في إصدار تنقيح إطار <IR> وقد عمل مجلس التقارير العالمية منذ إنشاؤها على بلورة معنى عام للتقارير المتكاملة بناء على فكرة الأهمية النسبية التي تعتبرها القدرة على التأثير بشكل جوهري على قدرة التنظيم على خلق قيمة , وقد نشرت عدة وثائق ومن أهمها إطار <IR> وكذلك بعض الأنشطة التي تشجع على تطبيق من خلال التعلم مثل شبكة الأعمال التجارية أو عن طريق خلق اهتمام للمستثمرين مثل شبكة الأعمال للمستثمر, ويشارك مجلس التقارير المتكاملة العالمية بالجهود في تعلم الجهات المنظمة مثل المنظمة الدولية لبورصة الأوراق المالية واتحاد

البورصات الأوروآسيوية وواضعي المعايير مثل (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB) وباقي الهيئات الهامة مثل (الاتفاق العالمي للأمم المتحدة – مجموعة البنك الدولي) في محاولة لضمان التفاهم المتبادل والتعاون بين المنظمات الهامة الملائمة للتقارير المتكاملة. وقد وقع مجلس التقارير المتكاملة في عام ٢٠١٣ مذكرة تفاهم مع المنظمات الأخرى التي تشاركها في مهمة تطوير إرشادات ومعايير الإفصاح والتقرير يتضمن كل من مبادرات التقرير العالمي GRI ومجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة (SASB) ، مشروع الإفصاح عن الكربون CDP ومجلس معايير الإفصاح عن المتاح CDSB

(٢) مبادرات التقارير العالمية Global Reporting Imitative (GRI)

أخذت مبادرات التقارير العالمية بمدخل أصحاب المصالح في تعريف الأهمية النسبية بهدف تحديد القضايا الهامة للشركات في دعم التنمية الاستدامة مما ساعد على نجاحها في نشر ممارسة تقارير الاستدامة التي تعطى أساساً متيناً لانطلاق حركة التقارير المتكاملة. وتقارير الاستدامة أكثر تطبقها وقاعدة بيانات واسعة للشركات بالمقارنة مع التقارير المتكاملة.وتم تقديم اثنين من المقترحات وهما :الأول في عام ٢٠١٥ طلب من كل الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي في الأمم المتحدة (OECD) سواء كانت كبيرة أو متوسطة الحجم أن تقدم تقرير عن أداء مؤشر البيئي والاجتماعي والحوكمى (ESG) وإذا لم تفعل ذلك عليها أن تذكر الأسباب , ويجب أن يكون هناك قبول عام لتطبيق المعايير الدولية التي تتكامل بكفاءة مع التقارير المالية مع المؤشر البيئي والاجتماعي والحوكمى (ESG) لكل التنظيمات عام ٢٠٢٠، وتقوم مبادرات التقارير العالمية (GRI) في مساعدة مجلس التقارير المتكاملة العالمية (IIRC) في مهمته عن طريق إضافة قسم على شبكة الإنترنت لإزالة الغموض بين إرشادات (GRI) وإطار (IIRC) حيث تعرض (GRI) إرشادات للشركات عن كيفية تحديد الموضوعات الهامة للاستدامة وذلك لتكون محل رقابة وإدارة وأيضا في إعداد عمليات التفكير المتكامل الذي هو أساساً لإعداد التقارير المتكاملة.وبالتزامن مع صدور (G4) فإن (GRI) أصدرت تقارير متكاملة ذات محتوى استدامى دراسة مسحية رائدة لمزيد من التأكيد على قيمة الحوار بين (GRI) وبين (IIRC) بالنسبة للتقارير المتكاملة كما يلي: (GRI, 2013b) تكون الشركات الكبرى هي الرائدة في نشر التقارير المتكاملة على أساس سنوي في جميع أنحاء العالم, الدول الرائدة في هذه العينة هي جنوب أفريقيا – نيوزيلندا – البرازيل – استراليا – فنلندا, القطاع المالي على نطاق عالمي يفصح في التقارير المتكاملة مقارنة بباقي القطاعات مثل المرافق والطاقة وقطاع التعدين ,حوالي ثلث التقارير المتكاملة تتضمن بوضوح معلومات مالية واستدامة معاً وهذه النسبة في زيادة مستمرة ,ما يقرب من نصف التقارير المتكاملة المعلنة تنشر نوعان منفصلان معاً التقرير السنوي وتقرير الاستدامة ويتم نشرها معاً.

(٣) مجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة

Sustainability Accounting Standards Board (SASB)

هو تنظيم لا يهدف لتحقيق الربح ويقوم بوضع معايير الاستدامة بناء على الصناعة للاعتراف والإفصاح عن الآثار البيئية والاجتماعية والحوكمة من جانب الشركات التي

تتداول أسهمها في بورصات الأوراق المالية في أمريكا , ولقد أصدر هذا المجلس معايير عن الرعاية الصحية والمؤسسات المالية وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا ، وقد ركزت كل من (SASB) ، (IIRC) على المستثمرين وتمكن الشركات من استخدام المعلومات غير المالية التي تدرج في التقارير المتكاملة, وهذه المعايير ملائمة للتطبيق في أمريكا ولم يتم تكييفها لتطبق على بلاد أخرى.وباستخدام تعريف بورصة الأوراق المالية في أمريكا (SEC) للأهمية النسبية فإن هدف مجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة هو وضع المعايير وفقا لمتطلبات بورصة الأوراق المالية SEC مثل نموذج K-10 للشركات في أمريكا ونموذج F-20 للأجانب, والتطبيق يبدأ اختياري في القيام بالإفصاح عن الاستدامة عند تلبية متطلبات بورصة الأوراق المالية على الرغم من أن إدراج المعلومات المتعلقة بالأداء الاستدامى في نموذج (K-10) أو (F-20)لن تتحول ضمن المستندات المطلوبة وفقا لبورصة الأوراق المالية إلى تقارير متكاملة كما حددها إطار <IR> ولكنه بالتأكيد سوف يسرع من التطبيق الهادف للتقارير المتكاملة.

(٤) مشروع الإفصاح عن الكربون Carbon Disclosure Project (CDP)

هو تنظيم لا يهدف لتحقيق الربح ونظام عالمي للشركات والمدن لقياس والإفصاح وإدارة ومشاركة المعلومات البيئية الحيوية وله مكاتب في جميع أنحاء العالم. وهناك مؤشر فاينانشيال تايم ٥٠٠ للإفصاح عن الانبعاث الحراري للكربون ,وقد قام هذا المشروع (CDP) بدراسة مسحية على عدد من الشركات لعلاقة الإفصاح والأداء والتأثير على الموارد البيئية والطبيعية فوجد أن حوالي ٤٥٠٠ شركة قامت بالإفصاح عن التغير المناخي في عام ٢٠١٣ منها ٣٥٠٠ شركة ذات تداول علني وتمثل ٥٤% من رأس المال السوقي العالمي .

(٥) مجلس معايير الإفصاح عن المناخ

Climate Disclosure Standard Board (CDSB)

وهذا المجلس يهدف إلى تشجيع الشركات على إصدار تقارير عن الأداء البيئي والاستدامة والمخاطر مع عمل إطار للتقرير الاختياري بهدف الحصول على المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي ومعرفة أثرها على قيمة المستثمرين في التقارير المالية السائدة وعلى الأداء المالي للشركة , وتم تحديث هذا الإطار مرتين الأولى عند نشر إرشادات لاستخدام إطار التقارير وفقا لمجلس معايير الإفصاح عن المناخ (CDSB) والثانية عند توسيع نطاق الإطار ليشمل على الوقود الحفري ومخاطر إزالة الغابات والمياه. وينظر هذا المجلس إلى الإفصاح الموجود في هذا الإطار كونه يتمشى ويتوافق مع جهود (IIRC) بهدف الحصول على معلومات تربط بين الآثار المالية والحوكمة والبيئة.

(٦) المبادرة العالمية لتصنيف الاستدامة

Global Initiative for Sustainability Rating (GISR)

تهدف هذه المبادرة إلى رقابة عملية الاستدامة العالمية وهي لا تقوم بتقييم الشركات ولكنها تعتمد على معايير لتصنيف الشركات وفقا لترتيب و مؤشرات الاستدامة , وبالتالي هناك علاقة واضحة بين المبادرة العالمية (GISR) وبين مبادرات التقرير العالمي (GRI) ومجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة(SASB) بهدف خلق دافع لتحسين الأداء الاستدامى للشركات وصولاً للجودة والمصداقية والاستفادة من المعايير الصادرة عن

(SASB, CRI) في القيام بذلك وبخاصة إذا كان التصنيف الاستدامى يتطور إلى التصنيف التكاملي في الشركات، فالإطار الموحد للتقرير المتكامل من شأنه أن يعزز من جودة تلك التصنيفات , وهذه التصنيفات بدورها سوف تخلق حافز للشركات لتطبيق هذا الإطار. وبناء على ذلك فإن وكالات التصنيف الكبرى مثل موديز وستاندروبور قد تدمج قضايا الاستدامة بصورة أكثر منهجية إلى تصنيفها نظراً لحجم سوق السندات العالمي الذي قدر في عام ٢٠١٠ بقيمة ما تقارب ثلاثة أضعاف سوق الأسهم العالمية , وبالتالي فإن هناك فرصة لتشجيع الشركات على رؤية التقارير المتكاملة على أنها أساسية من أجل الاتصال مع وكالات التصنيف الائتماني العالمية ، وإن الشركات تأخذ احتياجاتها من المعلومات من تصنيفات ائتمانية متكاملة والتي بدورها تدفع للإقبال على التقارير المتكاملة للشركات، وتم إنشاء برنامج للاعتماد من قبل (GISR) وذلك لاعتماد ختم الموافقة على منهجيات التصنيف التي تتمشى مع الإطار وهذا الإطار مبنى على خمس مبادئ للعمليات وسبعة مبادئ للمحتوى التي تمثل العنصر الأول من المعيار ثلاثة أجزاء مع قضايا ومؤشرات المكونات كما يلي:العمليات تتعلق بالتصميم والتطبيق والصيانة للتصنيف للتأكد من التميز والمصداقية والنزاهة ومبادئ العمليات هي الشفافية – النزاهة –التحسين المستمر- الشمولية – التنمية – التأكد. وكذلك المحتوى يتعلق بالنطاق والجودة وقياس جوانب التصنيف وتتكون مبادئ المحتوى من : الأهمية النسبية – الشمولية – الاستدامة في البيان- فترة طويل الأجل- سلسلة القيمة- التوازن – القابلية للمقارنة.

وبالتالي نرى أن العلاقة بين (IIRC) -هي المركز- وبين المبادرات العالمية للاستدامة (CRI) ومجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة (SASB) ومشروع الإفصاح عن الكربون (CDP) ، وهذه التنظيمات الأربعة تمثل البنية التحتية اللازمة لتقديم التقارير المتكاملة. وهذه المعلومات هامة للعديد من أصحاب المصالح وليست مقتصرة فقط على المستثمرين ,كما يمكن أن تمتد لتكون لإدارة القضايا الاجتماعية والبيئية التي تزيد من أهمية للشركة لخلق قيمة على المدى الطويل من منظور الفرص والمخاطر، ويجب أن تعمل التنظيمات الأربعة معاً لتوضيح للشركات والمستثمرين وباقي أصحاب المصالح كيف مهمتهم ترتبط مع بعضها البعض بهدف دعم تطور التقارير المتكاملة في عام ٢٠١٨ فإن النسخة الثانية من إطار <IR> ، وإرشادات (G5) ومعايير (SASB) وسوف يستفيد منها المستثمرين وأصحاب المصالح لدعم علاقة التقارير المتكاملة وتقارير الاستدامة.

٣/٤ التنظيمات الأخرى:

وهى تنظيمات تصدر توصيات مثل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وشركات المحاسبة الأربعة الكبار وجمعيات محاسبية مهنية، وهذه المنظمات تضفى السرعة على التطبيق للتقارير المتكاملة عن طريق إعطاء شرعية لهذا المفهوم وتشجع الشركات في تطبيقه وتدعمهم بالإطار والأدوات والتعلم والنصيحة.

(١) شركات المحاسبة الأربعة الكبار

شركات المحاسبة الأربعة الكبار وهى : (PwC – KPMG- E&Y – Deloitte) ستكون جزء من نجاح تطوير التقارير المتكاملة لأنها توفر عملية المراجعة للمعلومات المالية وغير المالية بشكل متزايد) وتقوم بنشر أبحاث عن مفهوم التقارير المتكاملة, المنافع ومعالجة التحديات , وبالإضافة إلى ذلك فهى داعمة لمجلس التقارير المتكاملة العالمية

(IIRC) من خلال القيام بالاجتماعات واستضافة المجلس ، وهذه الشركات لديها شبكة من الفروع والمكاتب في جميع أنحاء العالم وبالتالي زيادة درجة الدعم للتقارير المتكاملة.

(٢) الجمعيات المحاسبية المهنية

بالإضافة إلى الدعم العام لمجلس التقارير المتكاملة العالمية (IIRC) فإن الجمعيات المحاسبية المهنية تمنح التقارير المتكاملة الشرعية والتقنية من خلال المؤسسات والجهات المنظمة، فكل دولة كبرى لديها جمعية مهنية للمحاسبين وأعضاؤها يجتازوا امتحانات للحصول على العضوية مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified public Accountants (AICPA) والمعهد القانوني للمحاسبين الإداريين Chartered Institute of Management Accountants (CIMA) معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز Institute of Chartered of England and Wales (ICAEW)
ومعهد المحاسبين الإداريين Institute of Management Accountants (IMA)
وقد أيدت هذه الجمعيات التقارير المتكاملة من خلال ردود أفعالها على مشروع إطار <IR> من خلال النشر في الصحافة وتدعيم نشر إطار <IR> بأوراق بحثية وإجراء مشروعات بحثية .

- **جمعية المحاسبين القانونين المعتمدين**

Association of Chartered Certified Accountants (ACCA)

وهى جمعية المحاسبة العالمية التي كانت رائدة في تناول التقارير المتكاملة في دروس تدريب وهذا لأول مرة في مهنة المحاسبة بداية من ديسمبر ٢٠١٤، وجعلت التقارير المتكاملة جزء من المعرفة للحصول على شهادة ACCA وذلك لإضفاء الطابع المهني لهذه الفكرة وذلك لبناء مبادئ محاسبية أكثر رسوخاً

- **الاتحاد الدولي للمحاسبين**

International Federation of Accountants(IFAC)

وهذا الاتحاد يشتمل على ١٧٩ جمعية فرعية له وشركاء في ١٣٠ دولة وهو ما يمثل حوالي ٢,٥ مليون محاسب في الواقع العلمي والتعليم والخدمات الحكومية والصناعة والتجارة ويعتبر من أشد المؤيدين لإصدار الشركات التقارير المتكاملة.

(٣) المؤشر المصري ESG

أطلقت البورصة المصرية بالتعاون مع مؤسسة استاندردوبوز ومركز المديرين المصري في ٢٠١٠ مؤشر لتصنيف الشركات المقيدة في البورصة المصرية في مجال الشفافية والإفصاح على أساس المسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة ويطلق عليه مؤشر Environmental , Social and Governmental (ESG) أو ما يسمى مؤشر S, P/ EGX ESG ، و يعتمد التحليل على شقين الأول : شق معايير البيئة والمسئولية الاجتماعية تم الاعتماد على مبادرات التقرير العالمي (GRI) والميثاق العالمي للأمم المتحدة . الثاني: شق معايير الحوكمة تم الاعتماد على حوكمة الشركات وفقا للسوق المصرية.ويعتمد المؤشر المصري على المعلومات التي تنتجها الشركات عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية بشكل اختباري كما يلي:- (يونس عقل، جمال على، ٢٠١٠)

- الشق الأول: قواعد ومعايير الحوكمة ومن أهمها:توفير الحماية للمساهمين في هذه الشركات وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم, معاملة متساوية لحماية المساهمين, ضمان القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة, وضمان التوجه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة.

- الشق الثاني: قواعد ومعايير المسئولية الاجتماعية والبيئية وتضم:-
أولاً : معايير الأداء البيئي: وتشمل كافة معايير الأدلة البيئي لحماية أفراد المجتمع ومن أهمها: تشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة وسياسة الإدارة لاستغلال الموارد الطبيعية
ثانيا: معايير الأداء الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وتتضمن:كافة معايير أداء الشركة في مجال خدمة المجتمع ومن أهمها:استثمار في رأس المال الاجتماعي ودور الشركة في عدم انتهاكات حقوق الإنسان
ثالثاً: معايير العمل والعلاقات العمالية: وتشمل: جميع معايير الأداء الذي تقدمه الشركة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقفهم التنظيمية في مجالات حقوق العمال والعلاقات العمالية والقضاء على كافة أنواع التمييز.
رابعاً : معايير الأداء في مجال حماية المستهلكين وتطوير الإنتاج وتشمل: كافة معايير الأداء مثل الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير والحد من الممارسات الاحتكارية
خامساً: أخلاقيات الأعمال وتشمل: مكافحة الفساد بكل أشكاله والمسئولية الاجتماعية للشركة.

القسم الخامس:المرحلة الانتقالية لتطبيق التقارير المتكاملة

١/٥ استخدام مؤشر ESG كمرحلة انتقالية للتقارير المتكاملة

يدرك العديد من مستخدمي القوائم المالية أن العوامل غير المالية مثل التغير المناخي أو حقوق الإنسان قد تؤثر على قطاع الأعمال, فتكامل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة(Environmental, Social and Governance (ESG)) في اتخاذ قرار الاستثمار أصبح هاماً لأن عدم القيام بذلك يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية ومخاطر السمعة ومع ذلك فعدم وجود بيانات لمؤشر(ESG) دقيقة ومناسبة ويمكن مقارنتها يعوق هذه العملية.

خصائص المعلومات في مؤشر (ESG)

تختلف المعلومات عن(ESG) في عملية اتخاذ القرار باختلاف أنواع المستثمرين ولكن يتفق الكثير على أن معلومات (ESG) تحتاج أن تلبى عدة معايير لتصبح قابلة للاستخدام ربما الأهم من ذلك أن المعلومات يجب أن تكون متاحة وشفافة لأصحاب المصالح وأن تكون دقيقة ويتم مراجعتها وتتميز بالملاءمة، وأن تكون من السهل مقارنتها وتحتاجها في التوقيت المناسب (CICA,2010) كما في الشكل التالي:

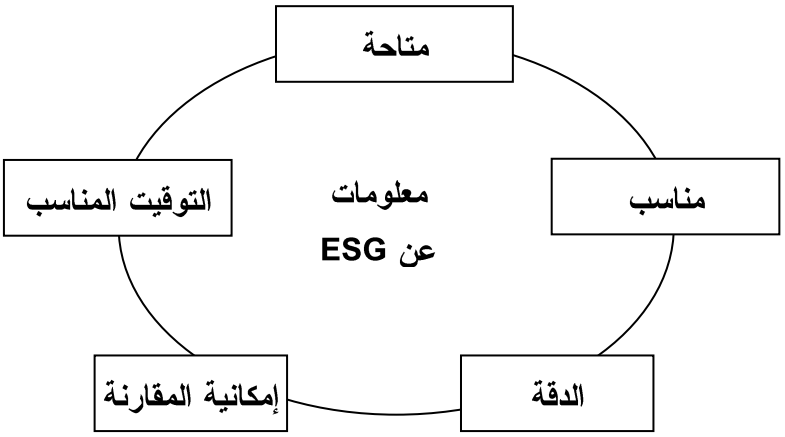

شكل رقم (٤): خصائص المعلومات في مؤشر (ESG)
Source: (CICA, 2010)

وعندما تكون معلومات مؤشر ESG غير متاحة فإن المستثمرين من المحتمل أن يستمروا في استخدام نموذج تخصيص الموارد ويعطوا أولوية للبعد الاقتصادي على حساب بعد الاستدامة، وفى نفس الوقت فإن الشركات وخبراء الاستدامة غالباً ما يشتكوا بعدم اهتمام المستثمرين إلى معلومات خارج المجال المالي, ونتيجة لذلك فإن الخطوة الأولى للخروج من هذه الدائرة المفرغة هي أن تسعى الشركات جاهدة لتقديم معلومات عن ESG عالية الجودة. وميزة أخرى هامة للمعلومات عن ESG هي المقارنة فالمستثمر يبحث عن البيانات التي يسهل مقارنتها وأيضا الحصول على معلومات مفيدة عن جودة أداء الإدارة والتي يمكن أن تؤخذ في عملية اتخاذ القرار، ويتم تحديد إمكانية المقارنة عن طريق التناسق وهذا يعنى بأن الشركات تحتاج إلى إتباع نفس معايير إعداد التقرير سواء على مستوى رأسي من عام لآخر أو على مستوى أفقي في مختلف القطاعات.وفى نفس الوقت وجدت شركة (Radley Yeldar)في الدراسة التي أجرتها أن نسبة كبيرة من المحللين والمستثمرين (٦١%) يرى أن المعلومات الاجتماعية من الصعوبة أن يتم مقارنتها وقياسها داخل مقياس (ESG), كما وجدت سهولة مقارنة معلومات ESG والمعلومات المالية و الحوكمة ويرجع السبب أن هذا نوع من المعلومات (مالية – حوكمة) تتبع معايير موحدة إلى حد ما , كما أن المعلومات الاجتماعية والبيئية لم تكن ملزمة في معظم البلاد وتفتقر إلى إطار للإفصاح بمعايير قوية ملزمة. ولقد وضعت الدراسة السابقة حلول ممكنة لزيادة توافق معلومات (ESG) منها: تطوير معايير إعداد التقرير , توافق بين المعايير الحالية ومعايير المحاسبة عن السمعة, تعليم الشركات والمستثمرين, تحسين المساءلة المحاسبية, استخدام تقارير خارج النطاق المالي وتشجيع التكامل بين التقارير والبحوث. (Radley Yeldar, 2011)

٢/٥ مبادئ (G4) وارتباطها بالتقارير المتكاملة كمرحلة انتقالية

ينظر إلى التقارير المتكاملة على أنها تطور لتقارير الاستدامة، ويوفر مبادئ G4 إرشادات تساعد معدي التقارير المالية في بناء جسر للتقارب بين التقارير القائمة على إرشادات GRI مع إطار التقارير المتكاملة (IIRC) في المستقبل , وأيضا ترتبط إرشادات (G4) مع إطار تقارير الاستدامة الأخرى مثل مبادئ الميثاق العام للأمم المتحدة، مبادئ منظمة التعاون والتنمية للشركات متعددة الجنسيات (OECD). وهناك تصور شائع بأن المستثمر نادرا ما يقرأ تقرير الاستدامة بسبب نقص المعلومات الكمية والتي يمكن أن تكون جزء مهم لأدوات التقييم الخاصة بهم، بينما المستثمر الذي يهتم بالاستدامة قد يأخذ وقت ويقوم بتخصيص الموارد اللازمة لاستخراج معلومات مفيدة عن تقارير الاستدامة على عكس المستثمر العادي، وبالتالي فإن التقارير المتكاملة ربما تكون أداة لسد الفجوة بين تقارير الاستدامة والتقارير المالية .كما تدعم التفكير المتكامل الذي يمكن الشركات من إدخال الاستدامة في إستراتيجية الشركة , والتي تترجم معلومات عن الاستدامة إلى معلومات عن(ESG) باستخدام لغة تجذب المجتمع المالي وبخاصة المستثمرين.

وفى هذا السياق أصدرت مبادرات التقرير العالمي (GRI) تقارير نشرت بين (٢٠١٠ – ٢٠١٢) حول التقارير المتكاملة ولكن لا يزال هناك عدم اتفاق في الآراء حول ما يستلزم ليكون التقرير متكامل. ويتم تقسيم التقارير في هذه الدراسة إلى ثلاث مجموعات وهى:

الأولى منها تقارير استدامة تم صياغتها وفقا لإرشادات GRI ولكنها لا توفر روابط مع بيانات مالية (هيكل استدامة), الثانية: تقارير استدامة تنشر جنبا إلى جنب مع التقرير المالي ولكن مع عدم وجود روابط (هيكل غطاء واحد) والثالثة: التقارير التي تظهر روابط واضحة بين المعلومات المالية وغير مالية والأداء (هيكل مندمج) ,GRI) (2013bوأشارت الدراسة إلى زيادة عدد التقارير المندمجة من ١٩% في عام ٢٠١٠ إلى ٣١% في عام ٢٠١٢ مما يشير إلى إدراك الشركات بشكل متزايد من قيمة التقارير المتكاملة , وأيضا من الملاحظ أن عدد التقارير المتكاملة يكون مرتفعاً في البلاد التي يكون فيها التقارير المتكاملة إلزامياً مثل متطلبات التسجيل في بورصة جوهانسبرج في جنوب أفريقيا، ومع ذلك فإن عدد كبير من التنظيمات لا تزال تجهل ما يستلزم للتقرير المتكامل,وبالتالي هناك الحاجة إلى إرشادات أكثر وأقوى عن كيفية تطوير التقرير المتكامل وكيفية تطبيق الإرشادات في قطاعات مختلفة من الصناعة وهذا لزيادة الجودة وإمكانية المقارنة لهذه التقارير. ويدعم بعض المستثمرين جهود (GRI) بينما البعض يرى أنها غير ملائمة لتطوير التقارير المتكاملة , ويعتقد بعض ممارسين في الصناعة أن (GRI) تساهم في تطوير التقارير المتكاملة لخدمة أصحاب المصالح المتعددة و المستثمرين, وذلك يعتمد إلى حد كبير على إستراتيجية الاستثمار و بعد الوصول لمستوى معين متميز في تقارير الاستدامة. وتم إصدار العديد من مبادئ (G4) تتصل بالتفكير الاستراتيجي مما يجبر الشركات على مشاركة كل المستويات في التنظيم بشكل واسع, والمبادئ التي يقوم عليها إطار (IIRC) للتقارير المتكاملة هي تقريبا نفسها مع إرشادات (G4) كما يوضحها الجدول التالى:

جدول رقم (٥): الاختلاف بين مبادئ التقارير المتكاملة ومبادئ (G4) في التقرير

إرشادات وفقا (IRC)	مبادئ (G4) لتحديد التقرير	الشكل
التركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي	محتوى الاستدامة	تداخل متوسط
توصيل المعلومات	لا يوجد	تداخل ضعيف
الاستجابة لأصحاب المصالح الأهمية النسبية والإيجاز الموثوقية والتكامل التوقيت المناسب وإمكانية المقارنة	شمولية أصحاب المصالح الأهمية النسبية والوضوح الموثوقية والتكامل والدقة التناسق وإمكانية المقارنة	تداخل قوى

Source: (Kocmanovà and Dočekalovà, 2013)

ويركز الجدول السابق على ضرورة الحاجة للتكامل بين إطار (IIRC) وإطار G4 من أجل تحديد معظم القضايا الهامة مع التركيز على جوانب الجودة في التقرير وهى (الوضوح والإيجاز والموثوقية والدقة وإمكانية المقارنة والتوقيت المناسب، وبالمثل فإن كلا الإطارين (IIRC) ، G4 سلطا الضوء على أهمية التفكير الاستراتيجي طويل الأجل في محتوى

الاستدامة الذي يعمل فيه التنظيم إلا أن إطار (IIRC) أضاف مبدأ أساسي هو توصيل المعلومات الذي يشير إلى أهمية الربط بين بعد المحتوى(الربط بين المحتوى الاقتصادي والبيئي والإجتماعى للتنظيم والمخاطر والفرص ونموذج الأعمال وتخصيص الموارد) والبعد الزمني(الربط بين الأداء الماضي للتنظيم وبين الإستراتيجية الحالية والتوقعات المستقبلية).

٣/٥ تكامل مؤشرات أداء ESG

لتقييم التنمية المستدامة على مستوى الشركات فإن هناك العديد من المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) التي تعكس التطورات في السنوات الأخيرة , فمديري الاستثمار يفضل مؤشرات ESG التي توضح الأداء طويل الأجل للشركات التي تستثمر مواردها المالية, وكذلك يزداد المستثمر اقتناعاً بأهمية تكامل ESG في عمليات الاستثمار التي تعظم من منفعتهم على المدى الطويل وتساهم بوجود حوكمة جيدة للشركة والاستدامة مما يساعد على خلق قيمة للمساهمين على المدى الطويل , ويهتم المستثمر بالمداخل والنماذج التي تقوم بتقييم الشركات ولكن الكثير الآن يحاول أن يدرج مؤشرات (ESG) مع مؤشرات الأداء الهامة (KPIs) كالآتي:

- البيئي : التغير المناخي (انبعاث الغاز) – نظم الإدارة البيئية والالتزام – الكفاءة (النفايات – الماء- الطاقة) – باقي القضايا البيئية (المواد السامة – التنوع البيولوجي)
- الاجتماعي : إدارة رأس المال البشرى- إدارة أصحاب المصالح- الترخيص للعمل.
- الحوكمى : فاعلية مجلس الإدارة – سلوك الشركات (الفساد – الرشوة)

ولخلق طريقة يمكن الاعتماد عليها في قياس أداء (ESG) لابد أن تؤخذ في الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة على الأداء وذلك لتحقيق النجاح ليس فقط في اتخاذ القرار ولكن أيضا فيما يتعلق بإدارة الشركة وإمكانية المقارنة والمقدرة التنافسية وغيرها, وبالنسبة لبيانات ESG فإنه من الهام بناء مؤشرات أداء هامة (KPIs) ، وبالتالي فإن تنظيم مؤشرات الأداء الهامة له أربعة ركائز (بيئي – اجتماعي – حوكمى – اقتصادي) والركيزة الخامسة هو نجاح الاستدامة وبالتالي يمكن أن نتعرض لأربعة تنظيمات هامة ومؤشرات الأداء الهامة KPI بها كالآتي:

(Kocmanovà and Dočekalovà, 2013)

١- إرشادات تقارير الاستدامة GRI مؤشرات الأداء الهامة لها (بيئي –اجتماعي – اقتصادي)
٢- الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC مؤشرات الأداء الهامة لها (بيئي – اجتماعي – حوكمى)
٣- إرشادات عن مؤشرات مسئولية الشركة للأمم المتحدة مؤشرات الأداء الهامة لها (بيئي – إجتماعى – حوكمى)
٤- التقارير المتكاملة (IIRC) مؤشرات الأداء الهامة لها (بيئي – إجتماعى – حوكمى- اقتصادي)

ويجب على الشركات أن تضع المؤشرات الهامة (ESG) وتختار المؤشرات الإضافية بعناية وفقا لجوانب أهميتها وقد تكون مبنية على المراجعة الداخلية والخارجية والتي على أساسها تقوم الشركة باقتراح مؤشرات إضافية.وتكامل مؤشرات (ESG) في إستراتيجية

الاستثمار يجب أن يركز على النتائج الاقتصادية للمخاطر والفرص على المدى الطويل ، بالتعاون مع إستراتيجية الشركات حيث يتم بناء الاستثمارات، وتكامل مؤشرات ESG لاستخدامها لتقييم أداء الاستدامة للمستثمرين , ودفع الشركات لإصدار تقارير متكاملة أكثر شفافية , والتركيز على الانتقال التدريجي من المعلومات المالية إلى المدخل المتكامل حيث أن جميع المعلومات ملائمة للتقرير من التقييم لجودة حوكمة الشركات والأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، والتقارير المتكاملة تساعد على تحقيق إستراتيجية الاستدامة والحصول على مؤشرات ESG التي تدخل ضمن مكونات قيمة الاستثمار في الأسواق المالية لمجموعة كبيرة من أصحاب المصالح كما هو في الشكل التالى :

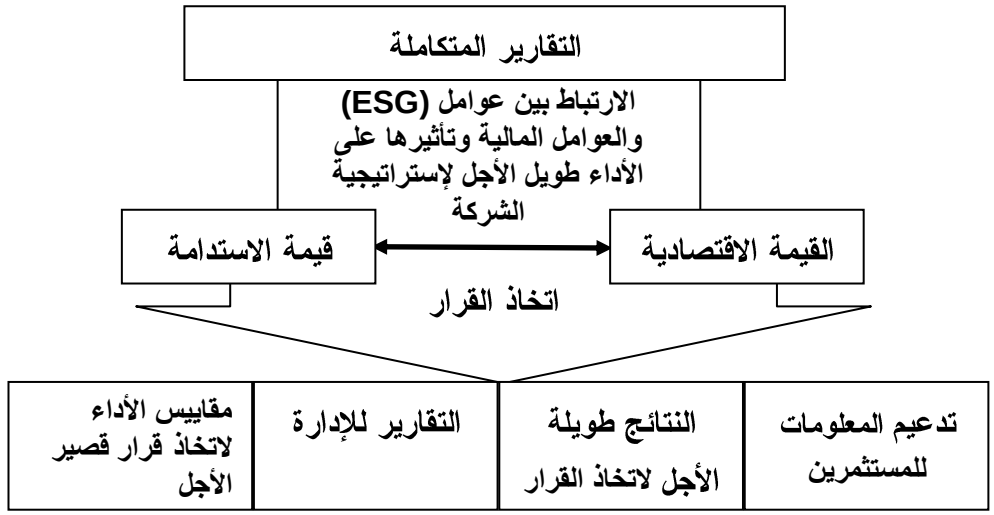

شكل رقم (٥): التقارير المتكاملة ومؤشرات (ESG)

Source : (Kocmanovà and Docekalovà, 2013)

ومؤشرات (ESG) في التقارير المتكاملة يمكن أن تقدم معلومات ملائمة , فالتقارير المتكاملة تدمج مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمى والاقتصادي ,والتي ينبغي أن تشتمل على القيمة الاستدامة والقيمة الاقتصادية، ومؤشرات الأداء الاقتصادي بالنسبة لمؤشرات (ESG) على مستوى الشركة التي من شأنها تعزيز عملية اتخاذ القرار للمستثمرين , وتتمثل هذه المؤشرات في العائد على حقوق المساهمين ، العائد على الأصول ، وهناك معيار جديد استنادا إلى مفهوم القيمة وهو القيمة الاقتصادية المضافة.

وتوجد العديد من الخطوات لتنفيذ مبادرات الاستدامة في استراتيجية الأعمال وعملياتها التشغيلية مما يزيد من القيمة لأصحاب المصالح: دراسة (Hughen et al., 2014)

١- بناء استراتيجية الاستدامة التي هي مجموعة متماسكة من البرامج لمعالجة قضايا الاستدامة الملحة بشكل أكثر ملائمة للشركة.

٢- تقدير المديرين لكل مبادرة استدامة محتملة باستخدام معدل العائد على رأس المال المستثمر.

٣- مدى استعداد الشركات لإدخال الابتكارات الأساسية في نماذج الأعمال فالمنتجات والعمليات هي العامل الرئيسي في ربط الاستدامة بالإرباح، فعلى سبيل المثال غيرت شركة كيماوية تركيزها من تقليل الفاقد إلى التخلص من الفاقد وهذه ابتكارات هائلة في المنتجات والعمليات ونموذج الأعمال تدعم الأداء المالي.
٤- الإدارة هي المسئولة عن توصيل استثمارات وابتكارات استدامية وهذا لأصحاب المصالح المتعددين ، والتقارير المتكاملة لها دور في هذه العملية مع زيادة عدد المستثمرين على نطاق واسع وأصحاب المصالح الذين يطلبوا معلومات أكثر عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة التي تؤثر على الأعمال التجارية، والتقارير المتكاملة تصبح معيار لتقرير جيد ومسبب لإستراتيجية الاستدامة.

وبالتالي هناك دليل يوضح أن هذه الإستراتيجية تؤدى إلى أداء مالي جيد عندما تندمج نموذج الأعمال المبتكر عن طريق تشجيع التقارير المتكاملة التي لها منافع عديدة للأعمال التجارية ، والمحاسب يقدر أن يلعب دوراً هاماً في التطوير المالي لإستراتيجية الاستدامة بنجاح.

القسم السادس: مداخل توصيل المعلومات في التقارير المتكاملة

تؤثر الطريقة التي يتم بها تجميع التقارير الجزئية أثناء عمليات بناء التقرير المتكامل على مداخل بناء التقارير المتكاملة ولذلك نتعرض في هذا الجزء إلى: المحتوى الإعلامي للتقارير الجزئية و مداخل بناء التقارير المتكاملة

١/٦ المحتوى الإعلامي للتقارير الجزئية

تتضمن التقارير الجزئية خمسة أنواع من التقارير هي القوائم المالية , تعليق الإدارة , التقرير الاجتماعي والبيئي , تقرير الحوكمة , تقرير رأس المال الفكري ويتم التعرض لهذه التقارير الجزئية ودورها في ظل التقارير المتكاملة كالأتي:

١- **القوائم المالية :**هي تقارير إلزامية لها محتوى يعتمد على نظم محاسبية لهيئات منظمة، والإطار ألمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) يوضح أن الهدف من القوائم المالية أن يمد بمعلومات مالية عن تقرير للوحدة الاقتصادية ويكون مفيداً للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والدائنين في اتخاذ قرار بشأن توفير موارد لها (IASB, 2010) وتتضمن القوائم المالية: قائمة المركز المالي, قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية . وتوفر القوائم المالية معلومات عن الأداء عن طريق تحديد الربح والتدفق النقدي، وتساهم في إعطاء نظرة عامة عن التنظيم على النحو المطلوب في إطار <IR> وهذه النظرة محدود في رأس المال المالي فقط، كما أعترف كل من (Kaplan & Norton, 1996) بأن المعلومات المالية الكمية موجهه لفترة قصيرة وليست ذات تطلع مستقبلي وعلى ذلك فإن القوائم المالية ليست قادرة أن توفر صورة شاملة لمسببات القيمة.

٢- **تعليق الإدارة :** هو تقرير سردي للإفصاح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للوحدة (IASB, 2010) وبالتالي فإن هذا التقرير يسمح بتوفير المعلومات حول العديد من عناصر المحتوى في إطار <IR> من رؤية التنظيم- الفرص والمخاطر – الإستراتيجية وتخصيص الموارد- نموذج الأعمال- الأداء-

النظرة المستقبلية , وعلى وجه التحديد فإن توفير مؤشرات الأداء والمعلومات المستقبلية قادرة على كونها جسر زمني يسمح بتحليل خلق القيمة من الماضي إلى الحاضر , وأيضا التطلع للمستقبل كما هو مطلوب في إطار (IIRC, 2013c), وتعليق الإدارة يوفر معلومات عن رأس المال المالي والصناعي لأنه يشتمل على بيانات مالية وتشغيلية.

٣- **التقرير الاجتماعي والبيئي:** يشير إليه على أنه تقرير الاستدامة، وفى عام ٢٠١٣ تم إصدار نسخة من الإرشادات (G4) من مبادرات التقرير العالمي (GRI) بأنه يجب أن يشمل على: الإستراتيجية والتحليل – الملف التنظيمي – تحديد الجوانب الهامة – مشاركة أصحاب المصالح- الحوكمة- الأخلاق – النزاهة ومؤشرات تعلق بالنواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ونجد أن إرشادات (G4) تسمح بتوفير معلومات لكل عناصر محتوى إطار التقرير المتكامل <IR> ومعلومات متنوعة مالية وغير مالية كمية ونوعية تعبر عن الماضي مما يساعد على إجراء مقارنة بين النتائج , وعن المستقبل الذي يؤخذ في الاعتبار في الإستراتيجية , إلا أن هذه الإرشادات لا تساعد في التكامل بين المجموعات المختلفة للمعلومات بجميع أنواعها بينما تأخذ في الاعتبار العلاقة بين التقرير المتكامل وباقي أنواع التقارير وتوفير معلومات تفصيلية إضافية بشكل منفصل , وعلى الرغم من وجود اختلاف بين تقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة إلا أن تقارير الاستدامة جزء لا يتجزأ من التقارير المتكاملة (GRI,2013a)

٤- **تقرير الحوكمة :** يوجد العديد من المفاهيم لحوكمة الشركات (لجنة كادبورى في إنجلترا – قانون SOX في أمريكا – مبادئ الحوكمة للشركات في منظمة التعاون والتنمية بالأمم المتحدة OECD – قانون Vietti بإيطاليا وهذا ردًا على الفساد المالئ في شركات عديدة منها (زيروكس- ليمان برازر- آثر واندرسون- إم ون- وولدكوم- تايكو) في عام ١٩٩٠) . وإن الإفصاح عن حوكمة الشركات أخذ اهتمام كبير وقامت مبادرات على مستوى عالمي تهدف إلى توحيد معايير الإفصاح عن الحوكمة وأن هذا لم يتم وضعه للآن وذلك لأن توفير معلومات عن حوكمة الشركات تقيد بقانون كل دولة، وعلى الرغم من أن مبادئ حوكمة الشركات وفقا لمنظمة التعاون والتنمية بالأمم المتحدة (OECD)يوجد قسم خاص عن الإفصاح والشفافية والتوقيت المناسب وجميع الأمور الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي والأداء ونسب الملكية , وبصورة أساسية فإن تلك المبادئ تقرر الإفصاح عن: النتائج المالية والتشغيلية للشركة – أهداف الشركة – نسبة الملكية وحق التصويت- سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين – معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المؤهلات وعمليات الاختيار وباقي الإدارات في الشركة وما إذا كانت مستقلة عن مجلس الإدارة- المعاملات مع أطراف ذات صلة- عوامل الخطر المتوقعة (OECD, 2004)، بعض المعلومات التي تم إبرازها في مبادئ الحوكمة وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الأمم المتحدة تكون في تقارير أخرى ومنها التقرير المتكامل وتمثل إحدى عناصر محتوى التقرير مثل تحسين رؤية التنظيم وعلاوة على ذلك فإن هذا النوع من

المعلومات بهدف وصف الوضع الحالي للتنظيم حتى يمكن أن يتوجه للمستقبل، وتكون المعلومات مالية وغير مالية كمية ووصفية.

٥- **تقرير رأس المال الفكري:** رأس المال الفكري هو مجموعة من الأصول غير الملموسة المتاحة داخل التنظيم، ويوجد نقص المعلومات عن رأس المال الفكري في القوائم المالية منذ فترة طويلة وتكون أحد الأسباب الرئيسية لفقدان الملاءمة لهذه التقارير (Jonson & Kaplan, 1987) ويتم تصنيف رأس المال الفكري إلى ثلاثة: انسانى – علاقات – التنظيمي والهيكلي، وبالتالي فإن تقرير رأس المال الفكري بالإشارة إلى عناصر المحتوى التي يتم تحديدها في إطار التقرير المتكامل <IR> يمكن أن يوفر معلومات عن نظرة عامة للتنظيم والبيئة الخارجية,الإستراتيجية وتخصيص الموارد ونموذج الأعمال. وتقرير رأس المال الفكري يمثل الوضع التنظيمي الحالي للرصيد الحالي من الموارد غير الملموسة المتاحة وأيضاً يوفر معلومات حول الاتجاهات المستقبلية ، ويعتبر واحد من المسببات الأساسية للأداء المالي طويل الأجل (Abeysekera, 2006) , وهذا التقرير يشير إلى رأس المال (الفكري – العلاقات – الانسانى) ويشمل أساساً على معلومات مالية وغير مالية وكمية ووصفية.

وبناء على ما سبق فإن كل تقرير جزئي يتكامل مع مكونات توصيل المعلومات (عناصر المحتوى – التوقيت – نوع رأس المال – معلومات مالية أو غير مالية- معلومات كمية ووصفية) ويتم توضيح المحتوى الاعلامى للتقارير الجزئية في الجدول التالي:

جدول رقم(٦) : المحتوى الاعلامى للتقارير الجزئية

التقارير	عناصر المحتوى	التوقيت	رأس المال	معلومات مالية ومعلومات أخرى	معلومات كمية ووصفية
القوائم المالية	الأداء رؤية الشركة	ماضى حاضر	مالى	مالية	كمية
تعليق الإدارة	كل عناصر المحتوى	ماضى حاضر مستقبل	مالي وصناعى	مالية وأخرى	كمية ووصفية
تقارير اجتماعية وبيئية	كل عناصر المحتوى	ماضى حاضر مستقبل	اجتماعي علاقات إنساني طبيعي	بصورة أساسية معلومات أخرى	كمية ووصفية
تقرير الحوكمة	رؤية التنظيم والحوكمة	ماضى حاضر	مالى انسانى	مالية وأخرى	كمية ووصفية
تقرير رأس المال الفكري	رؤية التنظيم والبيئة الخارجية – الإستراتيجية وتخصيص الموارد – نموذج الأعمال	ماضى حاضر مستقبل	فكرى علاقات انسانى	بصورة أساسية معلومات أخرى	كمية ووصفية

Source : (Paternostro, 2013)

وتمثل التقارير الجزئية مصدر المعلومات لإعداد التقارير المتكاملة من خلال الأنواع المختلفة للمعلومات التي يقدمها كل تقرير جزئي وهناك اثنان من مبادئ إطار التقرير المتكامل<IR> تمثل الاستجابة لأصحاب المصالح والاكتمال.(IIRC,2013c)

الاستجابة لأصحاب المصالح :حيث حدد إطار التقرير المتكامل بأنه ينبغي أن يقدم التقرير المتكامل خلفية عن جودة علاقات التنظيم مع أصحاب المصالح الرئيسين وكيف وإلى أي مدى يفهم التنظيم ويأخذ في اعتباره ويستجيب للاحتياجات المشروعة لهم والمصالح والتوقعات وكل تقرير يلبى حاجات لمعلومات محددة التي تشتق من فئات مختلفة لأصحاب المصالح، على سبيل المثال فإن القوائم المالية تلبى في المقام الأول مصلحة مقدمي رأس المال بينما التقارير الاجتماعية والبيئية تلبى حاجات لمجموعة أوسع من أصحاب المصالح بما في ذلك المنظمات التي لا تهدف للربح والمجتمع المدني المحلى ووسائل الإعلام المختلفة.

الاكتمال : إطار التقرير المتكامل <IR> يتضمن كل المعلومات الهامة الجوهرية سواء كانت إيجابية أو سلبي وفى هذا المعنى فإن كل تقرير يؤكد على جانب معين من النشاط داخل التنظيم وذلك عن طريق جمع كل المعلومات بقدر الإمكان التي يؤخذ في الاعتبار الأبعاد الهامة، وإذا كان كل تقرير جزئي يعتبر منفصل فإن من الصعب أن يعبروا بشكل كامل عن منطق التكامل نظراً لوجود نقص في التواصل بين التقارير وبين المعلومات التي يقدمونها، والتواصل يرتبط بمبدأين آخرين من إطار التقرير المتكامل <IR> وهما: الأهمية النسبية- الإيجاز وذلك فيما يتعلق بمقدرة التنظيم على خلق قيمة على المدى القصير – المتوسط الطويل فالأهمية النسبية هي للتأكد من أن المعلومات تم تفسيرها من خلال رؤية متكاملة لخلق القيمة والتي تسمح بتفسير المسببات الأساسية للأداء، والإيجاز يشير إلى ضرورة تجنب المعلومات الزائدة.وقد تكون المعلومات هامة في التقرير الجزئي فيما يتعلق بالهدف المحدد له ولكنه لا يكون مفيداً لتفسير قدرة الشركة على خلق القيمة على المدى الطويل.

وتوجد طرق مختلفة تستخدم في جمع التقارير الجزئية لغرض بناء التقرير المتكامل نتعرض لها في النقطة التالية.

٢/٦ مداخل بناء التقارير المتكاملة

مستوى ربط المعلومات في بناء التقارير المتكاملة يعتمد على الطريقة التي يتم بها جمع التقارير الجزئية وبالتالي هناك ثلاثة مداخل مختلفة وهى(Paternostro,2013)

(١) التجميع الضعيف Weak aggregation
(٢) التجميع القوى Strong aggregation
(٣) التكامل في نطاق ضيق Integration a Narrow sense

أولاً: التجميع الضعيف :يتم بناء التقرير المتكامل بداية من تقرير جزئي أساسي ويتم إضافة آخر ثانوي ممثلاً في الشكل التالي:

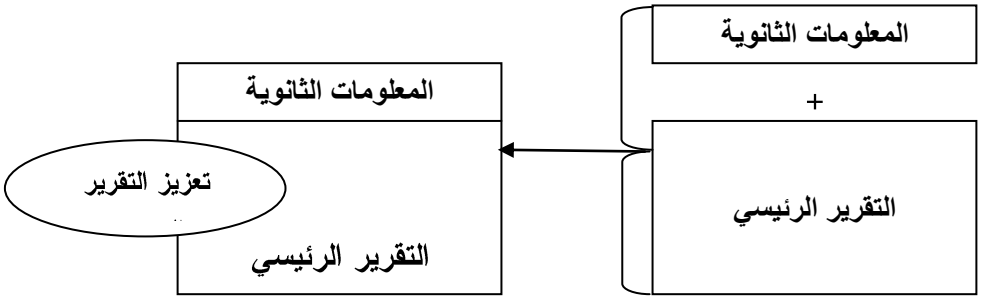

شكل رقم (٦): التجميع الضعيف بين التقارير الجزئية
Source : (Paternostro, 2013)

وهناك حالتين لهذا النوع من التجميع وهى:**الحالة الأولى:** تقرير متكامل مشتق من القوائم المالية تعززها وتدعمها المعلومات الاجتماعية والبيئية.**الحالة الثانية :** تقرير متكامل مشتق من التقارير الاجتماعية والبيئية يعززها ويدعمها المعلومات المالية. ونجد أن التقرير النهائي الناتج عن هذا التجميع لا يمكن اعتباره تقرير متكامل لأسباب مختلفة وهى: أنه لا يطبق مبدأ الاكتمال لأن التركيز على التقرير الأساسي سواء كان مالي أو اجتماعي. بالإضافة إلى عدم وجود تواصل بين المعلومات التي يتم إضافتها دون إجراء أي عملية للتكامل , ولذلك فإن هذا المدخل لبناء التقارير المتكاملة يهدف إلى التطبيق التدريجي أو تبنى مجرد أسلوب لإستراتيجية الاتصال.

ثانياً: التجميع القوى: في ظل هذا المدخل فإن التقرير المتكامل يشتق من تجميع عدد من التقارير الجزئية كما يوضح الشكل التالي**:**

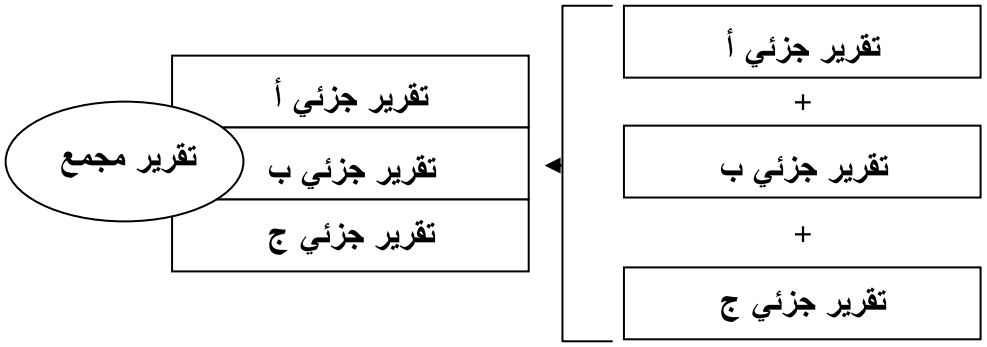

شكل رقم (٧): التجميع القوى بين التقارير الجزئية
Source : (Paternostro, 2013)

وعلى عكس المدخل الأول في هذه الحالة لم يكن هناك تقرير رئيسي يضاف إليه معلومات ثانوية ولكن بدلاً من ذلك هناك توازن بين مختلف التقارير الجزئية، وفى هذا المدخل لا تفقد فيه التقارير الجزئية هويتها ولكن يمكن التعرف عليها بسهولة كجزء من التقارير المتكاملة. والمعلومات المستمدة من التقارير المختلفة لم يتم ربطها معاً وبالتالي فإن التقارير المتكاملة لا تقدم أساس شامل , ونتائج التقرير لا تؤكد على العلاقات التشابكية التي تؤثر على عملية خلق القيمة وعلى هذا فإن التقرير يظل مستوى التجميع من خلال الكل يساوى مجموع الأجزاء.

ثالثاً :التكامل من منظور ضيق: هذا المدخل هو أفضل مدخل لتعزيز التواصل بين المعلومات

فالتقارير الجزئية ليست مجرد أسلوب لتوفير معلومات يتم تفسيرها بشكل مختلف عندما تدخل ضمن التقرير المتكامل , وفى هذه الحالة فإن التقرير المتكامل لا يتضمن كل المعلومات التي

يشملها التقارير الجزئية كما يوضحها الشكل التالي

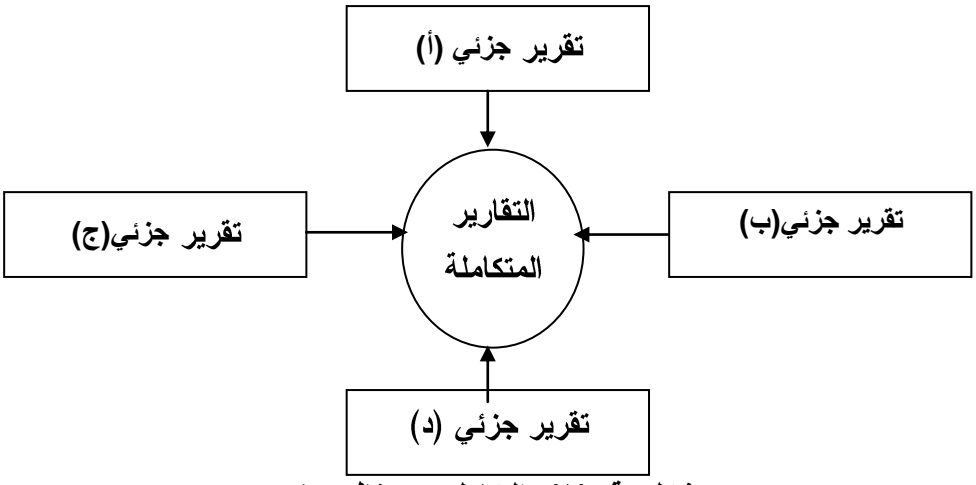

شكل رقم (٨): التكامل من منظور ضيق

Source : (Paternostro, 2013)

وبالتالي فإن مبدأ الأهمية النسبية يتطلب المعلومات الملائمة فقط التي توصف عملية خلق القيمة وعلى ذلك فإن مبدأ الإيجاز يكون هاماً لتجنب معلومات أكثر من اللازم (IIRC,2013c) ونجد أن هناك تداخل بين التقارير الجزئية مثل (التقرير الاجتماعي وتقرير رأس المال الفكري) أو بين (تعليق الإدارة وتقرير الحوكمة) والتي يمكن أن يسبب معلومات زائدة أكثر من اللازم .فإذا كان التقرير المتكامل هو مجموع بسيط من أجزاء مختلفة لذلك يجب تطبيق مبدأ الإيجاز واستيعاب المعلومات الواردة في التقارير الجزئية في التقرير المتكامل وبهذه الطريقة فإن التقارير المتكاملة والتقارير الجزئية تكون مستقلة تماماً ولها وظائف مختلفة كما هو مطلوب في إطار التقرير المتكامل , ووفقا لذلك يقدم التقرير المتكامل تقييم شامل وعام لمقدرة الشركة على خلق القيمة بينما تستجيب التقارير الجزئية إلى درجات محددة من المعلومات ولجوانب معينة في النشاط داخل التنظيم . وعلى

ذلك يكون هناك قدر من التجارب في تطوير في النظام الفعلي للتقارير المتكاملة إلا أنه في مرحلة مبكرة.

وخلاصة ما سبق, فإن التقارير الجزئية تمثل جميع التقارير التي تصدرها الشركات لتكون جزء معين من عمليات خلق القيمة , وقد تم تحليل هذا التقرير وفقا للمكونات الأساسية لتوصيل المعلومات التي تم تحديدها في إطار <IR> وهى (عناصر المحتوى – التوقيت – رأس المال – معلومات كمية ووصفية) ومع ذلك تلعب التقارير الجزئية دوراً هاماً في توفير جميع المعلومات اللازمة , كما تؤثر الطريقة التي يتم فيها الجمع بين التقارير الجزئية على المستوى الفعلي للربط بين المعلومات في التقرير المتكامل , كما يوجد ثلاث مداخل يمكن تحديدها في عملية تجميع أو تكامل للتقارير الجزئية لبناء التقرير المتكامل يطلق عليها التجميع بشكل ضعيف- التجميع بشكل قوى- التكامل بمنظور ضيق والمدخل الأخير فقط يسمح بالتكامل الفعلي للتقارير الجزئية منذ أن كانت العلاقات التشابكية بين المعلومات المختلفة محل اهتمام لتفسير عمليات خلق القيمة، والطريق لتحقيق التكامل في هذا المدخل يكون صعباً ومعقداً وذلك لأنه يتطلب إحداث تغييرات في كثير من النواحي التنظيمية من خلال تطبيق نظم معلومات جديدة وإنشاء هياكل تنظيمية جديدة وتطوير أساس ثقافي جديد، ولهذا السبب فإن التطبيق التدريجي للتقرير المتكامل يمكن أن يسهل هذا التغير التنظيمي وبالتالي هذه المداخل يمكن اعتبارها مراحل تدريجية للوصول إلى التقرير المتكامل.

القسم السابع : تداعيات إطار التقارير المتكاملة على عملية خلق القيمة

١/٧ إطار التقارير المتكاملة العالمية

The International Integrating Reporting <IR> Framework

في أغسطس ٢٠١٠ أعلن كل من مشروع الأمير للمحاسبة عن الاستدامة The Prince's Accounting for Sustainability Project (A4S) ومبادرات التقرير العالمي Global Reporting Initative (GRI) عن تكوين مجلس التقارير المتكاملة العالمية International Integrated Reporting Council (IIRC) وكانت مهمته إنشاء إطار للتقارير المتكاملة مقبول عالمياً ويضم كل من المعلومات المالية والاجتماعية والبيئية والحوكمة معاً وذلك في شكل واضح وموجز ومتناسق يمكن مقارنته من أجل مساعدة الأعمال التجارية لاتخاذ قرارات أكثر استدامة وتمكين المستثمرين وباقي أصحاب المصالح من فهم أداء التنظيم (IIRC, 2013a) وتهدف التقارير المتكاملة <IR> إلى (IIRC, 2013c):

١- تحسين جودة المعلومات المتاحة لمقدمي رأس المال المالي مما يؤدى إلى كفاءة وإنتاجية في تخصيص رأس المال.
٢- تشجيع وجود مدخل أكثر تماسك وكفاءة لتقارير الشركات التي تعتمد على أنواع مختلفة من المعلومات وترتبط بمجموعة متكاملة من العوامل التي تؤثر جوهرياً على مقدرة التنظيم على خلق قيمة بمرور الزمن.

٣- تعزيز المساءلة المحاسبية على أساس قاعدة عريضة من رأس المال (مالي – صناعي- فكرى – إنساني – اجتماعي – علاقات – طبيعي) وتشجيع فهم العلاقات المتشابكة بينهم.
٤- تدعيم الفكر المتكامل لاتخاذ قرارات وإجراءات تركز على خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

فالغرض الأساسي من الإطار هو خلق مبادئ استرشادية وعناصر تتحكم في محتوى التقارير المتكاملة وأيضا في تفسير المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها فالإطار يقوم بتحديد المعلومات التي تتضمن التقرير المتكامل لاستخدامها في تقييم قدرة التنظيم على خلق القيمة, كما أنها مكتوبة في المقام الأول للقطاع الخاص وللشركات التي تهدف للربح ويمكن تطبيقها أيضاً حسب الضرورة للقطاع العام أو للتنظيمات التي لا تهدف للربح, كما يقوم هذا الإطار على خلق القيمة ويشتمل حالات الاحتفاظ بالقيمة ويدخل المدى الزمني في الاعتبار حيث خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.والتقرير المتكامل يساعد مقدمي رأس المال المالي على فهم كيفية خلق قيمة بمرور الزمن لشموله على كل من المعلومات المالية وغير المالية ، كما يفيد جميع أصحاب المصالح الآخرين بمقدرة التنظيم على خلق قيمة على مدى الزمن وتشتمل العاملين, المستهلكين , الموردين, المجتمع المدني, شركاء, المشرعين,الجهات المنظمة ,وغيرهم.

أولا. المفاهيم الأساسية:

- **رأس المال** : يصف إطار التقارير المتكاملة مجموعات من رأس المال وهى: المالي- الصناعي – البشرى – الفكري – الاجتماعي والعلاقات- الطبيعي وأي تنظيم يستخدم هذه المجموعات كمعيار (مؤشر) عند إعداد التقارير المتكاملة ويجب أن يفصح عن سبب اعتباره لأي نوع من رأس المال ليس هاماً.
- **نموذج الأعمال:** النظام الذي تختاره التنظيمات لكل من المدخلات – أنشطة الأعمال – المخرجات – والنتائج التي تهدف لخلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- **خلق القيمة:** تتجسد القيمة في رأس المال الذي يستخدمه التنظيم وتتأثر به، وتقييم قدرة التنظيم على خلق قيمة قصيرة- متوسطة – طويلة الأجل ، ويعتمد على فهم التواصل والربط بين نموذج الأعمال ومجموعة متعددة من العوامل الداخلية والخارجية ، وهذه العوامل يتم الإفصاح عنها في التقرير المتكامل التي يتم إعدادها وفقا للإطار.

ثانياً: المبادئ الاسترشادية للإطار التي تدعم إعداد تقرير متكامل وكيفية تقديم المعلومات

-التركيز الاستراتيجي والتوجه للمستقبل:

وكيفية تنفيذ هذا المبدأ لا يقتصر فقط على عناصر المحتوى الإستراتيجية وتخصيص الموارد والتوقعات المستقبلية ولكنه أيضا يتكامل مع باقي عناصر المحتوى مثل الفرص والمخاطر ونموذج الأعمال وعلاقات بين الأداء في الماضي والمستقبل، والعوامل التي تؤثر على العلاقات والتوازن بين المصالح قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل،

وبالتالي فالتنفيذ الدقيق لهذا المبدأ يمكن التقارير المتكاملة من توضيح كيفية مساهمة وجود وجودة عناصر رأس المال (بكل أنواعها) في قدرة التنظيم على تحقيق أهدافه الإستراتيجية في المستقبل وبالتالي خلق القيمة ، وعلى الرغم من أن المعلومات ذات التوجه المستقبلي بطبيعتها غير مؤكدة وقد تكون أقل دقة من المعلومات التاريخية ولكن عدم التأكد لا يكون سبباً في حد ذاته لاستبعاد هذه المعلومات.

-توصيل المعلومات :

هذا المبدأ حاسم لضمان بناء التقارير المتكاملة ويركز على الصورة الواسعة لخلق قيمة فريدة من نوعها للتنظيم مما يدعم فهم مستخدمي التقارير المستهدفين للعوامل المختلفة التي تؤثر على مستقبل التنظيم ، ويساعد على تغيير مفاهيم قديمة عن قياس وإدارة المعلومات المصفح عنها وتوسيع التركيز على التقارير والتخلي عن التركيز التقليدي للمعلومات على النواحي المالية والتاريخية ، وأهمية ربط مبدأ توصيل المعلومات مع التفكير المتكامل ليكون التفكير المتكامل قيمة منفردة للتنظيم تساعد على خلق القيمة في أنشطة التنظيم , وهذا يساعد على التدفق الطبيعي للمعلومات في تقارير الإدارة وتحليلها واتخاذ القرارات. وبناء على ما سبق فإن التقرير المتكامل يكون قادراً على إيصال عملية خلق القيمة للتنظيم من خلال ربط عناصر المحتوى مع المفاهيم الأساسية في إطار التقارير المتكاملة <IR>

-الاستجابة لأصحاب المصالح:

يؤكد هذا المبدأ على الأهمية الحالية والعلاقات الإيجابية مع أصحاب المصالح الأساسين حيث أن القيمة لا يتم خلقها خلال التنظيم لوحدة ولكن يتم خلقها من خلال علاقات مع الآخرين، والمشاركة مع أصحاب المصالح يساعد التنظيم على فهم ما هو مهم لهم وأيضا كيفية فهم أصحاب المصالح للقيمة وتحديد الاتجاهات المستقبلية بما في ذلك الفرص والمخاطر وتطوير وتقييم الإستراتيجية وإدارة المخاطر وكذلك تنفيذ الأنشطة بما في ذلك الإستراتيجية.

-الأهمية النسبية (والإيجاز):

يجب أن يفصح التقرير المتكامل عن المعلومات حول المسائل التي تؤثر بشكل جوهري على قدرة التنظيم على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وفى تحديد ما إذا كانت المسائل هامة أم لا فإن الإدارة العليا والمسئولين عن الحوكمة يحتاجوا إلى النظر إلى كون الأمر يؤثر بشكل جوهري على البيئة الإستراتيجية للتنظيم ونموذج الأعمال وأي رأس مال يستخدمه التنظيم وهذا التأثير المدى الزمني له قصير أو متوسط أو طويل.وعند تحديد عمليات الأهمية النسبية نشير إلى الكيفية التي يتم تطبيقها على كل الأمور سواء إيجابية أو سلبية (الفرص والمخاطر – النتائج السلبية أو الإيجابية – التوقعات للمستقبل) وهناك ثلاث خطوات يتم استخدامها عند تحديد الأهمية النسبية لإعداد التقارير المتكاملة وهى:تحديد الأمور الهامة (تلك الأمور التي كان لها تأثير في الماضي ويكون لها تأثير في الحاضر ويمكن أن يكون لها تأثير في المستقبل) على قدرة التنظيم على خلق قيمة على مر الزمن.وتقييم أهمية تلك المسائل من حيث التأثير المحتمل على خلق قيمة.وتحديد الأولويات على أساس أهميتها من حيث تأثيرها المحتمل على خلق القيمة.أما الإيجاز فيراعي تجنب المعلومات الزائدة والتي ستكون مرتبطة بالمعلومات الإضافية التفصيلية التي يتم تقديمها بشكل منفصل.

-الموثوقية واكتمال المعلومات:
الموثوقية تعزز من آليات نظم التقارير الداخلية القوية واشتراك أصحاب المصالح المناسبين والتأكيد الخارجي المستقل ويستطيع كل من الإدارة العليا والقائمين على الحوكمة تحديد ما إذا كانت المعلومات يمكن الاعتماد عليها بشكل كاف ليتم تضمينها في التقارير المتكاملة ، أما بالنسبة لاكتمال المعلومات فإن التقرير المتكامل سوف يشتمل على جميع المعلومات الهامة سواء كانت إيجابية أو سلبية.
-التناسق وإمكانية المقارنة:
على الرغم من أن المعلومات المحددة في التقارير المتكاملة سوف تختلف من منظمة إلى الأخرى فإنها يجب أن تكون متناسقة مع مرور الزمن وبطريقة تمكن من المقارنة مع باقي التنظيمات لتحديد ما هو هام لقدرة التنظيم ذاته على خلق قيمة بمرور الزمن.

ثالثاً: عناصر المحتوى
١- **نظرة عامة للتنظيم والبيئة الخارجية:** يجب أن يوصف التقرير المتكامل ما يفعله التنظيم والظروف التي يعمل فيها، وهذا يشمل الثقافة, الأخلاق, القيم, هيكل التشغيل, الأسواق الأساسية,المنتجات,الأنشطة ,المشهد التنافسي ,وضع السوق , بيانات عن القوة العاملة ,الإيرادات والنطاق الجغرافي . والعوامل التي تؤثر على البيئة الخارجية التي سيتم تحليلها وتشتمل على العوامل القانونية , التجارية , الاجتماعية , البيئية والسياسية.
٢- **الحوكمة:** فإن التقارير المتكاملة سوف توفر نظرة عن كيفية تدعيم هيكل الحوكمة قدرة الشركة على خلق قيمة على المدى القصير – المتوسط – الطويل ,هيكل القيادة ,التوجه الاستراتيجي ومدخل لإدارة المخاطر , وكيف تؤثر كل من الثقافة والأخلاق والقيم على رأس المال وكيف يتم ربط الأجور والمكافآت بخلق القيمة.
٣- **الفرص والمخاطر:** ما هي المخاطر والفرص المحددة والتي تؤثر على قدرة التنظيم على خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل ، فالتقارير المتكاملة يجب أن تحدد مصادر المخاطر سواء الداخلية أو الخارجية وتقييم الفرص المحتملة والمخاطر التي سينتج عنها وتوضيح الخطوات التي يجرى اتخاذها للحد من هذه المخاطر مع الأخذ في الاعتبار مبدأ الأهمية النسبية وأية مخاطر حقيقية سواء على المدى القصير – المتوسط – الطويل والتي تغير بشكل جوهري للمقدرة الحالية على خلق قيمة.
٤- **الإستراتيجية وتخصيص الموارد:** التقارير المتكاملة يجب أن تصف أين سيذهب التنظيم وكيف سيعتزم الوصول وأيضا يجب أن يحدد المدى الزمني سواء القصير أو المتوسط أو الطويل للأهداف الإستراتيجية التي يجب أن يخطط لها أو هناك نية لتنفيذها وأيضا خطط تخصيص الموارد أو هناك نية لتنفيذها ، وكيف سيكون قياس الإنجازات والنتائج المستهدفة على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.
٥- **نموذج الأعمال :** يجب أن تصف التقارير المتكاملة خصائص المدخلات الأساسية وكيفية ارتباطها برأس المال بجميع أنواعه ويجب أن يصف أنشطة الأعمال الرئيسية و الميزة التنافسية ، والحاجة إلى الابتكار وكيفية تصميم نموذج الأعمال لإجراء التعديل وفقا للتغير المحتمل .وفى ظل شركات الأنشطة المتعددة فإن التقرير المتكامل يحتاج إلى التوازن في الإفصاح و تقليل التعقد وعدم حذف المعلومات الهامة، والتوفيق بين

التقارير الداخلية والتقارير الخارجية مع التركيز على المستوى الأعلى للمعلومات التي يتم التقرير عنها بشكل منتظم للقائمين عن الحوكمة.

٦- **الأداء :** التقرير المتكامل يجب أن يجيب عن تساؤل إلى أي مدى التنظيم يحقق أهدافه الإستراتيجية لفترة معينة , وما هي النتائج المتوقعة من حيث تأثيرها على رأس المال بجميع أنواعه، ومؤشرات الأداء المعتمدة على المعلومات سواء الكمية أو الوصفية , ، والعلاقات مع أصحاب المصالح الرئيسين يجب وضعها ويتم ربطها بالأداء سواء في الماضي والحالي والمتوقع في المستقبل ، وأيضا مؤشرات الأداء الرئيسية التي تجمع بين المقاييس المالية والمقاييس الأخرى مثل نسبة الانبعاث الحراري إلى المبيعات أو الإفصاح السردي والعلاقات السببية الأخرى مثل (النمو المتوقع للإيراد نتيجة لجهود رأس المال البشرى) أو يستخدم لإظهار الربط بين الأداء المالي والأداء فيما يتعلق برأس المال مثل الانبعاث الكربون واستخدام الماء، وأخيراً يجب أن نعلن عن الجهات المنظمة التي لها تأثير على الأداء مثل فرض قيود على الإيرادات عدم التزام المنظمة بالقوانين واللوائح التي لها تأثير كبير على عملياتها.

٧- **التوقعات المستقبلية:** يحتاج التقرير المتكامل أن يوضح التحديات وعدم التأكد الذي يواجه التنظيم، والآثار المحتملة لهذه التحديات على الأعمال التجارية ويجب الإفصاح عن نموذج الأعمال والأداء المستقبلي كما يجب أن يصف كيف يستعد التنظيم للتجاوب مع الصعوبات التي يواجها. ويوفر المؤشرات القائدة ومؤشرات الأداء الرئيسية أو الأهداف، والمعلومات الملائمة الواردة من مصادر خارجية معترف بها وتحليل الحساسية، وإجراء مقارنات بين النتائج الفعلية مع الأهداف المحددة من قبل وذلك لتقييم التوقعات الحالية والإفصاح عن التوقعات المستقبلية للتنظيم مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات القانونية أو التنظيمية التي يكون التنظيم خاضعاً لها.

٨- **أساس الإعداد والعرض:** يتم تحديد الأمور الهامة التي يجب أن يدرج في التقرير المتكامل وكيفية تحديدها كميا وكيفية تقييمها ,ويصف التقرير المتكامل لأساس الإعداد والعرض بما في ذلك:ملخص عمليات تحديد الأهمية النسبية للتنظيم,وصف لحدود التقرير وكيف يتم تحديده, ملخص للإطار العام والطرق المستخدمة لقياس أو تقييم الأمور الهامة.

٢/٧ تداعيات التقارير المتكاملة و خلق القيمة

والجدير بالذكر أن هدف التقارير المتكاملة الرئيسي هو خلق القيمة وتعظيمها عن طريق العمل مع جميع أصحاب المصالح الرئيسيين مثل العاملين – المستهلكين – الموردين – الشركاء – المجتمع المحلى - الجهات المنظمة – صانعي السياسات) , ومجلس التقارير المتكاملة العالمية (IIRC) لا يركز فقط على خلق القيمة في العوائد المالية التي يقدمها مقدمي رأس المال المالي إنما يركز على التأثيرات الإيجابية والسلبية لباقي أنواع رأس المال الأخرى (الصناعي – الفكري – البشرى – الطبيعي – الاجتماعي -العلاقات) التي تمثل مدخلات في نموذج الأعمال .ورأس المال بكل أنواعه الستة يمثل مخازن للقيمة وأيضا خلق القيمة للتنظيم ونتائجها لأصحاب المصالح سواء كانت بالزيادة أو بالنقص أو بالتحويل من رأس المال التي يسببها أنشطة التنظيم والمخرجات، ويتم إنشاء القيمة عبر

اختلاف الزمن واختلاف أصحاب المصالح واختلاف رأس المال، ومن غير المحتمل أن تنشأ القيمة من خلال تعظيم رأس مال واحد ونتجاهل أنواع رأس المال الأخرى (Busco, et al., 2013) ويوضح ذلك في الشكل التالي:

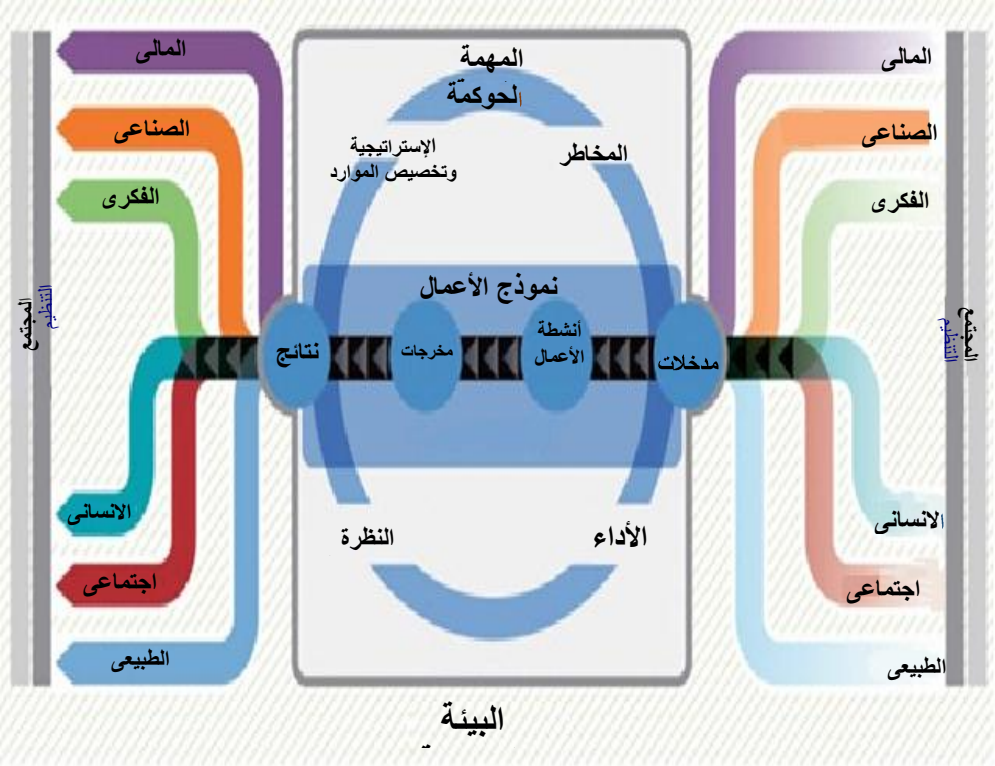

شكل رقم (٩): إطار التقارير المتكاملة وفقا IIRC

Source : (IIRC, 2013c)

ويمكن أن نوضح كيف أن مكونات هذا الشكل السابق تتوافق مع عناصر محتوى الإطار للتقارير المتكاملة كما يلي: (IIRC, 2013c)

- البيئة الخارجية تتضمن الظروف الاقتصادية والتغير التكنولوجي والقضايا الاجتماعية ويوضع السياق الذي تعمل من خلاله التنظيم، ورسالة ورؤية التنظيم تشتمل على التنظيم كله وتحديد الغرض منه في شكل واضح وموجز (نظرة عامة للتنظيم والبيئة الخارجية)
- القائمين على الحوكمة يكونوا مسئولين عن خلق الهيكل المناسب للرقابة والإشراف وذلك لدعم مقدرة التنظيم على خلق القيمة (الحوكمة).

- في جوهر التنظيم فإن نموذج الأعمال يعتمد على أنواع مختلفة من رأس المال ويعتبرها مدخلات ,ومن خلال أنشطة الأعمال تتحول إلى مخرجات (منتجات – خدمات – منتجات ثانوية أو بضائع) وأنشطة التنظيم ومخرجاته تؤدى إلى نتائج تؤثر على رأس المال وقدرة نموذج الأعمال على التكيف مع التغيرات (توافر وجودة والقدرة على شراء المدخلات) , وقد يؤثر على بقاء التنظيم على المدى الطويل.وتشتمل أنشطة الأعمال على التخطيط والتصميم والتصنيع للمنتجات و نشر مهارات ومعرفة متخصصة في تقديم الخدمة ، وتشجيع ثقافة الابتكار وغالبا ما يكون نشاط أساسي للأعمال من حيث توليد منتجات وخدمات جديدة يتوقع الطلب عليها من قبل العملاء , وتقديم وإدخال التكنولوجيا وإحلال المدخلات .وذلك للحد من التأثيرات السلبية سواء كانت بيئية أو اجتماعية وإيجاد البديل الذي يتم استخدامه من أصل المخرجات والنتائج تكون داخلية أو خارجية (إيجابية أو سلبية).
- التحليل والرقابة المستمرة للبيئة الخارجية في سياق مهمة ورؤية التنظيم تحدد المخاطر والفرص التي تكون ملائمة للتنظيم والإستراتيجية ونموذج الأعمال بها (المخاطر والفرص).
- تحدد إستراتيجية التنظيم كيف يمكن تخفيف أو إدارة المخاطر وذلك لتعظيم الفرص ويتم وضع الأهداف الإستراتيجية لتنفيذها من خلال تخصيص الموارد.
- يحتاج التنظيم إلى معلومات عن الأداء يشتمل على وضع نظم القياس والرقابة وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار (الأداء) وعمليات خلق القيمة ليست ثابتة أو ساكنة بل إنها تفحص بشكل منتظم بكل عناصرها وتفاعلها مع عناصر أخرى وتركز على رؤية التنظيم (التوقعات المستقبلية) مما يؤدى إلى المراجعة والتنقيح وذلك لتحسين هذه العناصر.

كما أن التفكير المتكامل والتقارير المتكاملة يعزز كل منهما الآخر مع قدرة التنظيم على الحفاظ على رؤية الصورة الكبيرة , ولترجمة التفكير المتكامل إلى التقارير المتكاملة فإنه ينبغي على التنظيم نقل المنظور الكلى للإستراتيجية والحوكمة والأداء والتوقعات المستقبلية وبالتالي يتم ربط التقارير المتكاملة بعناصر محتوى إطار التقرير المتكامل والمفاهيم الأساسية عبر جسر الزمن، ويمكن الربط بين المعلومات الكمية والوصفية على حد سواء وذلك يعطى المصداقية لهذه التقارير ويقر إطار التقارير المتكاملة بأهمية التواصل لجميع المعلومات غير المالية والتخلي عن استخدام القوائم المالية فقط وذلك لخلق القيمة (رأس مال صناعي – فكرى – البشرى – الاجتماعي والعلاقات – الطبيعي) (IIRC, 2013b)

١/٢/٧ رؤية الإدارة تجاه إطار التقارير المتكاملة

تضيف التقارير المتكاملة قيمة لمجلس الإدارة التي تتحقق من المشاركة مع أصحاب المصالح وتحسين في اتخاذ القرار. ولها دور هام في بناء الثقة في الأعمال التجارية بعد الأزمة العالمية المالية وحاجة مجلس الإدارة لاستعادة الثقة مع باقي أصحاب المصالح والتركيز في مساهمتهم نحو استقرار اقتصادي على المدى الطويل , والعديد من الشركات تستخدم التقارير المتكاملة على أنها وسيلة عملية توضح كيفية خلق القيمة على المدى الطويل وبالتالي الإسهام بشكل جيد ليس على نطاق الأعمال التجارية فقط ولكن بالنسبة

للمجتمع ككل.بالإضافة إلى أهمية وتفسير الإستراتيجية. ونموذج الأعمال يعتبر هاماً لتقديم معلومات أكثر وضوحاً واكتمالاً للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح.كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة للتأكد من التوافق الثقافي والتنظيمي وتحقيق منافع من كفاءة تطبيق التقارير ، وتعزيز الدور الحوكمى لمجلس الإدارة والشركة من المنظور الحديث ينظر لها إلى أبعد من تقديم خدمة للمساهمين فقط، وكلما زاد دور حوكمة مجلس الإدارة كلما ازداد استخدام التقارير المتكاملة كأداة لفهم وتوصيل خلق القيمة في سياق واسع. بالإضافة إلى تدعيم قرار أفضل من خلال التفكير المتكامل والتقارير المتكاملة، فالتفكير المتكامل يزداد الطلب عليه وذلك لتقديم خدمة خلق القيمة طويلة الأجل عن طريق بناء الأعمال التجارية وتواصل ما بين التنظيمات مما يكسر من الحواجز الداخلية ويعزز من اتخاذ القرار. (IIRC, 2014) وتختلف رؤية الإدارة تجاه الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة من حيث عناصر المحتوى وللمفاهيم الأساسية يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (٧):الفرق بين اعتبارات الإدارة و اعتبارات التقارير المتكاملة <IR>

اعتبارات الإدارة	اعتبارات التقارير المتكاملة <IR>
ما هي العوامل الأساسية التي تؤدى إلى قيمة للأعمال التجارية؟	**مفاهيم أساسية** **خلق القيمة**
كيف تؤثر أهداف التنظيم على المحتوى التشغيلي؟	**عناصر المحتوى** **رؤية التنظيم والبيئة الخارجية**
كيف يمكن للمحتوى التشغيلي أن يساعد أو يعوق الأمور في المستقبل؟	**عناصر المحتوى** **الفرص والمخاطر – التوقعات المستقبلية**
كيف تؤثر الموارد غير المستغلة وتوقعات أصحاب المصالح على الإستراتيجية والأنشطة الرئيسية؟	**مفاهيم أساسية** **أرصدة وتدفق رأس المال بأنواعه المختلفة** **عناصر المحتوى الإستراتيجية وتخصيص الموارد – نموذج الأعمال**
كيف تعكس أهداف التنظيم كل من السياسات الداخلية والنظم والعمليات؟	**عناصر المحتوى** **الحوكمة**
كيف يتم وضع الأداء في الماضي لمستقبل التنظيم؟	**عناصر المحتوى:** **الأداء – التوقعات المستقبلية**

Source : (IIRC, 2013b)

٢/٢/٧ مفهوم خلق القيمة لتنظيمات الأعمال

من مفاهيم أو مسببات خلق القيمة لتنظيمات الأعمال ما يلي: (E&Y and IIRC, 2013)

- **الابتكار وتغيرات في المحتوى الذي تعمل فيه التنظيمات:**تشمل على العولمة – ندرة الموارد –وأهمية الاستراتيجيات التي تحقق المزايا التنافسية للتنظيمات ، مثل هذه الاستراتيجيات تهدف إلى توليد وابتكار نتائج جديدة تميز التنظيم عن غيره في ظل بيئة

معقدة وتنافسية مما يجعل التنظيم مرن وقادر على التكيف في الظروف الجديدة، وتؤكد النظريات الحديثة في الاقتصاد أن القيمة يتم خلقها أو تعظيمها من خلال الابتكار مما يسمح للتنظيم إعادة تصور لمواردها من مزايا إستراتيجية وآلية جديدة لبناء قوة استدامية والإبداع في إعادة ترتيب الموارد وذلك لخلق قيمة جديدة.

- **مقاييس لخلق القيمة:** هناك طرق يسعى التنظيم إلى قياس ووصف خلق القيمة ومن أهمها: قيمة اقتصادية مضافة- مقاييس الأداء المتوازن – قيمة المشروع. إجمالي القيمة الاقتصادية المضافة- إجمالي القيمة وهناك مقاييس جديدة تعبر عن تقييم السوق والتسعير وأنها تعكس إجمالي التكاليف والمنافع للمخرجات والنتائج.
- **القيمة المالية ملائمة ولكنها غير كافية لخلق القيمة:** تظهر القيمة المالية بطرق مختلفة تشتمل على سعر السهم , الأرباح , الميزانية العمومية والنمو التنظيمي .وأنها قد تتغير بمرور الزمن وبالتالي فإن الشركة التي تخلق قيمة عن طريق استثمار رأس المال من المستثمرين ولذلك لتوليد تدفقات نقدية بمعدل عائد تفوق تكلفة رأس المال (المعدل الذي يطلبه المستثمرين مقابل استخدام رأس المال) وكلما زادت سرعة الشركة في نمو الإيرادات فإن القيمة التي يتم خلقها ستكون أكبر ,وباختصار فإن مزج النمو مع معدل العائد على الاستثمار يؤدى إلى خلق القيمة، والتحليل المالي يتحدى التركيز الضيق في خلق القيمة على القيمة المالية فقط ويؤكد أن خلق القيمة يتجاوز المنافع المرتبطة مباشرة مع القيمة المالية أو تراكم رأس المال وعلى الرغم من أنها ملائمة إلا أنها غير كافية لتعين خلق قيمة فقط من خلال عمليات التبادل في سوق رأس المال الذي يحدد الأسعار ويعبر عن القيمة بشكل كمي في صورة السلع والخدمات أو من خلال مفاهيم المحاسبة التي تعبر عن قوائم الربح والخسارة , الميزانية العمومية والنمو التنظيمي، بالإضافة إلى المفهوم الكمي للقيمة فإن القيمة يمكن أن تكون قيمة المنفعة وهو المفهوم الوصفي للقيمة، مثل القيمة في عيون المستهلكين أو المستخدمين من خلال منفعتهم في تلبية حاجاتهم الإنسانية وقيمة المنفعة يعبر عنها وتتحقق من خلال الاستهلاك أو المنفعة وذلك عن طريق المستهلك أو تقييم أصحاب المصالح لثرواتهم ولا تشتق من مصدر واحد بل ثلاثة وهى منفعة وظيفية (ما الذي يؤديه المنتج أو الخدمة) – منفعة اقتصادية (ما هي التكاليف) منفعة وجدانية (تأثير على شعور المستهلك) ، وباحثون آخرون يرون القيمة تعنى النمو الوصفي وهو يمثل الزيادة في نوعية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد وبدلاً من الزيادة في كمية السلع والخدمات في حين تقدم نفس الفرص أو أكبر للاستثمار المربح وتوظيف العمالة وأجور جيدة.

٣/٢/٧ إطار التقارير المتكاملة وإطار تقارير القيمة

أشار أحد الباحثين (Liong, 2014) أن هناك ثلاث طبقات لنموذج شفافية تقارير الشركة: الطبقة الأولى: مبادئ محاسبية متعارف عليها، الطبقة الثانية معايير قائمة على أساس مستوى الصناعة، الطبقة الثالثة معلومات على مستوى الشركة عن الإستراتيجية وخطط وممارسات إدارة المخاطر وسياسات المكافآت وحوكمة الشركات ومقاييس الأداء الخاصة بكل شركة .كما أن تقارير القيمة تكون في الطبقة الثانية والثالثة للإفصاح عن المقاييس المستخدمة داخلياً، وقامت هذه الدراسة بعقد مقارنة بين عناصر إطار تقارير القيمة (رؤية

السوق- الإستراتيجية – الأنشطة التي تخلق قيمة للأداء المالي والتي قد تتداخل مع إطار التقارير المتكاملة IIRC كما يوضحها الجدول التالي:-

جدول رقم (٨): مقارنة بين إطار التقارير المتكاملة وإطار تقارير القيمة

عناصر محتوى إطار التقارير المتكاملة	عناصر إطار تقارير القيمة
رؤية التنظيم والبيئة الخارجية	الخارجي: رؤية السوق (تقييم البيئة التنافسية والمنظمة واقتصاد كلى في المناطق الجغرافية التي تعمل فيها الأعمال التجارية)
	الداخلي : الإستراتيجية (تفسير كيف تقوم الشركة بخلق القيمة فيما يتعلق بـ (الأهداف – الغايات – التصميم التنظيمي – الحوكمى)
الحوكمة	
نموذج الأعمال	الداخلي : نظام القيمة (يشمل الأنشطة والعلاقات التي تعتمد عليها كيف تقوم
الشركة بخلق	قيمة: ابتكارات- علامات تجارية – مستهلكين – سلسلة
توريد –	الأفراد – سمعة الشركة)
	الداخلي : إدارة القيمة (ربط الإستراتيجية بالأداء مع التركيز على القطاعات
المخاطر والفرص	والمخاطر والأداء والمركز)
الإستراتيجية وتخصيص الموارد	
الأداء	
النظرة المستقبلية	
أساس الإعداد والعرض	

Source:(Liong, 2014)

وبالتالي هناك فرق بين تقارير القيمة والتقارير المتكاملة، فالتقارير المتكاملة تأخذ في الاعتبار بنموذج الأعمال والاستدامة، بينما تركز تقارير القيمة على تعزيز الإفصاح وتحسين الشفافية فيما يتعلق بالإدارة للحد من إدارة الأرباح. وتقارير القيمة تهدف إلى تحسين فهم أصحاب المصالح وبخاصة الخارجين لأهداف الإدارة الداخلية بينما يتوسع التقارير المتكاملة إلى منظور المدى الزمني الطويل وبالتالي نجد أن تقارير القيمة تغفل عن النظرة المستقبلية في إطارها على عكس التقارير المتكاملة الذي يعتبر واحد من أهم عناصرها في إطارها .

٤/٢/٧ المعلومات التي تساعد في تقدير خلق القيمة لمستخدمي التقارير المتكاملة:
(E&Y and IIRC, 2013)

(١) **الروابط :** القيم يتم خلقها أو تدميرها عن طريق التنظيم من خلال الروابط بين مجموعة واسعة من العوامل التي تشتمل على أنشطة الأعمال التجارية والنظام الواسع الذي يعملوا فيه يشتمل على حدود وتوقعات المجتمع ، المبادئ الاسترشادية للروابط في المعلومات عندما يتم تطبيقها لأغراض التقارير المتكاملة تشجع الاتصالات التي تعكس الطبيعة الحركية للأعمال التجارية ,الأداء ,والنظم الاقتصادية والمالية ,الاجتماعية والبيئية ، وبالتالي يجب على التنظيم أن يعكس هذا في الإفصاح عن خلق القيمة والتواصل بين الأجزاء المختلفة والعوامل التي لها منفعة في القيمة التي يخطط لها التنظيم.

(٢) **مسببات القيمة:** هي القدرات أو المتغيرات التي تؤدى إلى نتائج التي تؤدى إلى ميزة تنافسية ودرجة معينة من الرقابة وذلك لخلق قيمة وهذا يشتمل على: مسببات مالية مثل سياسة التسعير- كفاءة التشغيل – تكلفة رأس المال – حقوق الملكية للعلامة التجارية, مسببات غير مالية: علاقات المستهلك – توقعات المجتمع – اهتمام بيئي – الابتكار – حوكمة الشركات وقيم مثل النزاهة والثقة والعمل الجماعي الذي يدعم خلق القيمة، ومسببات القيمة لوحدها أو بتأثيرها المركب على قدرة التنظيم على خلق قيمة على مر الزمن أو لخطة زمنية، وهذا النوع المركب لمسببات القيمة الملائمة يعتبر فريد لكل تنظيم وعلى ذلك من المحتمل أن يكون ملائم للإفصاح عنه في التقارير المتكاملة.

(٣) **وصف نموذج الأعمال :**يتضمن المدخلات وأنشطة الأعمال والمخرجات والنتائج والروابط مع إستراتيجية. وهذا النوع من المعلومات يجب أن يتم التقرير عنه ليتمكن مستخدمي التقارير المتكاملة لتقييم كيف يساهم نموذج الأعمال في خلق القيمة، والعلاقات بين نموذج الأعمال واستراتيجية التنظيم تساعد في تفسير المحتوى والتركيز.

(٤) **الابتكار والنظرة المستقبلية**:وتتضمن المقاييس التي يتم استخدامها للتأكد من المرونة والكفاءة لنموذج الأعمال لخلق قيمة بمرور الزمن وهذا يشمل رؤية التنظيم للتأثير المالي المتوقع وغيرها على قيمة سياستها وقراراتها وابتكاراتها.

(٥) **الحوكمة:** تؤثر المعلومات عن هياكل حوكمة التنظيم على مستوى الثقة في قدرة التنظيم على النجاح لتنفيذ نموذج الأعمال وذلك بشفافية وبدقة لتوصيل الأداء.

(٦) **الأداء:** أهمية نوع المعلومات التي يجب أن نأخذها في الاعتبار لتوصيل الأداء في التقارير المتكاملة ولكنه غير كافي لتقدير خلق قيمة, فالأداء يساهم في فهم إلى أي مدى يمكن للشركة خلق قيمة في تحقيق الأداء المستهدف.

(٧) **اشتراك أصحاب المصالح :** يوجد ارتباط وثيق بين قدرة التنظيم على خلق قيمة مع سلسلة التوريد، والمجتمع والمستهلكين التي قد تشارك أو تتأثر بخلق القيمة أو تدمرها، وهناك علاقة تكاملية بين القدرة التنافسية للشركة والنجاح.وإلى أي مدى يمكن للأنشطة أن تمثل قيمة تعتمد في جزء منها على رد فعل المستهلكين وأصحاب المصالح الآخرين والتي تتأثر بأنشطة التنظيم (منافسين – جهات منظمة- مجتمعات) وتتمثل ردود الأفعال في زيادة المبيعات والمشاركة السوقية وتعزيز السمعة.

(٨) **تقديرات الإدارة تجاه الأنواع المختلفة لرأس المال بواسطة نموذج الأعمال وذلك لخلق قيمة أو تدميرها**: تعتمد أنشطة الأعمال على إضافة الأنواع المختلفة لرأس المال على المدى الطويل فإن من غير محتمل أن يتم خلق قيمة من مقدمي رأس المال المالي من خلال نوع واحد لرأس المال ويتم تجاهل باقي الأنواع الأخرى. وبالتالي فإن التنظيم يستخدم ويتأثر بالعلاقات التشابكية والتعويضية للأنواع المختلفة لرأس المال, وذلك هام لتقدير خلق القيمة أو تدميرها. وتقديرات الإدارة بالنسبة ما إذا تم خلق قيمة معينة ما إذا كانت المخرجات والنتائج من نموذج الأعمال التجارية على النحو المنشود وفقاً لاستراتيجية وأهداف التنظيم.

(٩) **نوع القيمة :**ما هي نوع القيمة التي ينوى التنظيم على خلقها (القيمة الاقتصادية وقيمة الاستدامة) كيف ولمن ولماذا بما في ذلك فكرة التنظيم عن القيمة والعمليات التي يتم استخدامها لخلق قيمة ما هي الإجراءات والأنشطة التي تنطوي على عملية خلق القيمة والتي تسعى التنظيم لخلقها ولماذا؟

(١٠) **السياق الخارجي الذي يعمل فيه التنظيم.** تشتمل على السياسة الخارجية والجهات المنظمة والسياق المجتمعي والبيئي الذي يعمل فيه التنظيم والفرص والمخاطر التي تواجهه, وكيفية استجابة التنظيم للسياق الخارجي أمر مهم لتقييم قدرة التنظيم على خلق قيمة، الجهات المنظمة يكون لها تأثير هام على التنظيم، والتنظيم قادرة على خلق القيمة والحد من التلوث والنفايات والاتجاه المتزايد لفرض متطلبات تقرير إلزامي على القضايا المجتمعية والبيئية والحوكمة ستؤثر على طريقة قياس وفهم وتواصل عن خلق القيمة.

٥/٢/٧ القيود العملية على خلق القيمة:

ينبغي تحديد المعلومات التي تساهم في خلق القيمة إلا أنه توجد بعض القيود العملية على خلق القيمة منها:- (E&Y and IIRC, 2013)

(١) **رسم حدود حول خلق القيمة يجب أن يرتبط بالتقارير المتكاملة** سواء ما إذا تم خلق القيمة أو تدميرها من قبل لتنظيم , فالبيئة والمجتمع قد تؤثر في النهاية على قدرة التنظيم على خلق القيمة وأهمية تقدير الارتباط بين نشاط الشركة والنتائج المترتبة عليها وما إذا كان خلق القيمة أو تقديمها عن طريق التنظيم ، وإلى أي مدى يستطيع التنظيم أن يقيم الارتباط بين نشاط الشركة والنتائج وخلق القيمة على مر الزمن ويجب الإفصاح عن الحدود حول العناصر والتفاعلات مع نموذج الأعمال جنباً إلى جنب مع أي افتراضات أو تقديرات هامة قامت بها الإدارة في الإفصاح عن خلق القيمة حتى يفهم مستخدم التقارير المتكاملة هذه الحدود.

(٢)الإطار الزمني الذي يؤخذ في الاعتبار آفاق خلق القيمة: تختلف طول الفترة الزمنية التي من خلالها النظر إلى آفاق خلق القيمة في المستقبل من منظمة لأخرى والإطار الزمني الذي يفوق خلق القيمة ينبغي أن نأخذه في الاعتبار لأنه واحد من أنسب وأكثر ملائمة في هذه الحالة(قد يكون قصير الأجل أو يكون طويل الأجل) وبعبارة أخرى فإن التركيز يجب أن يكون على المنظور الملائم والمدى الزمني لخلق قيمة استدامية.

(٣) خلق القيمة في حالة وجود أو عدم وجود المقاييس الكمية: المعلومات التي تدعم التواصل أو خلق القيمة يمكن نقلها على أساس كمي أو وصفي أو مزيج من الاثنين وبالنظر إلى المخاطر والمنافع المتوقعة من المنظمة وقدرتها على خلق القيمة ومقدمي رأس المال المالي وما إذا كان التنظيم يستخدم الموارد بكفاءة من خلال توقعات المجتمع ويتم خلق القيمة بالنسبة للتقارير المتكاملة يمكن أن يظهر في التغيرات على رأس المال حيث أن القيمة تساوى الفرق بين إجمالي القيمة

المخزنة في رأس المال في بداية فترة القياس أو التقرير وبين إجمالي القيمة المخزنة في رأس المال في نهاية فترة القياس أو التقرير. فالعديد من الاستخدامات والتأثيرات لرأس المال من الأفضل في بعض الحالات التقرير عنها في شكل سردي (وصفي) وليس من خلال مقاييس كمية حيث أنه ليس عملياً قياس التغيرات في رأس المال كمي فقط فالإفصاح الوصفي ربما يستخدم لتفسير التغيرات في رأس المال بشكل أفضل ,فإطار التقارير المتكاملة لن يفرض مقاييس يتم استخدامها وذلك لأغراض قياس القيمة لأن ذلك يدخل ضمن تنظيمات أخرى مثل مبادرات التقرير العالمي GRI، مجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة (SASB) ، مبادرات عالمية لرأس المال الفكري (WICI) ،الاتحاد الأوربي للمحللين الماليين (EFFA) يقوموا بإخبارنا عن الطريقة التي من خلالها يتم خلق القيمة أو تدميرها.

وبناء على ما سبق هذا الإطار لا يعطى إجابة كاملة عن فهم خلق القيمة ولكنه يعرض نظريات وأمثلة عن الواقع العملي تهدف إلى النهوض بالتفكير المتكامل عن خلق القيمة والتواصل داخل التنظيم، ولكنها قد تأخذ وقت لتطوير وتحسين العمليات واللغة والإطارات والأدوات و الجوانب الأخرى عن نشاط الشركة والحاجة لمداخل تمكن من يقوم بإعداد التقرير للتواصل مع مستخدمي التقرير لتقدير واتخاذ القرار.

القسم الثامن : الدراسة التطبيقية

١/٨ مجتمع الدراسة والعينة

تم استخدام عينة من ٣٤ شركة من الشركات المساهمة المصرية[١] تتكون من مجموعتين المجموعة الأولى عينة من ١٧شركة مسجلة داخل مؤشر المسئولية المصري (حصلت على ترتيب على الأقل ٣ سنوات متواصلة في المؤشر) كبديل للشركات التي تطبق التقارير المتكاملة والمجموعة الثانية عينة من ١٧ شركة لم تدخل أو تسجل داخل مؤشر المسئولية المصري وذلك في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ أي لمدة ٤ سنوات.كما تم استخدام محتوى الإفصاح في التقارير الجزئية (تقارير الحوكمة, التقارير المالية, تعليق الإدارة,التقارير الاجتماعية والتقارير البيئية) - والتي سبق توضيحها في القسم السادس من هذا البحث- كمتغير بديل لمحتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة٠ويشترط في شركات العينة أن يتوافر لها قوائم وتقارير مالية في خلال فترة الدراسة وتم استبعاد الشركات ذات الطبيعة الخاصة مثل البنوك وشركات التأمين وتم استبعاد الشركات التي لم يتوافر لها سعر سوقي مستقر للسهم في بورصة الأوراق المالية, وتم توزيع عينة الشركات على القطاعات المختلفة كما في الجدول التالي:

جدول رقم(٩): توزيع عينة الشركات على القطاعات المختلفة

	الخدمات المالية	الخدمات الصناعية	الاتصالات	التشييد والعقارات	الكيماويات	الصحة والاغذية	الاجمالي
داخل المؤشر	٤	٣	٢	٥	٢	١	١٧
خارج المؤشر	٢	٣	٢	٣	٣	٤	١٧
الإجمالي	٦	٦	٤	٨	٥	٥	٣٤
عدد الحالات	٢٤	٢٤	١٦	٢٨	٢٠	٢٠	١٣٢
%	%١٧.٦٤	%١٧.٦٤	%١١.٧٦	%٢٣.٥	%١٤.٧	%١٤.٧	%١٠٠

[١] لمزيد من التفصيل عن عينة الشركات المستخدمة ملحق رقم (١)

يتضح من الجدول السابق أن أكبر عدد للشركات في قطاع التشييد والعقارات حيث يتضمن ٨ شركات تصل إلى ٢٨ حالة بنسبة ٢٣.٥% يليه قطاع الخدمات الصناعية والخدمات المالية (باستثناء البنوك) حيث يشمل كل منهما على٦ شركات تصل إلى ٢٤ مشاهدة بنسبة ١٧.٦٤% ويليه قطاع الكيماويات والصحة والأغذية حيث يتضمن كل منهم ٥ شركات و٢٠ حالة لكل منهم , أما قطاع الاتصالات فيشمل أصغر عدد للشركات وذلك بعدد ٤ شركات تصل إلى ١٦مشاهدة بنسبة ١١.٧٦%

٢/٨ أسلوب جمع البيانات

تم الاستعانة بكافة القوائم والتقارير المالية وتقارير مجالس الإدارة وتقارير المسئولية الاجتماعية والتقارير البيئية من المواقع الالكترونية للشركات ومواقع أخرى متخصصة[٢]

٣/٨ فروض البحث

ومن الإطار النظري للبحث تم اشتقاق الفروض الإحصائية التالية:-

الفرض الأول: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمحتوى التقارير الجزئية للإفصاح بين الشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصري

الفرض الثاني: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء للشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصري

الفرض الثالث: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح للتقارير المتكاملة للشركات بين القطاعات المختلفة

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء للشركات داخل وخارج المؤشر المصري ومحتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وبين القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر داخلي لزيادة قيمة الشركة

الفرض السادس: توجد علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة وبين القيمة السوقية المضافة كمؤشر خارجي لزيادة قيمة الشركة

٤/٨ متغيرات الدراسة

- **محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة**

تم تحليل محتوى الإفصاح للتقارير الجزئية (التقارير المالية , تعليق الإدارة , تقارير الحوكمة, تقارير المسئولية الاجتماعية , التقارير البيئية) وذلك كمتغير بديل للتقارير المتكاملة , وتم اختبار مدى توافر ٢٠ بند (عنصر)من المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها في كل نوع من هذه التقارير الجزئية , وبالتالي يمكن تقييم محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة من خلال تحديد عدد البنود(النقاط) التي حققتها كل شركة بناء على المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير الجزئية[٣].

- **معدل العائد على الأصول** (صافي الربح قبل الضرائب /الأصول)
- **معدل العائد على حقوق الملكية** (صافي الربح قبل الضرائب /حقوق الملكية)
- **مؤشر المديونية** (إجمالي الديون /إجمالي الأصول)
- **مؤشر السيولة** (الأصول المتداولة/الالتزامات المتداولة)
- **حجم الشركة** (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول)

---

[٢] -موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg
- موقع معلومات مباشر www.mubasher.info
- موقع ارقام للشركات www.argaam.com

[٣] ملحق رقم (٢)

- **مقيدة في المؤشر** (الشركة داخل المؤشر يعبر عنها بواحد صحيح , الشركة خارج المؤشر يعبر عنها بصفر)
- **مضاعف الربحية** (السعر السوقي للسهم /نصيب السهم من الأرباح)
- **القيمة الاقتصادية المضافة** (صافي الدخل التشغيلي بعد الضريبة – (رأس المال المستثمر× المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال)
- **القيمة السوقية المضافة**[٤] (القيمة السوقية لحقوق الملكية- القيمة الدفترية لحقوق الملكية)

٥/٨ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف العلاقة بين متغيرات الدراسة ومعامل الارتباط بين متغيرات الدراسة وتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model لاختبار تأثير عدد من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع, وتم إيجاد معامل الارتباط R لتحديد مدى قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة كما تم إيجاد معامل التحديد R^2 لتحديد مدى مساهمة المتغير المستقل في تفسير التباين في المتغير التابع, بالإضافة إلى استخدام T-TEST لاختبار معنوية المتغيرات وF-TEST لاختبار معنوية النموذج, وذلك عند مستوى معنوية ٠.٥% . كما تم استخدام الاختبار الإحصائي Independent-samples T Test للفرق بين متوسطات متغيرات الدراسة, وتم الاعتماد على استخدام البرنامج SPSS (17.0) للتحليل الإحصائي.

- محتوى الإفصاح للتقارير المتكاملة و قطاعات الأعمال

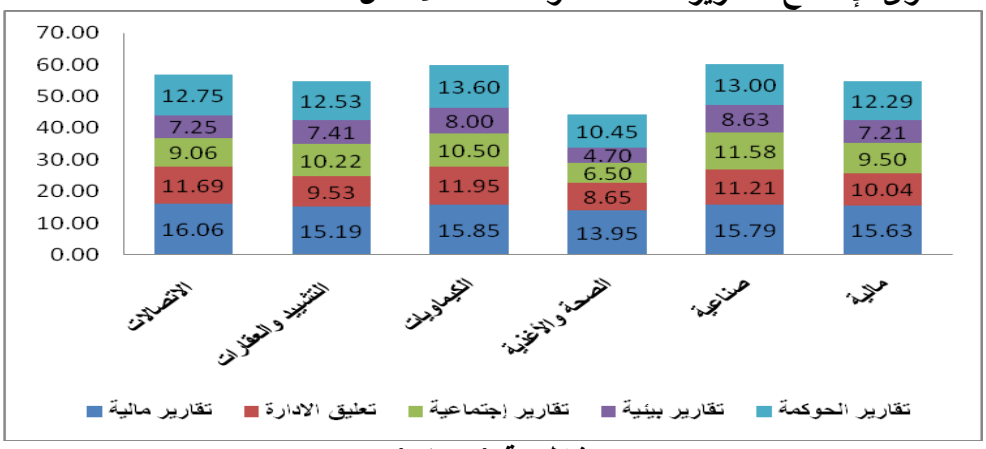

شكل رقم(١٠)

---

(٤) **لحساب القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة تم الاستعانة بالمراجع التالية:- (هدية الحشاش,ابراهيم عبيد, ٢٠٠٩), (Shil,2009; Hajiabbasi,et.al.2012**

- بالنسبة لتقارير الحوكمة وصل المتوسط لمحتوى الإفصاح إلى ١٣.٦٠ في قطاع الكيماويات , و ١٣.٠٠ لقطاع الخدمات الصناعية و١٠.٤٥ لقطاع الصحة والأغذية
- التقارير البيئية كانت في المتوسط ٨.٦٣ لقطاع الخدمات الصناعية , ٨.٠٠ لقطاع الكيماويات و ٤.٧٠ لقطاع الصحة والأغذية
- التقارير الاجتماعية وصلت النسبة ١١.٥٨ لقطاع الخدمات الصناعية ويليها قطاع الكيماويات ١٠.٥٠ ثم ١٠.٢٢ لقطاع التشييد والعقارات وأقلها٦.٥٠ في قطاع الصحة والأغذية
- تعليق الإدارة أعلى نسبة كانت ١١.٩٥ لقطاع الكيماويات ثم ١١.٦٩ لقطاع الاتصالات و٨.٦٥ لقطاع الصحة والأغذية
- تقارير مالية حصلت على نسب متقاربة بسبب أن معظمها افصاحات إلزامية للشركات كان المتوسط ١٦.٠٦ لقطاع الاتصالات واقلها ١٣.٩٥ لقطاع الصحة والأغذية

- محتوى الإفصاح للتقارير المتكاملة والشركات داخل وخارج المؤشر المصري

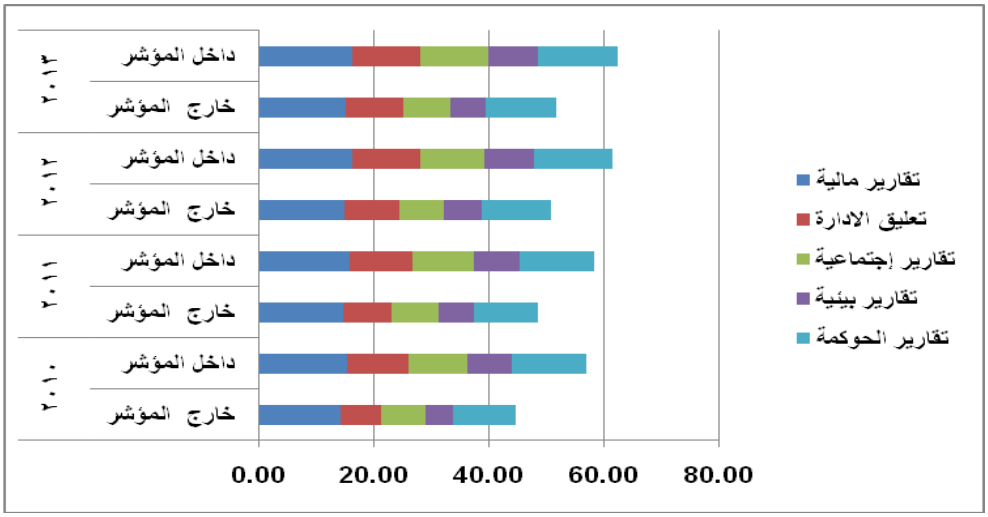

شكل رقم(١١)

الرسم البياني السابق يوضح علاقة محتوى الإفصاح للشركات محل العينة في التقارير المالية وتعليقات الإدارة والتقارير الاجتماعية والبيئية وتقارير الحوكمة في خلال سنوات الدراسة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ وذلك لعينة الشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصري ويظهر الرسم البياني التزام الشركات داخل مؤشر المسئولية المصري بالإفصاح في هذه التقارير بنسبة اكبر من الشركات خارج المؤشر المصري٠

الفرض الأول: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمحتوى التقارير الجزئية للإفصاح بين الشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصري

جدول رقم(١٠)

المتغيرات	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
تقارير مالية	0.914	0.341	4.657	134	0.000
تعليق الإدارة	0.000	0.993	3.443	134	0.001
تقارير اجتماعية	2.418	0.122	5.023	134	0.000
تقارير بيئية	7.752	0.006	4.438	134	0.000
تقارير الحوكمة	3.073	0.082	4.607	134	0.000
الإفصاح المتكامل	1.911	0.169	4.753	134	0.000

تم استخدام اختبار Independent-samples T Test للفرق بين متوسطات محتوي الإفصاح للتقارير الجزئية والإفصاح المتكامل للشركات داخل وخارج المؤشر المصري . وتشير النتائج الإحصائية إلى قبول هذا الفرض كل فروق المتوسطات بين محتوي الإفصاح في التقارير الجزئية والإفصاح المتكامل للشركات داخل وخارج المؤشر المصري تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥ ووجود فروق معنوية بين هذه المتغيرات٠

الفرض الثاني: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء للشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصري

تم استخدام اختبار Independent-samples T Test للفرق بين متوسطات مؤشرات الأداء وكانت نتيجة الاختبار الإحصائي تظهر في الجدول رقم: (١١)

المتغيرات	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
معدل العائد على الأصول	9.686	0.002	-2.471	134	0.015
معدل العائد على حقوق الملكية	20.945	0.000	-3.201	134	0.002
مؤشر السيولة	0.141	0.708	-0.354	134	0.724
مؤشر المديونية	0.060	0.807	0.629	134	0.530
مضاعف الربحية	1.144	0.287	-1.330	134	0.186
حجم الشركة	0.227	0.634	2.904	134	0.004

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن بعض فروق المتوسطات بين مؤشرات الأداء المستخدمة لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء بين الشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية ولكن وجدت بعض المتغيرات لها فروق معنوية أقل من ٠.٠٥هي نسبة العائد على الأصول , معدل العائد على حقوق الملكية وحجم الشركة وذلك يعني قبول هذا الفرض.

الفرض الثالث: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح للتقارير المتكاملة للشركات بين القطاعات المختلفة

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار Independent-samples T Test للفرق بين متوسطات محتوي الإفصاح للتقارير المتكاملة للشركات في القطاعات المختلفة محل الدراسة (الاتصالات , التشييد والعقارات, الكيماويات,الصحة والأغذية ,الخدمات الصناعية والخدمات المالية وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض موضحة في الجدول التالي:

جدول (١٢)

المتغيرات		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
محتوى الإفصاح	بين المجموعات	0.326	5	0.065	5.184	0.000
	داخل المجموعات	1.635	130	0.013		

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية لمحتوى الإفصاح للشركات بين القطاعات المختلفة بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥مما يؤيد قبول صحة هذا الفرض

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء للشركات داخل وخارج المؤشر المصري ومحتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة

ولاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model لدراسة وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الأداء (العائد على الأصول ,العائد على حقوق الملكية, مؤشر المديونية, حجم الشركة , مؤشر السيولة , مقيدة في المؤشر ومضاعف الربحية) كمتغيرات مستقلة وبين المتغير التابع محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

المتغيرات	R	R Square	F	B	t-test	Sig.
Constant)	0.532	0.283	7.200 (0.000)		9.453	0.000
العائد على الأصول				-0.063	-0.527	0.599
العائد على حقوق الملكية				0.299	2.412	0.017
المديونية				0.085	0.969	0.334
حجم الشركة				0.180	2.181	0.031
السيولة				0.128	1.521	0.131
مقيدة في المؤشر				0.387	4.794	0.000
مضاعف الربحية				-0.104	-1.300	0.196

تشير النتائج في الجدول السابق أن معامل الارتباط ٠.٥٣٢ معامل التحديد ٠.٢٨٣ يظهر أن مؤشرات الأداء تفسر ٢٨.٣% من التغيرات في محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة, وذلك مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ مما يدل على وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الأداء للشركات داخل وخارج المؤشر المصري و محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وبين القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر داخلي لزيادة قيمة الشركة

ولاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model وذلك على مرحلتين : المرحلة الأولى تم إدخال مؤشرات الأداء (العائد على الأصول ,العائد على حقوق الملكية, مؤشر المديونية, حجم الشركة , مؤشر السيولة , مقيدة في المؤشر ومضاعف الربحية) كمتغيرات مستقلة و المتغير التابع القيمة الاقتصادية المضافة للشركة , والمرحلة الثانية تم إدخال مؤشرات الأداء السابقة ومتغير محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة كمتغيرات مستقلة و المتغير التابع القيمة الاقتصادية المضافة للشركة.وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

النموذج	المتغيرات	R	R Square	F	B	t-test	Sig.
الأول	(Constant)	0.528	0.279	7.078 (0.000)		3.942	0.000
	العائد على الأصول				0.055	0.461	0.646
	العائد على حقوق الملكية				0.057	0.459	0.647
	السيولة				-0.064	-0.759	0.449
	المديونية				0.177	2.005	0.047
	حجم الشركة				-0.493	-5.965	0.000
	مضاعف الربحية				-0.079	-0.979	0.329
	مقيدة في المؤشر				-0.076	-0.942	0.348
الثاني	(Constant)	0.532	0.283	6.267 (0.000)		3.560	0.001
	العائد على الأصول				0.051	0.421	0.675
	العائد على حقوق الملكية				0.079	0.624	0.534
	السيولة				-0.054	-0.640	0.523
	المديونية				0.184	2.067	0.041
	حجم الشركة				-0.479	-5.692	0.000
	مضاعف الربحية				-0.086	-1.068	0.288
	مقيدة في المؤشر				-0.047	-0.538	0.591
	نسبة الإفصاح				0.074	0.840	0.403

تشير النتائج في الجدول السابق أن النموذج الأول للانحدار كان معامل الارتباط ٠.٥٢٨ معامل التحديد ٠.٢٧٩ يظهر أن مؤشرات الأداء تفسر ٢٧.٩% من التغيرات في القيمة الاقتصادية المضافة للشركة , وذلك مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ , كما تشير النتائج في النموذج الثاني للانحدار أن معامل الارتباط ٠.٥٣٢ , معامل التحديد ٠.٢٨٣ يظهر أن مؤشرات الأداء تفسر ٢٨.٣% من التغيرات في القيمة الاقتصادية المضافة للشركة, وذلك مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ كما جاءت نتيجة اختبار F بمعنوية النموذج الأول والثاني , ونتيجة لزيادة معامل الارتباط ومعامل التحديد في النموذج أو المرحلة الثانية عند إضافة المتغير المستقل محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة مما يؤيد قبول هذا الفرض بوجد علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وبين القيمة الاقتصادية المضافة للشركة٠

الفرض السادس: توجد علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة وبين القيمة السوقية المضافة كمؤشر خارجي لزيادة قيمة الشركة

ولاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model وذلك على مرحلتين : المرحلة الأولى تم إدخال مؤشرات الأداء (العائد على الأصول ,العائد على حقوق الملكية, مؤشر المديونية, حجم الشركة , مؤشر السيولة , مقيدة في المؤشر ومضاعف الربحية) كمتغيرات مستقلة و المتغير التابع القيمة السوقية المضافة للشركة , والمرحلة الثانية تم إدخال مؤشرات الأداء السابقة ومتغير محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة كمتغيرات مستقلة و المتغير التابع القيمة السوقية المضافة للشركة.وكانت النتائج الإحصائية لهذا الفرض كالتالي:

جدول رقم(١٥)

النموذج	المتغيرات	R	R Square	F	B	t-test	Sig.
الأول	(Constant)	0.482	0.233	5.548 (0.000)		3.267	0.001
	العائد على الأصول				0.001	0.004	0.997
	العائد على حقوق الملكية				0.075	0.588	0.557
	السيولة				-0.053	-0.606	0.545
	المديونية				0.202	2.221	0.028
	حجم الشركة				-0.463	-5.428	0.000
	مضاعف الربحية				-0.019	-0.226	0.821
	مقيدة في المؤشر				-0.010	-0.116	0.908
الثاني	(Constant)	0.907	0.823	64.912 (0.000)		-0.399	0.690
	العائد على حقوق الملكية				-0.049	-0.816	0.416
	السيولة				0.021	0.336	0.737
	المديونية				0.004	0.098	0.922
	حجم الشركة				0.041	0.919	0.360
	مضاعف الربحية				-0.018	-0.382	0.703
	مقيدة في المؤشر				0.053	1.312	0.192
	نسبة الإفصاح				0.056	1.278	0.204
	القيمة الاقتصادية المضافة				0.008	0.179	0.858

تشير النتائج في الجدول السابق أن النموذج الأول للانحدار كان معامل الارتباط ٠.٤٨٢ معامل التحديد ٠.٢٣٣ يظهر أن مؤشرات الأداء تفسر ٢٣.٣% من التغيرات في القيمة السوقية المضافة للشركة , وذلك بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ , كما تشير النتائج في النموذج الثاني للانحدار أن معامل الارتباط ٠.٩٠٧ , معامل التحديد ٠.٨٢٣ يظهر أن مؤشرات الأداء تفسر ٨٢.٣% من التغيرات في القيمة السوقية المضافة للشركة, وذلك مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ كما جاءت نتيجة اختبار F بمعنوية النموذج الأول والثاني , ونتيجة لزيادة معامل الارتباط ومعامل التحديد في النموذج أو المرحلة الثانية عند إضافة المتغيرات المستقلة محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة مما يؤيد قبول هذا الفرض بوجد علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة وبين القيمة السوقية المضافة كمؤشر خارجي لزيادة قيمة الشركة.

القسم التاسع: خلاصة ونتائج البحث والتوصيات والبحوث المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة وتم استخلاص نتائج الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية كما يلي:-

١/٩ خلاصة ونتائج البحث

تناول الإطار النظري للدراسة الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة الذي تضمن الاختلاف بين التقارير المالية والاستدامة والتقارير المتكاملة, مراحل تطور التقارير المتكاملة, المنافع والتحديات التي تواجه التقارير المتكاملة, دور الهيئات والتنظيمات المهنية في التقارير المتكاملة, المرحلة الانتقالية لتطبيق التقارير المتكاملة, استخدام مؤشر ESG (البيئي والاجتماعي والحوكمى) و مبادئ (G4) كمرحلة انتقالية للتقارير المتكاملة, تكامل مؤشرات ESG مع مؤشرات الأداء.كما تناول مداخل توصيل المعلومات في التقارير المتكاملة التي تشتمل على المحتوى الإعلامي للتقارير الجزئية, مداخل بناء التقارير المتكاملة, كما تناول تداعيات إطار التقارير المتكاملة على عملية خلق القيمة. وتم اختبار ستة فروض أساسية الفرض الأول عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمحتوى التقارير الجزئية للإفصاح بين الشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصري, الفرض الثاني عن وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء للشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصري, والفرض الثالث عن وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين محتوى الإفصاح للتقارير المتكاملة للشركات بين القطاعات المختلفة ,الفرض الرابع يختبر وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء للشركات داخل وخارج المؤشر المصري ومحتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة, الفرض الخامس عن علاقة الارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وبين القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر داخلي لزيادة قيمة الشركة والفرض السادس يختبر وجود علاقة ارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة وبين القيمة السوقية المضافة كمؤشر خارجي لزيادة قيمة الشركة

وقد خلصت الدراسة النظرية بأن التقارير المالية تواجه تحديات تسببت في انخفاض الاعتمادية والمقدرة على تقديم صورة صادقة وعادلة و لا توفر ما يكفى من المعلومات غير المالية تقييم أداء الشركة ومسببات القيمة لا تقوم بالتنبؤ بالأداء طويل الأجل, التقرير المتكامل <IR> تقرير مختصر وموجز عن إستراتيجية التنظيم والحوكمة والأداء والتطلعات المستقبلية , وهذا في سياق البيئة الخارجية مما يؤدى إلى خلق قيمة على المدى الطويل والمتوسط والقصير، وهدف التقارير المتكاملة هو المستثمر ومن يقدم رأس المال المالي وهذا مختلف عن تقارير الاستدامة فهو ليس قائما على أصحاب المصالح جميعاً.كما تساهم التقارير المتكاملة في تلبية احتياجات أصحاب المصالح المتعددين من خلال معلومات شاملة عن الإستراتيجية والمخاطر وفرص أداء الأعمال للمساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة , وذلك عن طريق الربط بين المعلومات بجميع أنواعها بيئية واجتماعية والحوكمة والمالية وبين إستراتيجية الشركة مما يقدم صورة حقيقية للمستثمرين عن أداء الشركة ويساعدهم في معرفة كفاءة العمليات بالشركة وتقييم المخاطر الهامة. وينظر إلى التقارير المتكاملة على أنها تطور لتقارير الاستدامة، ويوفر مبادئ G4 إرشادات تساعد معدي التقارير المالية في المستقبل في بناء جسر للتقارب بين التقارير القائمة على إرشادات GRI مع إطار التقارير المتكاملة (IIRC) في المستقبل فمبادئ G4 وتمهيد الطريق للتقارير المتكاملة.

كما أوضحت الدراسة النظرية أن إطار (IIRC) أضاف مبدأ أساسي هو توصيل المعلومات الذي يشير إلى أهمية الربط بين بعد المحتوى(الربط بين المحتوى الاقتصادي والبيئي والإجتماعى للتنظيم والمخاطر والفرص ونموذج الأعمال وتخصيص الموارد) والبعد الزمني(الربط بين الأداء الماضي للتنظيم وبين الإستراتيجية الحالية والتوقعات المستقبلية). كما أن دمج مؤشرات (ESG) في التقارير المتكاملة يمكن أن تقدم معلومات ملائمة عندما تدمج مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمى والاقتصادي ,والتي ينبغي أن تشتمل على قيمة الاستدامة والقيمة الاقتصادية، ومؤشرات الأداء الاقتصادي بالنسبة لمؤشرات (ESG) على مستوى الشركة من شأنها تعزيز عملية اتخاذ القرار للمستثمرين وتتمثل هذه المؤشرات في العائد على حقوق المساهمين ، العائد على الأصول ، وهناك معيار جديد استنادا إلى مفهوم القيمة وهو القيمة الاقتصادية المضافة.وتؤثر الطريقة التي يتم بها تجميع التقارير الجزئية أثناء عمليات بناء التقرير المتكامل على مداخل بناء التقارير المتكاملة فكل تقرير جزئي (القوائم المالية , تعليق الإدارة , تقارير اجتماعية وبيئية , تقرير الحوكمة وتقرير رأس المال الفكري) يتكامل مع مكونات توصيل المعلومات (عناصر المحتوى – التوقيت – نوع رأس المال – معلومات مالية أو غير مالية- معلومات كمية ووصفية)

بالإضافة لما سبق تمثل التقارير الجزئية مصدر المعلومات لإعداد التقارير المتكاملة من خلال الأنواع المختلفة للمعلومات التي يقدمها كل تقرير جزئي في ظل مبادئ إطار التقرير المتكامل<IR> والتي تمثل الاستجابة لأصحاب المصالح والاكتمال من خلال معلومات عن جودة علاقات التنظيم مع أصحاب المصالح الرئيسين وكيف وإلى أي مدى يفهم التنظيم

والتوقعات وكل تقرير يلبى حاجات لمعلومات محددة التي تشتق من فئات مختلفة لأصحاب المصالح.وأن يعبروا بشكل كامل عن المنطق التكامل نظراً لوجود نقص في التواصل بين التقارير وبين المعلومات التي يقدمونها، والتواصل يرتبط بمبدأين آخرين من إطار التقرير المتكامل <IR> وهما: الأهمية النسبية- الإيجاز وذلك فيما يتعلق بمقدرة التنظيم على خلق قيمة على المدى القصير – المتوسط ٠فالتقارير الجزئية لها دوراً هاماً في توفير جميع المعلومات اللازمة , كما تؤثر الطريقة التي يتم فيها الجمع بين التقارير الجزئية على المستوى الفعلي للربط بين المعلومات في التقرير المتكامل.كما يوجد ثلاث مداخل يمكن تحديدها في عملية تجميع أو تكامل للتقارير الجزئية لبناء التقرير المتكامل يطلق عليها التجميع بشكل ضعيف- التجميع بشكل قوى- التكامل بمنظور ضيق والمدخل الأخير فقط يسمح بالتكامل الفعلي للتقارير الجزئية.

إن إنشاء إطار للتقارير المتكاملة مقبول عالمياً ويضم كل من المعلومات المالية والاجتماعية والبيئية والحوكمة معاً وذلك في شكل واضح وموجز ومتناسق يمكن مقارنته من أجل مساعدة الأعمال التجارية لاتخاذ قرارات أكثر استدامة وتمكين المستثمرين وباقي أصحاب المصالح من فهم أداء التنظيم. وترتبط التقارير المتكاملة بمجموعة شاملة من العوامل التي تؤثر جوهرياً على مقدرة التنظيم على خلق قيمة بمرور الزمن,تعزيز المساءلة المحاسبية على أساس قاعدة عريضة من رأس المال (مالي – صناعي- فكرى – إنساني – اجتماعي – علاقات – طبيعي) وتشجيع فهم العلاقات المتشابكة بينهم وتدعيم الفكر المتكامل لاتخاذ قرارات وإجراءات تساعد في تقييم قدرة التنظيم على خلق القيمة,كما يقوم هذا الإطار على خلق القيمة ويشتمل حالات الاحتفاظ بالقيمة ويدخل المدى الزمني في الاعتبار حيث خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.كما أن التفكير المتكامل والتقارير المتكاملة يعزز كل منهما الآخر مع قدرة التنظيم على الحفاظ على رؤية الصورة الكبيرة ولترجمة التفكير المتكامل إلى التقارير المتكاملة فإنه ينبغي على التنظيم نقل المنظور الكلى للإستراتيجية والحوكمة والأداء والتوقعات المستقبلية. كما أن هناك فرق بين تقارير القيمة والتقارير المتكاملة، فالتقارير المتكاملة تأخذ في الاعتبار بنموذج الأعمال والاستدامة، بينما يركز تقارير القيمة على تعزيز الإفصاح وتحسين الشفافية فيما يتعلق بالإدارة للحد من إدارة الأرباح، تقارير القيمة تهدف إلى تحسين فهم أصحاب المصالح وبخاصة الخارجين لأهداف الإدارة الداخلية بينما يتوسع التقارير المتكاملة من منظور للمدى الزمني الطويل. ويوجد العديد من مصادر المعلومات التي تسهل من تقدير خلق القيمة لمستخدمي التقارير المتكاملة مع أهمية الروابط والتواصل بين الأجزاء المختلفة والعوامل التي لها منفعة في القيمة التي يرغب التنظيم أن يخلق أو يخطط لخلق قيمة التي لها مخاطر.فمسببات القيمة: مسببات مالية مثل سياسة التسعير- كفاءة التشغيل – تكلفة رأس المال – حقوق الملكية للعلامة التجارية ومسببات غير مالية: علاقات المستهلك – توقعات المجتمع – اهتمام بيئي – الابتكار – حوكمة الشركات وقيم مثل النزاهة والثقة والعمل الجماعي الابتكار والنظرة المستقبلية الذي يدعم خلق القيمة. فإطار التقارير المتكاملة لا يعطى إجابة كاملة عن فهم أو تواصل خلق القيمة ولكنه يعرض نظريات وأمثلة عن الواقع العملي وتعريف وإرشاد يهدف إلى النهوض بالتفكير عن خلق القيمة والاتصال عن طريق التنظيم، ولكنها تأخذ وقت

لتطوير وتحسين العمليات واللغة والإطارات والأدوات عن الجوانب الأخرى عن نشاط الشركة ومداخل جديدة تظهر حتى لتمكن من يقوم بإعداد التقرير للتواصل مع مستخدمي التقرير لتقدير واتخاذ القرار للعمل على معلومات حول الطريقة التي يخلق بها التنظيم قيمة.

وخلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود فروق معنوية بين محتوى التقارير الجزئية (للشركات داخل وخارج المؤشر المصري بمعنوية ذات دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥ مما يؤيد قبول الفرض الأول وهذا يتفق مع الدراسة النظرية . كما تشير نتائج اختبار الفرض الثاني إلى أن بعض فروق المتوسطات بين مؤشرات الأداء المستخدمة لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الأداء بين الشركات داخل وخارج مؤشر المسئولية المصري ولكن وجدت بعض المتغيرات لها فروق معنوية أقل من ٠.٠٥ هي نسبة العائد على الأصول , معدل العائد على حقوق الملكية مؤشر حجم الشركة وذلك يعني قبول هذا الفرض وهذا يتفق مع الدراسة النظرية. كما تشير نتائج الفرض الثالث إلى وجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية لمحتوى الإفصاح للشركات بين القطاعات المختلفة (بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥مما يؤيد قبول صحة هذا الفرض وهذا يتفق مع الدراسة النظرية.

وتشير نتائج في الفرض الرابع أن معامل الارتباط ٠.٥٣٢ معامل التحديد ٠.٢٨٣ يظهر أن مؤشرات الأداء تفسر ٢٨.٣% من التغيرات في محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة, وذلك مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ مما يدل على وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الأداء للشركات داخل وخارج المؤشر المصري و محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وهذا يتفق مع الدراسة النظرية. كما تشير النتائج الفرض الخامس عن علاقة الارتباط بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وبين القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر داخلي لزيادة قيمة الشركة أن النموذج الأول للانحدار كان معامل الارتباط ٠.٥٢٨ معامل التحديد ٠.٢٧٩ وذلك يظهر أن مؤشرات الأداء تفسر ٢٧.٩% من التغيرات في القيمة الاقتصادية المضافة للشركة , وذلك مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ , كما تشير النتائج في النموذج الثاني للانحدار أن معامل الارتباط ٠.٥٣٢, معامل التحديد ٠.٢٨٣ يظهر أن مؤشرات الأداء تفسر ٢٨.٣% من التغيرات في القيمة الاقتصادية المضافة للشركة, وذلك مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ , ونتيجة لزيادة معامل الارتباط ومعامل التحديد في النموذج أو المرحلة الثانية عند إضافة المتغير المستقل محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة مما يؤيد قبول هذا الفرض وهذا يتفق مع الدراسة النظرية.

كما تشير النتائج اختبار الفرض السادس أن النموذج الأول للانحدار كان معامل الارتباط ٠.٤٨٢ معامل التحديد ٠.٢٣٣ يظهر أن مؤشرات الأداء تفسر ٢٣.٣% من التغيرات في القيمة السوقية المضافة للشركة , وذلك بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ , كما تشير النتائج في النموذج الثاني للانحدار أن معامل الارتباط ٠.٩٠٧ , معامل التحديد ٠.٨٢٣ يظهر أن مؤشرات الأداء تفسر ٨٢.٣% من التغيرات في القيمة السوقية المضافة للشركة, وذلك بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ , ونتيجة لزيادة معامل الارتباط ومعامل التحديد في النموذج أو المرحلة الثانية عند إضافة المتغيرات المستقلة محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة مما يؤيد قبول هذا الفرض بوجد علاقة ارتباط بين

محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة وبين القيمة السوقية المضافة كمؤشر خارجي لزيادة قيمة الشركة وهذا يتفق مع الدراسة النظرية.

٢/٩ التوصيات والبحوث المقترحة

- إلزام الشركات المصرية عن طريق الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد التقارير المتكاملة والإفصاح عنه من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة على شبكة الانترنت.
- ضرورة توافر قواعد للبيانات كاملة للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية عن كل التقارير الجزئية التي تصدرها هذه الشركات حتى تمكن أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات وتسهل على الباحثين الحصول عليها.
- **الاتجاهات المستقبلية في بحوث التقارير المتكاملة يمكن أن تشمل الأسئلة البحثية للمحاور التالية**

(١) ملاءمة المعلومات و التقارير المتكاملة

الهدف الأساسي للتقارير المتكاملة هو توصيل المعلومات عن إستراتيجية التنظيم والحوكمة والأداء والتطلعات المستقبلية ومع ذلك فإننا لا نعرف إلى أي مدى يمكن للمستخدمين المرتقبين للتقارير المتكاملة أن يؤخذوا في الاعتبار مثل هذه المعلومات الملائمة :فهل التقارير المتكاملة تؤثر على قرارات أصحاب المصالح؟ وهل يؤثر شكل التقرير على قرارات أصحاب المصالح؟,هل يؤثر محتوى التقرير على قرارات أصحاب المصالح وما هو نوع رأس المال الذي يخلق قيمة أكثر لأصحاب المصالح؟

(٢) التقارير المتكاملة وسوق رأس المال

القوة الدافعة وراء التقارير المتكاملة هي عدم كفاية المعلومات المالية التي تخبر سوق رأس المال عن القيمة الحقيقية لخلق القيمة وبالتالي فإن الأبحاث عن أي مدى يمكن للتقارير المتكاملة أن تؤثر على رأس المال وهل التقارير المتكاملة تؤثر على تكلفة رأس المال؟, هل التقارير المتكاملة تؤثر على دقة وتنبؤات المحللين الماليين ؟ وهل التقارير المتكاملة تؤدى إلى النجاح في جذب المستثمرين على المدى الطويل؟

(٣) التقارير المتكاملة في الممارسة العملية

وقد بدأ عدد من الأوائل يطبق التقارير المتكاملة ، كما أن هناك مكاسب ومنافع أكبر وبالتالي نحتاج إلى مزيد من الأبحاث لفهم كيف يتم تنفيذها والتحديات المرتبطة بممارسة التقارير المتكاملة وعما إذا كانت التنظيمات تحقق فائدة مرجوة.فما هو الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه التقرير المتكامل ليعرض الترابط بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية؟وهل هناك نقص في الترابط بين أجزاء التقرير المختلفة؟ وكيف تربط التنظيمات بين أنشطة الأعمال الرئيسية مع القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة؟, كيف تطور الشركة وتنفذ نموذج التقارير المتكاملة؟, هل نجحت التنظيمات في فهم تأثيرها على رأس المال بأنواعه الستة؟ , ما هي مقاييس الأداء التي تكون في تقارير الشركة؟, هل تنفيذ التقارير المتكاملة ينتج تغيرات في نموذج الأعمال؟ ,هل تنفيذ التقارير المتكاملة ينتج عن التفكير المتكامل؟ وكيف للشركات تطبق المبادئ الاسترشادية؟ ما هو دور المحاسبين الإداريين فيما يتعلق بالتقارير المتكاملة؟ ما هو دور المراجعة الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالتقارير المتكاملة؟

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم أحمد إبراهيم شرف (٢٠١٥) **أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة دراسة ميدانية وتجريبية** – رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية التجارة - جامعة دمنهور.
- ايمان محمد سعد الدين (٢٠١٣)خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية " **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** – جامعة عين شمس- العدد الثالث
- تامر يوسف عبد العزيز على الجندي (٢٠١٥)تطوير المؤشر المصري لقياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " دراسة تطبيقية **مجلة الفكر المحاسبي** ،كلية التجارة –جامعة عين شمس -العدد الأول- الجزء الأول.
- سعد محمد بيومي أحمد(٢٠١٥) **إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي مع دراسة تطبيقية** رسالة دكتوراه غير منشورة-كلية التجارة – جامعة الإسكندرية
- شحاتة السيد شحاتة (٢٠١٤) **المراجعة المتكاملة مدخل المراجع العربي للقرن الحادي والعشرين** – الإسكندرية : دار التعليم الجامعي .
- عبد الوهاب نصر على (٢٠١٢) , مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة - **مجلة الفكر المحاسبي،** كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد خاص
- محمد السيد رمضان(٢٠١٣) , **اختبار العلاقة بين مؤشر مسئولية الشركات والتغير في أسعار الأسهم** رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة –جامعة الزقازيق
- محمد وداد الأرضي (٢٠١١) ,تقييم وتطوير تقرير الاستدامة المعد في ضوء مبادئ المبادرة العالمية للتقارير GRI كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصري من المعلومات غير المالية **مجلة المحاسبة المصرية** , كلية التجارة , جامعة القاهرة , العدد الثاني.
- مصطفى حماد (٢٠١٤) , إطار محاسبي مقترح لتقييم تأثير المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي وانعكاساتها على قيمة المنشأة دراسة تطبيقية, **مجلة الفكر المحاسبي**, ,كلية التجارة , جامعة عين شمس- العدد الأول.
- هدية على الحشاش , إبراهيم السيد عبيد (٢٠٠٨) , **التحليل المحاسبي للقوائم المالية**, كلية التجارة , جامعة طنطا
- يونس حسن عقل, جمال على محمد(٢٠١٠), قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات ESG "دراسة إختبارية" **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية التجارة وإدارة الأعمال– جامعة حلوان ، ملحق العدد الرابع

ثانيا:المراجع الاجنبية

- Abeysekera, I. (2013). A template for integrated.reporting . ***Journal of Intellectual Capital***, *14*(2), 227-245.
- Abeysekera, I. (2006). The project of intellectual capital disclosure: researching the research. ***Journal of Intellectual Capital***, *7*(1), 61-77.
- Bhimani, A., and K. Soonawalla (2005). From conformance to performance: The corporate responsibilities continuum. **Journal of Accounting and Public Policy**,*24*(3), 165-174.
- Black SunPlc and IIRC(2012)Understanding Transformation Building the Business Case for Integrated Reporting
- BRLF (2011) The perspectives of Australian stakeholders on the business case for Integrated Reporting.
- Busco, C., et al. (2013)**Towards integrated reporting: concepts, elements and principles**. In Integrated Reporting(pp. 3-18). Springer International Publishing
- The Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA). (2010). Environmental, Social and Governance (ESG) issues in institutional Investor Decision Making
- Chaplier, J and F. Gregor (2014) Assessment of the EU Directive on the disclosure of non-financial information by certain large companies
- Cheng, M., et al. (2014). The international integrated reporting framework: key issues and future research opportunities. ***Journal of International Financial Management & Accounting***,*25*(1), 90-119.
- Churet, C.and R. G. Eccles (2014). Integrated reporting, quality of management, and financial performance. **Journal of Applied Corporate Finance,** *26*(1), 56-64.
- Deloitte (2013) IAS plus http://www.iasplus.com/en/standards/framework.
- Dragu, I. M.and A. Tiron-Tudor (2013).GRI compliance and prerequisites of integrated reporting for Asian-Pacific companies**.** ***Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica***,*2*(15), *432-442*
- Eccles, R. G.and, G. Serafeim. (2015). **Corporate and Integrated Reporting: A Functional Perspective.***Chapter in Stewardship of the Future, edited by Ed Lawler, Sue Mohrman, and James O'Toole, Greenleaf.*
- Eccles, R. G., and M. P. Krzus (2015). ***The Integrated Reporting Movement: Meaning, Momentum, Motives, and Materiality***. New York:John Wiley & Sons.
- Eccles, R. G., and M. P. Krzus (2010). ***One report: Integrated reporting for a sustainable strategy***. . New York John Wiley & Sons.
- *Ernst & Young LLP(EY) (2014)Tomorrow's investment rules: global survey of institutional investors on nonfinancial performance*
- Ernst & Young and GreenBiz Group, (2013). six growing trends in sustainability reporting,"
- Ernst & Young LLP (EY) and International Integrated Reporting Council IIRC (2013) value creation : Background Paper.
- European Commission (2014). DIRECTIVE 2014/95/EU OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL.

- Fasan, M. (2013). **Annual reports**, sustainability reports and integrated reports: trends in corporate disclosure. In Integrated Reporting ***Springer International Publishing*** (pp. 41-57).
- Frias‐Aceituno, J. V., etal., (2014). Explanatory factors of integrated sustainability and financial reporting. ***Business Strategy and the Environment***, 23(1), 56-72.
- Frias‐Aceituno, J. V., etal., (2013). The role of the board in the dissemination of integrate corporate social reporting.***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, 20(4), 219-233.
- Gasperini,D. A., etal., (2013). THE INTEGRATED REPORT AND THE FINANCIAL ANALYSTS PERCEPTION. EIASM 9th. Copenhagen Business School, Denmark
- GRI (2013a) G4 sustainability reporting guidelines. https://www.globalreporting.org/reporting/g4.Pages/default.aspx
- GRI (2013b). Current Priorities, Resources, "The SustainabilityContent of Integrated Reports—A Survey of Pioneers,"https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/GRI-IR.pdf
- Haller, A.and, C. Van Staden (2014). The value added statement–an appropriate instrument for Integrated Reporting. ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***, *27*(7), 1190-1216.
- Hajiabasi, M., et.al. (2012). Comparison of information content value creation measures (EVA, REVA, MVA, SVA, CSV and CVA) and accounting measures (ROA, ROE, EPS, CFO) in predicting the Shareholder Return (SR) Evidence from Iran Stock Exchange. *ARPN* ***Journal of Science and Technology***, *2*(5), 517-521.
- Herzig, C., and S. Schaltegger (2006). **Corporate sustainability reporting. An overview.** In *Sustainability accounting and reporting* (pp. 301-324). Springer Netherlands.
- Hughen, L., etal., (2014). Improving stakeholder value through sustainability and integrated reporting. **The CPA Journal**, *84*(3), 57- 61.
- IASB (2010) The conceptual framework for financial reporting. http://www.eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/2013/conceptualframework.
- IFAC (2011) Integrating the Business Reporting Supply Chain.
- Ioana, D.and T..Adriana, (2013). New corporate reporting trends. Analysis on the evolution of integrated reporting. ***Annals of the University of Oradea, Economic Science Series***, *22*(1), 1221-1228.
- Integrated Reporting Committee of South Africa.(IRC/SA) (2011) "Framework for Integrated Reporting and the Integrated Report. http://www.sustainabilitysa.org/Portals/0/IRC%20of%20SA%20Integrated%20Reporting%20Guide%20Jan%2011.pdf

International Integrated Reporting Council IIRC (2015) Creating Value: Value to investors -

International Integrated Reporting Council IIRC (2014) Creating Value: Value to the -board.

- International Integrated Reporting Council IIRC (2013a) Consultation draft of the international < IR > framework. http://www.theiirc.org/consultationdraft2013.
- International Integrated Reporting Council IIRC (2013b) CONNECTIVITY BACKGROUND PAPER FOR <IR>

- International Integrated Reporting Council (IIRC). (2013c) The International <IR> Framework
- Johnson, T.H, and R.S. Kaplan (1987) ***Relevance lost: the rise and the fall of management accounting***,Harvard Business School, Boston, MA.
- Kaplan, R.S, and D.P .Norton (1996***) Translating strategy into action: the balanced scorecard***. Harvard Business School, Boston, MA
- Kocmanová, A., and M. Dočekalová (2013). Construction of the economic indicators of performance in relation to environmental, social and corporate governance (ESG) factors. ***Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis***, *60*(4), 195-206.
- Kosovic, K. (2013) **. Integrated reporting – is it value relevant: A quantitative study on Johannesburg Stock Exchange**. Master thesis.Sweden.
- Lambooy, T. etal. (2014). Communicating about Integrating Sustainability in Corporate Strategy: Motivations and Regulatory Environments of Integrated Reporting from a European and Dutch Perspective.*Communicating Corporate Social Responsibility: Perspectives and Practice* **. *Critical Studies on Corporate Responsibility, Governance and Sustainability.*** *6*, 217-255.
- Liong ,R. (2014). **Value in Integration: A Study of the Integrated Reporting Event**. MSc in Accounting.UK
- Lukomnik,j.and P. DeSimone.(2013).Integrated Financial and Sustainability Reporting in the United States. Investor Responsibility Research Center Institute (IRRCI)
- Lusher, A. L. (2012). What is the Accounting Profession's Role in Accountability of Economic, Social, and Environmental Issues?. **International Journal of Business and Social Science**, *3*(15).13-19.
- Nilsson, F., and A. K. Stockenstrand (2015). ***Financial Accounting and Management Control***. Springer International Publishing AG.
- OECD (2004) OECD principles of corporate governance. http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf
- Paternostro, S. (2013). **The Connectivity of Information for the Integrated Reporting.** In Integrated Reporting (pp. 59-77). Springer International Publishing.
- Radley Yeldar, (2011). *The value of extra-financial disclosure. What investors and analysts said.* Report commissioned by Accounting for Sustainability (A4S) and Global Reporting Initiative
- .Shil, N. C. (2009). Performance measures: An application of economic value added**. *International Journal of business and Management***, 4(3), 169-177.
- Sierra- García, L., etal (2013). Stakeholder engagement, corporate social responsibility and integrated reporting: An exploratory study. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***. In Press.
- Solstice Sustainability Works, Inc.(2005) "integrated reporting: issues and implicationsfor reporters," August, https://www.vancity.com/lang/fr/SharedContent/documents/Integrated Reporting.pdf.
- Subramanyam, K. R., and J. J. Wild,(2009), **Financial Statement Analysis**."America, New York: McGraw-Hill.
- United Nations. (2014).Report of the Open Working Group of the General Assembly on Sustainable Development Goals.

- Van Zyl, A. S. (2013). Sustainability and integrated reporting in the South African corporate sector**.** ***International Business & Economics Research Journal***,12(8),903-926.
- Westerfors, I and R. Vesterberg (2011). Integrated Reporting-Integrating environmental, social and governance issues in the annual report.
- White, Allen L. (2005). "New Wine, New Bottles: The Rise of Non-Financial Reporting."A Business Brief by Business for Social Responsibility, http://www.bsr.org/reports/200506_BSR_Allen-White_Essay.pdf

ملحق رقم (١)
عينة الشركات

القطاع	الشركات داخل المؤشر	الشركات خارج المؤشر
قطاع الاتصالات	المصرية للإتصالات راية القابضة	المصرية لخدمات المحمول نايل سات
قطاع الكيماويات	شركة الاسكندرية سيدي كريرللكيماويات	أبوقير للاسمدة المالية والصناعية المصرية مصر لصناعة الكيماويات
قطاع التشييد والعقارات	السادس من اكتوبر للتنمية ليسكو مصر طلعت مصطفي اوراسكوم للانشاء والصناعة حديد عز	مجموعة عامر جنوب الوادي للاسمنت أسمنت بوتلاند طرة
قطاع الخدمات الصناعية	السويدي اليكتريك ايجبترانس النساجون الشرقيون	جي بي تو العربية وبولفار الاسكندرية للحاويات
قطاع الخدمات المالية (باستثناء البنوك)	هيرمس القابضة المصرية الكويتية المصريون في الخارج القلعة للاستشارات المالية	بايونيزر القابضة السعودية المصرية للاستثمار
قطاع الصحة والأغذية	القاهرة للدواجن	الدولية للمحاصيل الزراعية جهينة للصناعات الغذائية جلاكسو للادوية الاسكندرية للادوية

ملحق رقم (٢)

التقارير المالية

١. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن معدل نمو الإيرادات (١)
٢. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن معدلات السيولة (١)
٣. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن معدل العائد على حق الملكية(١)
٤. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن خصائص الأصول المستخدمة (١)
٥. هل تتضمن التقارير المالية معلومات عن خطط حوافز الإدارة العليا للشركة (١)
٦. هل تفصح الشركة عن طرق تقييم الأصول(١)
٧. هل تفصح الشركة عن معلومات بخصوص طرق حساب إهلاك الأصول(١)
٨. هل تقدم التقارير المالية وصف لأنواع الأسهم لدى الشركة(١)
٩. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن أنواع المستثمرين(١)
١٠. هل يتم الإفصاح هل تفصح التقارير المالية عن حقوق التصويت لكل نوع من أنواع الأسهم (١)
١١. هل يتم الإفصاح عن المستثمرين الذين يملك كل منهم أكثر من ١٠٪ من أسهم الشركة(١)
١٢. هل يتم الإفصاح عن نسبة الأسهم التي يمتلكها أشخاص من العاملين بالشركة(١)
١٣. هل تقوم الشركة بنشر تقارير مالية فتريه (١)
١٤. هل تفصح التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة(١)
١٥. هل تفصح التقارير المالية عن المعايير المحاسبية المطبقة(١)
١٦. هل تفصح الشركة عن طرق تقييم الأصول(١)
١٧. هل تقوم الشركة بنشر قوائم مجمعة في حالة وجود شركات تابعة تحت سيطرتها(١)
١٨. هل تفصح الشركة عن هيكل ملكية الشركات التابعة له(١)
١٩. هل تفصح الشركة عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة(١)
٢٠. هل تفصح الشركة عن المعاملات التي تتم بين شركات المجموعة(١)

التقارير الاجتماعية

١. هل يتم الإفصاح عن المحافظة على العلاقات العمالية (١)
٢. هل يتم الإفصاح عن حماية حقوق العاملين(١)
٣. هل يتم الإفصاح عن المعاملة المتكافئة للعاملين (١)
٤. هل يتم الإفصاح عن تحسين العلاقات مع النقابات العمالية(١)
٥. هل يتم الإفصاح عن تنمية المجتمع و المشاركة المجتمعية (١)
٦. هل يتم الإفصاح عن تقييم رضا العميل (١)
٧. هل يتم الإفصاح عن مكافئة الممارسات الاحتكارية (١)
٨. هل يتم الإفصاح عن تحسين جودة المنتج (١)
٩. هل يتم الإفصاح عن الخطط المستقبلية لمنح الحوافز للعاملين (١)
١٠. هل يتم الإفصاح عن خطط الترقيات للعاملين. (١)
١١. هل يتم الإفصاح عن المخاطر المحتملة التي تواجه العاملين
١٢. هل يتم الإفصاح عن السلامة المهنية وعدم انتهاك حقوق الانسان(١)
١٣. هل يتم الإفصاح عن برنامج التطوير الوظيفي (١)
١٤. هل يتم الإفصاح عن المصروفات الموجه نحو خدمة الأطراف المجتمعية (١)
١٥. هل يتم الإفصاح عن مؤشرات أداء تتعلق بالبعد الاجتماعي (١)
١٦. هل يتم الإفصاح عن درجة الأمتثال لقانون العمل رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٣ (١)
١٧. هل يتم الإفصاح عن مؤشر مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين (١)
١٨. هل يتم الإفصاح عن عدد القضايا المرفوعة ومقابل التعويضات(١)
١٩. هل يتم الإفصاح عن الاستثمارات الاجتماعية (١)
٢٠. هل يتم الإفصاح عن مقابل دعم هيئات ومؤسسات عامة (١)

تعليق الإدارة

١. هل تتضمن التقارير المالية مناقشة للإستراتيجية التي تتبعها الشركة(١)
٢. هل تتضمن التقارير المالية معلومات عن الاتجاهات العامة في الصناعة التي تعمل بها(١)
٣. هل تتضمن التقارير المالية أي نوع من أنواع تنبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة في المستقبل (١)
٤. هل تتضمن القوائم المالية معلومات عن الاداء المستهدف للشركة في المستقبل(١)
٥. هل تتضمن التقارير المالية شرح الخريطة التنظيمية للشركة وطبيعة نشاطها(١)
٦. هل تتضمن التقارير المالية خطط الاستثمار المزمع تنفيذها في السنوات القادمة(١)
٧. هل يتم الإفصاح عن وجود ادارة للمخاطر (١)
٨. هل يتم الإفصاح عن الافصاح عن المخاطر وكيفية مواجهتها(١)
٩. هل يتم الإفصاح عن الحصة السوقية وادارة الجودة(١)
١٠. هل يتم الإفصاح عن المقترحات التي تم تقديمها في تلك الاجتماعات (١)
١١. هل تفصح الشركة عن نصيبها السوقي لأي من الأنشطة التي تمارسها(١)
١٢. هل تفصح التقارير المالية عن نسبة رضا العميل (١)
١٣. هل تفصح التقارير المالية عن نسبة شكاوي العملاء التي تم حلها(١)
١٤. هل تفصح التقارير المالية عن كفاءة الشركة في استخدام الموارد المتاحة(١)
١٥. هل يتم الإفصاح عن المتغيرات الاقتصادية والسياسية ذات التأثير الجوهري على أهداف الشركة(١)
١٦. هل يتم الافصاح عن القرارات الإدارية التي تربط الاستدامة بالإستراتيجية (١)
١٧. هل يتم الإفصاح عن المتغيرات الرئيسية في السنوات الماضية (١)
١٨. هل تفصح الشركة عن مدى تعرض الشركة للمخاطر القانونية لعدم الالتزام بالقوانين واللوائح(١)
١٩. هل تفصح التقارير المالية عن العلامات التجارية وبراءات الاختراع والملكية الفكرية (١)
٢٠. هل تفصح التقارير المالية عن علاقات الشركة بالموردين والعملاء(١)

التقارير البيئية

١. هل يتم الإفصاح عن منع التلوث البيئي (١)
٢. هل يتم الإفصاح عن الحفاظ على المصادر الطبيعية(١)
٣. هل يتم الإفصاح عن مؤشرات الاداء البيئي (١)
٤. هل يتم الإفصاح عن امن وسلامة المنتج (١)
٥. هل يتم الإفصاح عن الإفصاح عن المخاطر البيئية المحتملة وسيناريو إدارتها من قبل الشركة. (١)
٦. هل يتم الإفصاح عن الخطط المستقبلية لإدارة الآثار البيئية على أن تكون ملحقة(١)
٧. موازنة تقديرية وجدول زمني لمتابعة التنفيذ. (١)
٨. هل يتم الإفصاح عن الخطط المستقبلية للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري (١)
٩. هل يتم الإفصاح عن مبادرات الحد من الآثار السلبية البيئية للمنتجات والخدمات (١)
١٠. هل يتم الإفصاح عن التراخيص البيئية المستوفاة. (١)
١١. هل يتم الإفصاح عن مؤشرات استخدام الطاقة والمياه (١)
١٢. هل يتم الإفصاح عن تكلفة دعم الطاقة الممنوح للشركة (١)
١٣. هل يتم الإفصاح عن نسبة الأنفاق الفعلى المرتبط بالبيئة إلى الأنفاق المستهدف (١)
١٤. هل يتم الإفصاح عن المباني والإنشاءات المخصصة للرقابة على التلوث بأنواعه(١)
١٥. هل يتم الإفصاح عن مصروف الرقابة على المواصفات القياسية للجودة (١)
١٦. هل يتم الإفصاح عن إجمالي المصروفات البيئية عن الفترة ويفصح عنها بالإجمالي في قائمة الدخل. (١)

تقارير الحوكمة

١. هل يتم الإفصاح عن كيفية اختيار الجمعية لأعضاء مجلس الإدارة(١)

٢. هل تتضمن التقارير السنوية إشارة إلى وجود دليل لقواعد الحوكمة التي تلتزم بها الشركة(١)

٣. هل تفصح الشركة عن تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة(١)

٤. هل تفصح الشركة عن تفاصيل بخصوص أعضاء مجلس الإدارة(١)

٥. هل تفصح الشركة عن تصنيف الأعضاء سواء تنفيذيين أو من خارج الشركة(١)

٦. هل تفصح الشركة عن جدول اجتماعات مجلس الإدارة(١)

٧. هل تفصح الشركة عن أسماء أعضاء لجنة المراجعة(١)

٨. هل تفصح الشركة عن عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة في الشركة(١)

٩. هل تفصح الشركة عن كيفية مكافآت ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة(١)

١٠. هل يتم الإفصاح عن قائمة بأسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة(١)

١١. هل يتم الإفصاح عن اللجان التي تختص بالاستراتيجيات / الاستثمار/التمويل (١)

١٢. هل يتم الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها هؤلاء المديرين في الشركة(١)

١٣. هل يتم الإفصاح عن تفاصيل التعاقد مع المدير التنفيذي CEO(١)

١٤. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة(١)

١٥. هل تقدم التقارير المالية معلومات عن عمل إدارة المراجعة الداخلية(١)

١٦. هل تفصح الشركة عن اسم مراجع الحسابات الذي قام بمراجعة القوائم المالية(١)

١٧. هل تفصح الشركة عن تقرير المراجع مرفقا بالقوائم المالية(١)

١٨. هل تفصح الشركة عن المبلغ الذي قامت بدفعه كأتعاب مراجعة(١)

١٩. هل تفصح الشركة عن المبالغ التي تم دفعها للمراجع مقابل خدمات اخرى غير المراجعة(١)

٢٠. هل تفصح الشركة عن الإجراءات والسياسات المتعلقة بمحاربة الرشوة والفساد (١)

١٧. هل يتم الإفصاح عن معدات تنقية المخلفات السائلة (١)

١٨. هل يتم الإفصاح عن نفقات رأسمالية لتحسين المظهر الجمالي للبيئة (١)

١٩. هل يتم الإفصاح عن مبادرات تخفيف الآثار البيئية للمنتجات الشركة (١)

٢٠. هل يتم الإفصاح عن تأثير المناخ وانبعاثات غاز الاحتباس الحراري(١)